دكتور عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤

مكتبة مدبولي

تقديم الطبعة الثانية

قد يدهش بعض القراء لقبولى اعادة طبع هذا الكتاب ، الذى صدر فى طبعته الأولى عام ١٩٧٥ ، بعد أن انتقلت من موقف المتعاطف مع ثورة يوليو الى موقف الناقد لها ، المهاجم بقسوة سلبياتها ! وفى الواقع أننى وافقت على ذلك عمدا لسببين : الأول ، اثبات أن الحقائق التاريخية لا تتأثر بموقف المؤرخ الفكرى سلبا أو ايجابا - بمعنى أن موقف المؤرخ الفكرى لا يخفى حقيقة ولا يختلق واقعة ، وانما هو يقدم الحقائق كما وقعت تماما ، أو قريبا مما وقعت ، طالما كان يملك الوثائق التى تمكنه من اعادة تركيب صورة الحدث التاريخى . وانما تختلف فقط رؤيته التاريخية ، التى تتعلق به وحده ، فرؤية المتعاطف تختلف عن رؤية الناقد ، ولكنها فى نهاية الأمر تسجل موقف المؤرخ من الحدث التاريخى ولا تغير من حقائق الحدث التاريخى .

ولقد كانت رؤيتى لثورة يوليو ، حين كتبت هذه الدراسة رؤية ايجابية ، اذ لم يكن قد تكشف لى وقتذاك ما تكشف لى فيما بعد من سلبياتها التى اثرت سلبا على مستقبل مصر ، ولذلك كنت أرى فى انتصارها على القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين مما يخدم حركة التاريخ . على أن دراساتى التاريخية التالية لانجازات الثورة ، ودراستى لحرب يونية ١٩٦٧ التى قدمتها تحت عنوان :

« تحطيم الآلهة » ـ قد غيرت هذه الرؤية ، اذ بت أكثر اقتناعا بان انتصار القوى الوطنية والتقدمية فى ذلك الحين كان يخدم مستقبل مصر بأفضل مما خدمها انتصار الثورة ـ على الرغم من انجازاتها الكثيرة المحققة ـ لأن الشعب على الدوام أكثر قدرة على تحقيق مصالحه من أية مجموعة حاكمة تفرض وصايتها عليه ، حتى ولو كانت مخلصة فى تحقيق مصالحه ، كما أن ضمانات الديمقراطية أقوى من ضمانات الدكتاتورية العسكرية للانجازات الوطنية .

وربما كان مما عزز رؤيتى الجديدة ، هو ما تكشف لى من أن كسر احتكار السلاح ـ على سبيل المثال ـ وهو انجاز كبير من انجازات ثورة يوليو ـ لم يمنع هزيمة يونية ١٩٦٧ ، ولم يحل دون أن تفقد مصر سلاحها وعتادها العسكرى فى سيناء بدون استخدام تقريبا ! ، لأنه لا فائدة من سلاح يعمل تحت قيادة عسكرية جاهلة تركز أبصارها على السلطة والحكم بأكثر مما تركزه على أداء دورها الطبيعى فى حماية حدود البلاد . كذلك فان ثورة القومية العربية كانت انجازا كبيرا هز قوائم الاستعمار ، وبلغت ذروتها بالوحدة المصرية السورية ، ولكن الأخطاء الفادحة التى ارتكبت أثناء الوحدة انتهت بها الى خاتمة مفجعة ، وبعدها لم تتحقق أية وحدة يعتد بها ، بل انه لم يعد هناك الآن مفكر عربى يستطيع أن يتنبأ بوحدة عربية حتى نهاية هذا القرن على الأقل !

اما قرارات يولية الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، فقد تمخضت عن رأسمالية دولة لا يوجد وجه شبه بينها وبين الاشتراكية الحقيقية ، وبعدها تحولت الى رأسمالية فردية بقوانين الانفتاح الاقتصادى ، وتوقف التحول الاشتراكى كلية .

على كل حال فان هذه الرؤية الجديدة لثورة يوليو لم تغير من الحقائق التاريخية الواردة فى هذه الدراسة ، كما أن الرؤية القديمة لم تنحرف بها .

فالحقائق التاريخية تخضع لمنهج علمى صارم هو منهج البحث التاريخى ، أما رؤية المؤرخ فتخضع لأيديولوجيته الاجتماعية وفكره السياسى ، وهما قابلان للتغير حسب تجربة المؤرخ وصدقه مع نفسه •

وبالنسبة لى – كمؤرخ وككاتب سياسى – فلم تتغير أيديولوجيتى الاجتماعية ، التى تنبع أصلا من انتمائى الطبقى وثقافتى ، ولكن فكرى السياسى هو الذى تغير ، لأنه يخضع لمتغير اصلا ، وهو الجديد الذى يتكشف من الحقائق التاريخية والأحداث السياسية •

ولقد كانت دراستى لحرب يونية ١٩٦٧ ، التى صدرت تحت عنوان : « تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ » هى الفيصل فى هذا التغيير الذى طرأ على فكرى السياسى • فقد أنارت لى من حقائق حكم عبد الناصر ما كان كفيلا بردى عن التقييم الأول الى تقييم جديد • فالشعب يتعلم من التاريخ ، والمؤرخ هو أول فرد فى الشعب يتعلم من التاريخ ، لأنه هو الذى يكتشف الحقيقة التاريخية ، ويميز الأسطورة من التاريخ •

على كل حال فقد كان هذا هو السبب الأول الذى دعانى الى الموافقة على اعادة طبع هذا الكتاب بنصه الأول دون تعديل تقريبا ، الا فيما تطلب النص من ضبط العبارة أو الواقعة التاريخية بالحذف أو الاضافة أو التغيير • أما السبب الثانى ، فيتمثل فى النظرة الشمولية للصراع السياسى الذى حدث بين ثورة يولية والطبقة البورجوازية القديمة التى كانت تحكم قبل الثورة • فقد قدمت فى هذا الكتاب دراسة متكاملة عن نشأة هذه الطبقة وتطورها وانجازاتها وسلبياتها – وهو عمل غير مسبوق فى أى عمل علمى ، بل انه – فى حدود علمى – لم تلحقه دراسة من نوعه •

ومن هنــا رأيت أن اعادة طبــع هذا الـكتاب قد يحقق بعض الفائدة للقارىء، وقد يدعوه الى التفكير والمقارنة بين التقييم القديم والتقييم الجديد ٠

والله الموفق ٠٠٠

مصر الجديدة فى أول نوفمبر ١٩٨٨

د٠ عبد العظيم رمضان

تقديم الطبعة الأولى

تعالج هذه الدراسة تاريخ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى الفترة الواقعة بين قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأزمة مارس ١٩٥٤ . وهذه الفترة تمثل مرحلة تحول حاسمة فى تاريخ مصر . فقد انتقلت مصر خلالها من النظام الليبرالى الذى خاضت من أجله أشد المعارك ودفعت من أجله دماء الكثير من الضحايا الى نظام جديد . وانتقل الحكم فى هذه الفترة بصفة نهائية من يد البورجوازية المصرية الكبيرة الى يد البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية .

وهذا الانتقال لم يتم سلميا ، وانما تم من خلال صراع هائل بين البورجوازية المصرية الكبيرة ، التى كان فى يدها الحكم ، والعناصر البورجوازية الصغيرة التى قامت بالثورة والتى أيدتها . ولم يكن هذا الصراع بسيطا ، بل كان صراعا مركبا ومعقدا بسبب التناقضات بين الجناح الزراعى والجناح الصناعى من البورجوازية الكبيرة ، وهى التناقضات التى استفادت منها قيادات ثورة ٢٣ يوليو فى ضرب الجناح الزراعى الحاكم وتثبيت أقدامها ، ومن بعد فى ضرب الجناح الصناعى حين تبين لها ضعفه وتخاذله .

ولأنه كان من المستحيل تحليل أو فهم طبيعة الصراع الطبقى الذى حدث فى تلك الفترة التاريخية الهامة ، دون الرجوع الى أصول البورجوازية المصرية الكبيرة ، ودون تتبع حركتها الديالكتيكية ، فلذلك خصصت فصلين لهذا

الفرص تناولت فيهما التاريخ الاجتماعي والسياسي لهذه الطبقة التى ملأت حياة مصر على طول قرن وربع من الزمان ، واستطاعت من خلال معارك وطنية عنيفة ، سخرت فيها كافة امكانياتها وطاقاتها الاقتصادية والسياسية ٠ أن تستخلص من براثن الاحتلال البريطانى والامبريالية الغربية معاقل وطنية كانت تتخذها هذه القوى الأجنبية مرتكزا لضرب مصالح الشعب المصرى ، ولكنها وهى تحرر مصر من القيود الاستعمارية والامبريالية ، كانت تفرض قيودها هى بدورها على الطبقات الجماهيرية التى لولا مساندتها لما أمكن انتزاع النصر وفك قيود الاستعمار ، وكانت أيضا تنشىء ، بالتالى ، الى جانب التناقض القديم تناقضا جديدا ، ظل مع التناقض القديم يغذيان حركة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمصر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ٠ وكانت الفترة من يولية ١٩٥٢ الى مارس ١٩٥٤ ، ذروة الدراما الاجتماعية والسياسية ، حيث أخذ الصولجان السياسى الذى ظل فى يد الطبقة البورجوازية الكبيرة فى الفترة السابقة ينتقل الى يد ثوار يوليو ١٩٥٢ ، لينتقل بدوره بعد ذلك فى حركته المحتومة الى يد الطبقات الجماهيرية عبر التحولات الكبرى الديموقراطية والاشتراكية فى مسيرة الثورة ٠

ولن أتعرض فى هذا التقديم للمتاعب التى صادفتنى فى جمع مادة هذه الدراسة من مصادرها الأولى ، ويكفى انها فى معظمها مدفونة فى بطون الصحف والوثائق وفى صدور أصحابها ٠ ولكن القارىء قد يلمس اننى كنت موزعا بين التعاطف مع الثورة ، والتعاطف مع القوى الليبرالية التى لقيت مصرعها على يد الثورة ، وهذا التوزع ربما كان أمرا طبيعيا بالنسبة لمؤرخ عاصر الأحداث ، وكانت له « رؤية معاصرة » تختلف عن « رؤيته التاريخية » لها بعد نيف وعشرين عاما ٠ على ان هذا التعاطف مع ذلك كان أشبه بوقفة تأبينية لمريض عزيز مات ٠

أما تعاطفي مع الثورة ، فهو يتمثل في الموقف الفكري العام للدراسة المؤيدة للثورة واستمرارها . وهذا التعاطف نابع من ايمان عميق بحركة التاريخ واتجاهها المحتوم الى الأمام . وللانصاف فانه نابع أيضا من انني اكتب هذه الدراسة بعد نيف وعشرين عاما من الثورة ، أى بعد أن شاهدت التحولات الديموقراطية والاشتراكية العظيمة التى أحدثتها فى تربة البلاد الاجتماعيه والاقتصادية . هذا الموقع التاريخي الذى أكتب منه قد أعطاني ميزة لم تتوفر للأسف الشديد للقوى التقدمية الليبرالية والاشتراكية التي التفت حول علم الليبرالية في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وهي تظن أنها تقف ضد دكتاتورية عسكرية لا ثورة حقيقية . في ذلك الحين كان موقع هذه القوى لا يتيح لها رؤية ، أو حتى التنبؤ ، بالتحولات السياسية والاجتماعية الثورية العظيمة التي تمت على يد عبد الناصر : كسر احتكار السلاح ، تأميم قناة السويس ، ثورة القومية العربية ، تطوير الاصلاح الزراعى ، قرارات يولية ١٩٦١ الاشتراكية والقرارات المكملة لها ... الخ . ومن المحقق ان هذه القوى لو أتيح لها أن تتنبأ بهذه التحولات الكبرى ، لتغير موقفها من الثورة ، وهو ما حدث فعلا بعد ذلك ، وكانت هذه القوى أقوى نصير للثورة في وجه الرجعية والامبريالية .

على كل حال ، فلعل هذا الحديث عن التعاطف يدفع البعض الى التساؤل عن الحيدة التاريخية ! وفى الواقع أنه يجب التفرقة بين الحيدة التاريخية والتناول العلمي المنهجي ، فالحيدة التاريخية بالمعنى الحسابى أو الكيميائي لا وجود لها . والمؤرخ موقف فكرى ، ومن هذا الموقف تكتسب كتابته التاريخية اهميتها أو عدم اهميتها . اما التناول العلمي المنهجي فهذا هو المطلوب من المؤرخ . ان المطلوب من المؤرخ هو أن يلتزم بمنهج البحث العلمي التاريخي ويطبق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية بكل أمانة ودقة ، من

ناحية الرجوع الى المصادر الأصلية ، والتحقق من صحة الوثيقة ، والمقارنة والمناقضة ، وأصول الاستقراء والاستنباط ... الخ . ليبنى دراسته على أساس متين من الوقائع التاريخية الصحيحة . فاذا أمكن للمؤرخ أن يقيم بحثه التاريخى على هذا الأساس ، فانه لا يزول فقط التعارض أو التناقض بين موقفه الفكرى والحيدة التاريخية ، بل ان الحيدة التاريخية القائمة على الموقف الفكرى تكون قد اكتسبت قيمتها العلمية التى لا اهمية لها بدونها .

مصر الجديدة فى اول فبراير ١٩٧٥

د. عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

البورجوازية المصرية
أصولها وتطورها

الفصل الأول

البورجوازية المصرية
اصــولها وتطورها

قد يكون من الضرورى ، قبل أن نعالج موضـــوع نطور البورجوازية المصرية فى عهد ثورة ٢٣ يوليو ، أن نمهد لذلك بمدخل أساسى نحدد فيه ، من جانب ، موقفنا من بعض القضايا النظرية ، ونعالج فيه ، من جانب آخر ، بعض ما يتصل بأصول البورجوازية المصرية وتطورها حتى قيام الثورة ٠

ولعل أهم ما ينبغى علينا أن نعنى به فى هذا المدخل ، هو أن نجيب على بعض الأسئلة ذات الصـــفة الجدلية أو التاريخية ، أولها ، ماذا نعنى بلفظ « بورجوازية » اطلاقا ؟ ٠ ثانيا ، ما هو مفهوم « البورجوازية المصرية » ؟ ٠ ثالثا ، ما هو الدور التاريخى للبورجوازية المصرية قبل الثورة ، وما هو طابعهـــا ؟ ٠ رابعا ، ما هى مراحـــل تطور ونمو البورجوازية المصرية منـــذ نشـــأتها ؟ ٠ خامســـا ، ما هى طبيعة وخصـــائص المؤسســـات الســـياسية والدستورية التى أقامتها البورجوازية المصرية قبل الثورة ؟ ٠ سادسا ، ما هو تأثير البورجوازية المصرية فى البنـــاء الفوقى ، وما هى طبيعـــة الصراع بـــين الأنظمة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة ؟ ٠

وفيما يتصل بمفهوم « البورجوازية » ، فان هذا اللفظ يرتبط فى نشأته أساسا بظهور طبقة التجار الرأسمالية الجديدة فى المجتمع الاقطاعى فى أوروبا

فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادى ، والتى أخذت تتمركز فيما يعرف باسم Burg أو Bourg ، وهى مدن ترجع الى العهد الرومانى أو العصر الاقطاعى ، وتقع غالبيتها على مفترق الطرق أو عند مصب الأنهار . ومن هنا أطلق على هؤلاء التجار اسم Burgenses وظل هذا الاسم طويلا مرادفا لكلمة تاجر ، قبل أن يتطور الى Bourgois (١) .

وعلى هذا النحو يمكن تعريف البورجوازيه بأنها الطبقة الرأسمالية التى تقوم على نظام اقتصادى يختلف عن نظام الاقطاع(٢) . وهذا التعريف يساعدنا على تحديد مسألتين : **الأولى** : ماهية الأقسام والأجنحة التى ينطوى عليها مفهوم البورجوازية . **ثانيا** : ما هو مفهوم البورجوازية المصرية .

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فتتألف البورجوازية عند ماركس وانجلز من ملاك وسائل الانتاج الذين يعيشون على « القيمة الفائضة » Surplus value بأشكالها الثلاثة : الريع (للأرض) والفائدة (للمال) والربح (للتجارة والصناعة) . أى أنها تشمل كبار ملاك الأرض والتجار والمستصنعين وأرباب البنوك وكبار رجال الأعمال . ويليهم الطبقة الوسطى ، أو ما يسميه الاشتراكيون بالبورجوازية الصغيرة Petty Bourgoisie وتتألف من صغار المستصنعين وأصحاب الحوانيت وصغار المزارعين والصناع(٣) .

ويدور الخلاف حول الفلاحين . فقد اعتبر ماركس الفلاحين من الدرجات السفلى من الطبقة الوسطى ، ووضعهم جنبا الى جنب مع صغار الصناعيين والتجار وأصحاب الايرادات والحرفيين ، واعتبر هذه الفئات محافظة وأكثر من محافظة : « انها رجعية ، فهى تطلب أن يرجع التاريخ القهقرى ويسير دولاب التطور الى الوراء ، واذا كنا نراها تقوم بأعمال ثورية ، فما ذلك الا لخوفها من أن تتدهور الى صفوف البروليتاريا »(٤) .

على ان الحقيقة أن هناك فارقين هامين بين صغار الفلاحين وصغار الصناع والتجار ، وهما : استخدام العمل المأجور ، والملكية المستغلة • فالفلاح الصغير من الدرجات السفلى لا يستخدم سوى قوة ذراعه فى زراعة ملكيته الصغيرة ، كما ان حاجته وجهله يجعلانه محل استغلال الآخرين • أما صاحب الورشة الصغيرة أو صاحب المتجر الصغير ، فهو اما انه يحتاج الى استخدام العمل المأجور ، واما أنه يستخدم ملكيته فى استغلال الغير واستخلاص أكبر ربح ممكن منهم ، حتى ولو أدى الأمر الى اتباع الأساليب الملتوية من تخزين البضائع واخفائها وتهريبها • وفى كلتا الحالتين فهو ينطوى تحت لواء البورجوازية •

وعلى كل حال ، فان هذا التقسيم الذى ذكرناه للبورجوازية ، يساعدنا على مناقشة النقطة الثانية ، وهى مفهوم البورجوازية المصرية • فهل ينطبق مفهوم البورجوازية المصرية على الرأسمالية التجارية والصناعية والمالية فقط ، أم ان هذا المفهوم يمتد ليشمل كبار الملاك الزراعيين ؟

ان أهمية الاجابة على هذا السؤال تتمثل فى انه اذا كانت البورجوازية المصرية الحديثة لا تضم كبار الملاك الزراعيين ، فان تاريخها يبدأ فقط منذ أوائل القرن العشرين • اما اذا كانت تشتمل على كبار الملاك ، فان تاريخها يرجع الى أواخر عهد محمد على •

وفى الواقع أن الكثيرين من اليساريين المصريين يطلقون لفظ البورجوازية عادة على الرأسمالية المصرية التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين وانتعشت أثناء الحرب العالمية الأولى ثم شقت طريقها بنجاح فى ميادين المال والتجارة والصناعة فى ظل المناخ الذى هيأته ثورة ١٩١٩ • أما الجناح الزراعى منها فيطلقون عليه اسم « الاقطاعيين » أو « كبار الملاك الزراعيين »(٥) • أما اليساريون الأوروبيون وغيرهم ، فيميزون بين البورجوازية وكبار ملاك

الأرض ، وهم يطلقون على الأخيرين تارة اسم « الاقطاعيين » ، وتارة اسم « طبقة كبار الملاك » أو « ملاك الأرض وأغنياء الريف » ٠٠٠ الخ(٦) ٠

والقول الحاسم فى هذه المسألة ـ فيما نرى ـ يرجع الى تحديد صفة الملكية الزراعية لكبار الملاك ، والعلاقات الاقتصادية التى تربط بينهم وبين الفلاحين ٠ وبينما يعبر البعض أن « احتكار ملكية الأرض هى بذاتها صفة اقطاعية ، فلا يمكن اغفال فصل الاقطاع عن الملكية الكبيرة بالرغم من تطورها الواسع أحيانا في طريق الراسمالية » ـ فان البعض الآخر يرى أن كبار الملاك فى مصر « هم ملاك رأسماليون ، لانهم ملاك غائبون لا يتحملون تجاه فلاحيهم أية مسئولية اجتماعية أو اقتصادية ، ولا يمارسون أية سلطة قانونية على الفلاحين مثل محاكمتهم وسجنهم ٠ وهم يستمدون دخلهم من تأجير أراضيهم ومن الأرباح التى يحصلون عليها من بيع وشراء الأراضى الزراعية ، بينما لا تقوم أية علاقة عامة بينهم وبين العمال الزراعيين الذين يعملون لحساب المستأجرين »(٧) ٠

ويمكن حسم هذه المسألة بالاجابة على سؤال آخر هو : هل يعتبر تملك الأرض دون علاقات اقطاعية أو حواجز اقطاعية ، اقطاعا أم رأسمالية زراعية استغلالية ؟ ٠ ذلك انه اذا تحقق أن هذا الشكل من التملك يعتبر رأسمالية ، فان طبقة كبار الملاك تعتبر طبقة بورجوازية وليست طبقة اقطاعية ٠

على ان المؤرخ السوفيتى « لوتسكى Lutsky » يتخذ موقفا وسطا ٠ فهو يصف كبار ملاك الأرض الذين ظهروا فى منتصف القرن التاسع عشر بأنهم « أنصاف اقطاعيين وأنصاف رأسماليين » ! ويبنى هذا الرأى على ان هؤلاء الملاك كانوا يجمعون بين أساليب الاقتصاد الحديثة وأساليب الاستغلال

القديمة • فهم قد أدخلوا الآلات فى صناعتهم ، وتوسعوا فى زراعة محاصيل التصدير مثل القطن وقصب السكر ، وشيدوا المصانع فى أراضيهم • ولكنهم من جانب آخر استمروا فى استغلال الفلاحين ، وفرض أساليب العصور الوسطى في الاغتصاب والنهب عليهم ، واجبارهم على السخرة »(٨) •

وهذا الرأى يعد فى نظرنا من قبيل أنصاف الحلول ، بل انه ليظهر بطلانه اذا عرفنا أن النظام الاقتصادى السابق على ظهور هذه الطبقة لم يكن نظاما اقطاعيا أصلا — وان كان هذا القول على أية حال ما يزال محل خلاف محتدم بين المؤرخين(٩) •

وفى الواقع أن العلاقات الانتاجية التى كانت تربط المالك الكبير فى مصر بالفلاح ، كانت تختلف من كل الوجوه تقريبا عن العلاقات التى كانت تربط « السيد » بـ « القن » فى المجتمع الاقطاعى • ففيما يتصل بالمالك الكبير ، فقد رأينا من عرضنا السابق للآراء المختلفة كيف كانت تنطبق عليه صفة « الملاك الرأسماليين » • أما ما يتصل بالفلاح ، فاما أنه كان مالكا صغيرا أو مستأجرا أو أجيرا • وبالنسبة للمالك الصغير فقد كان بعيدا قانونا عن استغلال المالك الكبير له ، لأن سلطانه على ملكيته الصغيرة وتصرفه عليها ، كان مطلقا بحكم القانون • وحتى فى العهد السابق على اقرار حق الملكية الزراعية ، وحين كان حقه على أرضه لا يتعدى حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة ، فقد كانت علاقته مباشرة بالبيروقراطية الحكومية •

أما بالنسبة للمستأجر ، فلم يكن يدين بأية تبعية قانونية أو سياسية للمالك الكبير • فضلا عن ان هذا المالك كان غالبا ما يؤجر أراضيه لملاك آخرين — كما كان يفعل أحمد عمرو باشا الذى كان يملك ستة عشر ألف فدان يؤجرها سنويا جميعا — أو يؤجرها الى مستأجر كبير يقوم بدوره بتأجيرها قطعا صغيرة لصغار الفلاحين(١٠) •

أما العمـال الزراعيون في الابعاديات ، فلم يكن هناك أوجه شبه بينهم وبين الآفنان (ولعلهم كانوا أسوأ حالا منهم !) فقد كانوا يعملون حسب عقد شفوى له أشكال متعددة ، ولكنها ترجع كلها الى اصلين أو نموذجين : **الأول** : العمل بالحصة ، **والثاني** : العمل باليومية • وفيما يتصل بعمال الحصة ، فقد كانوا يقيمون في الأطيان التي يزرعونها ، ويحصلون على الربع أو الخمس أو السدس من جميع حاصـلات الأرض ، فيما عدا القطن الذى يحاسبون على نصـيبهم فيه نقـدا • أما العمال باليومية ، فكان بعضـهم يقيمون في الابعاديات ، وبعضهم الآخر لا يقيمون بها • وبالنسبة لمن يقيمون في الابعاديات ، فقد كان أجر العـامل منهم يتراوح بين قرشين وثلاثة قروش وهو ربـح أقل في الغالب من ربح العـامل بالحصـة • ولهذا كانت هذه الطريقة مفضـلة على غيرها • أما بالنسبة للعمـال الرحل ، فكانوا يكثرون في الوجه القبلي خاصة ، حيث الأرض المزروعة تضيق بمن عليها ، وحيث تقل زراعة القطن الذى يتطلب عناية متصـلة • فكانت مصلحة كبار الملاك تقضي بعـدم احتفاظهم بعـدد كبير من العمـال الدائمين • وفي ذلك الحين لم يكن للمـالك بحـكم القانون أية حقوق قضـائية في أرضه ، وكان في وسـع العـامل المدين أن يهجر أرضه ، وليس للشرطة أن تتدخل لاعادته اليها ، وللمـالك أن يقاضيه مدنيا لدفع ما عليه ، ولكنه معدم لا يعبأ بالمقاضاة(١١) •

وعلى هذا النحو يتبين أن العمـال الزراعيين ، من الناحية القـانونية البحتة ، كانوا أحرارا من وجهتين : من وجهة أنهم أحرار من كل قيد في بيع قوة عملهم ، وأحرار لانهم لا يملكون أرضـا ولا وسـائل انتاج بوجه عام • وتلك صـفة بروليتارية وليست قنية ، واسـتغلال المـالك لهم في هذه الحالة يعتبر استغلالا رأسماليا وليس استغلالا اقطاعيا •

على كل حال ، فعند هذا الحـد يمكننا أن نعالج نقطة أخرى ذات أهمية

قصوى فى تحديد طابع البورجوازية المصرية ، وتلك هى التى تتعلق بأصولها الاجتماعية ودورها التاريخى . ويتيسر معالجة ذلك بالمقارنة مع البورجوازية الأوروبية . فمن المعروف ، تاريخيا ، أن البورجوازية الأوروبية قد نشأت من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع الاقطاعى ، الذين اضطروا لعدم حيازتهم أية أراضى يزرعونها ، الى العمل كأجراء فى أوقات الحصاد أو كمرتزقة فى الجيش . ومثل هؤلاء كانت التجارة تقدم لهم بابا عريضا للربح والثروة . وبالفعل ، فقد استفاد هؤلاء المغامرون مما صادفوه من تجارب وما حدث من المجاعات التى كانت تنتشر كثيرا فى تلك العصور ، ثم أخذوا يتمركزون فى المدن التى أصبحت فيما بعد مراكز تجارية كبرى . وجاء اكتشاف أمريكا والطريق البحرى حول افريقيا « ليقدم لهذه البورجوازية الصاعدة ميدانا جديدا للعمل ، فان أسواق الهند والصين واستعمار أمريكا والتبادل مع المستعمرات وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع بوجه عام - كل هذه الأمور دفعت التجارة والملاحة والصناعة الى الأمام بقوة لم تكن معروفة الى ذلك الحين ، وأمنت بذلك نموا سريعا للعنصر الثورى فى المجتمع الاقطاعى الآخذ فى الانحلال - ولما كانت قيود المجتمع الاقطاعى تعوق هذه الطبقة الجديدة عن تحقيق أرباحها ، فقد انحصر دور البورجوازية الغربية التاريخى فى انتزاع السلطة من الاقطاعيين والتنادى بالحرية والعدالة والمساواة ، لازالة كل القيود والعمل على اعادة بناء المجتمع وصياغته بما يتفق مع مصالحها . وكان عليها لتحقيق هذا الدور أن تخوض سلسلة معارك طويلة شاقة ، استغلت فيها وعبأت لها كل الطبقات الأخرى التى ضاقت ذرعا بالاقطاع وقيوده ، واستبداد عصر الاقطاع ، والتى اتفقت معها مرحليا فى المبادىء والمصالح(١٢) .

أما الطبقة البورجوازية المصرية الحديثة ، فقد اختلفت فى نشأتها كل

الاختلاف عن نشأة البورجوازية الأوروبية ، فلم تنشأ من بين أسوأ الطبقات حالا فى المجتمع المصرى ، وانما نشأت من بين أحسن الطبقات حالا ، طبقة كبار رجال الادارة والجيش والأسطول ٠ ولم تنشأ كطبقة تجارية وانما نشأت كطبقة زراعية ٠ ولم تصطدم فى نموها بالاقطاع وقيود الاقطاع ، وانما اصطدمت في نموها بالمصالح الأجنبيه والنفوذ الأجنبى : اصطدمت بالارستقراطية الاسلامية الحاكمة الممثله فى عناصر الألبان والشراكسة والارناءوط ٠ واصطدمت بالسيطرة الاقتصادية الأجنبيه ممثلة في عناصر التجار والماليين الفرنسيين والانجليز واليهود وغيرهم ٠ وعلى هذا النحو ، فقد انحصر دور هذه الطبقة التاريخى فى انتزاع السيطرة من العناصر الأجنبية الاسلامية والأوروبية واليهوديه ، ومن هنا كان الطابع الوطنى للبورجوازية المصريه قبل ثورة ٢٣ يوليو ٠

ومنذ نشأة البورجوازية المصرية الحدينه ، على أنقاض البورجوازية القديمة المؤلفة من كبار التجار ومشايخ الأزهر والسادة الأشراف ، أخذت تمر بتحولات وتطورات هامة ٠ فلقد رأينا كيف كانت هذه الطبقة الزراعية مكونة أساسا من كبار رجال الادارة وقواد الجيش والبحرية والأعيان : وقد حصلت على ملكياتها الكبيرة أساسا ، لا عن طريق الشراء والبيع ، وانما عن طريق الهبات والانعامات ٠ فعندما أراد محمد على أن يوجد الى جانبه ارستقراطية زراعية تحصر في نفسها نسب الغنى العقارى ، أمر فى فبراير ١٨٣٧ أن تورث الابعاديات التى أنعم بها على كبار رجال الدولة بعد مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣ ، لأولادهم وأولاد أولادهم ، ثم أعطى أصحاب هذه الابعاديات ملكيتها المطلقة فى فبراير ١٨٤٢ ، أى بعد خمس سنوات ٠

فلما أخذت حيازة الأرض الخراجية تتعرض ، على طول النصف الثانى

من القرن التاسع عشر ، لتطورات كبيرة نقلتها من حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة وبعدم التصرف بالبيع أو التوريث ، الى حق الملكيه المطلقة ، أخذت تدخل فى التركيب الاجتماعى للبورجوازيه الزراعيه الكبيرة عناصر أخرى ، هى عناصر التجار والمهنيين والمتمولين وغيرهم ، وهى عناصر ثريه قامت ملكيتها للأراضى الزراعيه على اساس الشراء والبيع ٠

وفى الوقت نفسه ، حدث تحول فى النشاط الاقتصادى للبورجوازيه الزراعيه ٠ فقد أخذت تتطلع لوراثه النشاط الاقتصادى الاجنبى المتمركز فى ميدان المال والصناعة والتجارة ، فأخذت على طول نصف قرن تقريبا ، تكافح من آجل انشاء بنك وطنى ينافس البنوك الأجنبيه ، وأفلحت فى ذلك فى ظل المناخ القومى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩ ، وفى الوقت نفسه ، نزلت الى الميدان الصناعى فى ظروف الحرب العالمية الأولى ، وظهرت دلائل اهتمامها بهذا الميدان فى انشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ ، من فحول الرأسماليين المصريين برياسه اسماعيل صدقى باشا ٠ ثم أخذ بنك مصر يتحول الى تكوين الشركات الصناعيه والتجارية ، مسجلا بذلك تاريخ ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية الصحيح ٠

وعلى طول الثلاثينيات والأربعينيات ، كانت البورجوازية المصرية تمر بتحولات هامة مع تعديل النظام الجمركى عام ١٩٣٠ ، ومع استعادة البلاد سلطتها التشريعية بابرام معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ ٠ ومع نشوب الحرب العالمية الثانية ، نما نشاط البورجوازية المصرية الكبيرة نموا سريعا على حساب المصالح الأجنبية ٠ وفى الوقت نفسه أخذ تركيبها الاجتماعى يشهد تحولا هاما آخر ، وذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديدة نشأت من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع ، وهى عناصر البورجوازية الصغيرة التى تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية ، التى بدأت

حياتها الاقتصادية ونزلت الى السوق دون أن تكون وراءها ثروة خاصة .

ومن الجانب الآخر ، فقد اقتضى نمو البورجوازية المصرية وبطورها ضرورة استيلائها على السلطة ، سواء أكانت فى يد الحاكم الأوتوقراطى أم فى يد الغاصب الأجنبى . وقد اتخذ ذلك شكل الكفاح من أجل الدستور والكفاح من أجل الاستقلال . وحول هذين المطلبين دارت حياة مصر السياسية .

وقد اقتضى الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن تنظم البورجوازية المصرية صفوفها ، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية فى مصر . وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها تلك التى تمثلت فى تأليف « جمعية حلوان » ، أو « الحزب الوطنى » القديم فى أواخر عهد اسماعيل . وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود سامى البارودى ، وعدد من « العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء »(١٣) . فلما وقع الاحتلال البريطانى ، اقتضى الكفاح ضده ظهور «الحزب الوطنى» الذى ألفه مصطفى كامل ، وظهر « حزب الأمة » من كبار الملاك . وبعد الحرب العالمية الأولى ، ظهر « الوفد المصرى » الذى قام على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، وهو التوكيل الشعبى . ومن الوفد انشقت الأحزاب التى اصطلح على تسميتها بأحزاب الأقلية .

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الاعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر . وكان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية ، وظهور الأقلام البورجوازية ، وظهور الفكر البورجوازى . فقد اقتضى تأليف الحزب الوطنى القديم ظهور جريدة تعبر عن رأيه ومصالحه ، فكلف الحزب أديب اسحق ، صاحب جريدتى « مصر » و « التجارة » اللتين أبطلهما رياض

باشا ، بانشاء جريدة فى باريس اسـمها « القاهرة » ، حملت عـلى رياض حملات شـعواء ورمته بالظلم والاسـتبداد والرغبة فى بيع البـلاد للأجانب ، وأطلقت عليه اسم : « رياضستون »(١٤) ٠ وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضـاله ضد الانجليز ، أسس « اللواء » فى يناير ١٩٠٠(١٥) ٠ كما أسس أقطاب حزب الأمه أشهر الجرائد التى حملت فـكر البورجوازية المصرية ، وهى « الجريـدة » التى كان يحـررها فيلسـوف البورجوازية المصريـة الأكبر أحمد لطفى السيد ، وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ما قبل الحرب العـالمية الأولى فى مناواة الانجليز وتعبئة الجمـاهير المصرية ضـدهم ، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم « الطـور الصـحافى » ٠ وبعد الحرب العظمى ، ومع انتعاش الحركة الوطنية على يـد الوفد المصرى ، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر فرق البورجوازية المصرية المختلفة ٠ وكانت « السـياسة » ومحررها الدكتور محمد حسين هيـكل ، تعبر عن وجهـات نظر حزب الأحـرار الدسـتوريين ، بينما كانت « الأخبـار » لأمين الرافعى تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى ٠ أما الوفـد فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة ، ومن أهمها « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « المصرى » و « روز اليوسف »(١٦) ٠ وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة : مكرم عبيد ، وعبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض ، وفاطمـة اليوسف ، وعباس محمود العقاد ، ومحمد صبرى أبو علم ، ومحمود سليمان غنام ، ومحمد التابعى ، وأحمد نجيب الهلالى وغيرهم ٠

وقد اقتضى نجـاح البورجوازية المصرية (عن طريق تعبئة الطبقـات الجماهيرية) فى انتزاع جزء من السـلطة من يـد الاحتلال الأجنبى بصدور تصريح ٢٨ فبراير ، أن تنظم عملية الحـكم بينها وبين الملكية من جهة ، وبينها وبين سـواد الشعب من جهة أخرى ، وذلك عن طريق صـياغة دستور ينظم

هذه القواعد . وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها التشريعيه والسياسية التى أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد واصدار التشريعات والقوانين . وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها واسباغ الشرعية على تصرفاتها .

ونستطيع هنا أن أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة والاقتصاد . فقد نصت المادة التاسعة على ان « للملكية حرمة » ، فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنها تعويضا عادلا »(١٧) . وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والتجارية والصناعية وعدم المساس بها كمبدأ أساسى فى الدستور ، وأصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التى تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التى تمس مصالح الجماهير .

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازى من غزو الفكر الاشتراكى ، عدلت المادتان ١٥ و٢٠ فى أصل مشروع الدستور ، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، لينص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى، واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة ، اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى(١٨) . وقد اعترفت المذكرة التفسيرية ، التى صدرت فى هذا الشان ، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين ، وجاء بها : « ان بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية ، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة

الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقررة بالدستور ، لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون »(١٩) .

وحرصا على اقامة العقبات فى وجه الطبقات العمالية والفلاحية للوصول الى البرلمان ، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغا ماليا كبيرا عند الترشيح . ونلاحظ أن قانون الانتخاب رقم ١١ الصادر فى عام ١٩٢٣ ، قد خلا من هذه المسألة(٢٠) . ولكن صدقى باشا تداركها عند وضع دستوره المشهور عام ١٩٣٠ ، فصدر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ، متضمنا أن يدفع المرشح لمجلس النواب مبلغ ٥٠ جنيها ، أما المرشح لمجلس الشيوخ فيدفع ١٠٠ جنيه(٢١) . ومع ذلك فلم يلبث قانون الانتخاب الصادر فى عام ١٩٣٥ أن تصاعد بهذا المبلغ ، فاشترط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب أو الشيوخ أن يدفع مبلغ ١٥٠ جنيها(٢٢) . وواضح أن الهدف من هذا التأمين هو صد الطبقات الجماهيرية عن الاقتراب من مقاعد البرلمان ، على الرغم من أن نفقات المعارك الانتخابية الفادحة فى ذلك العهد كانت كافية فى حد ذاتها لتحقيق هذا الغرض .

وكان من الطبيعى أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقى لممثلى الأمة فى البرلمان . فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادى واجتماعى فى الريف وفى المدن ، صار فى وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم الى البرلمان ، وأن يحتلوا كل ركن فيه . فقد لاحظ باير Baer « أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر فى أحد مجلسى البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٢ . وكان معظم هؤلاء النواب يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية(٢٣) .

وفي عام ١٩١٣ كتب « كتشنر » الى حكومته تقريره عن المالية والادارة في مصر والسودان ، وقد ضمنه وصفا للتركيب الطبقي للجمعية التشريعية الجديدة ، وكان على النحو الآتى :

الملاك	٣٩
المحامون	٨
التجار	٤
العلماء والآباء الروحيون	٣
المهندسون	١(٢٤)

ويمكن معرفة التركيب الطبقى لمجلس الشيوخ من الشروط التى قررها قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا فى مجلس الشيوخ .

فقد نص على ضرورة أن ينتمى هذا العضو الى احدى الفئات الآتية وهى :

١ – الوزراء ، الممثلون السياسيون ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارو بمحكمة الاستئناف أو اية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ، النواب ، نقباء المحامين ، موظفو الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك ، سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون .

٢ – أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحيون ، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدا ، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مرتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام ، المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة

ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى(٢٥) ٠

ويتضح الطابع البورجوازى لمجالس النواب فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو من القصة الطريفة الآتية : ففى عام ١٩٤١ قدم النحاس باشا للملك فاروق شروطه لتاليف وزارة قومية ٠ وكان اول هذه الشروط حل مجلس النواب القائم الذى يمثل أحزاب الأقلية ٠ ولكن عبد العزيز فهمى باشا ، قطب الأحرار الدستوريين ، رفض هذا الشرط بحجة جريئة هى : - كما قال - أن مجلس النواب القائم يعتبر ممثلا للبلاد تمام التمثيل ، « فأعضاؤه جميعا من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم » ٠٠ وهم على هذا النحو : « أخوة أو أولاد عم أو أنداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ فى الانتخابات سنة ١٩٣٨ ، (يقصد الوفديين) ، « وأنت اذا أخذت الموجودين واحدا واحدا ، فلا تخرج من المقارنة الا صفر اليدين ، لتساويهم فى الكفاءة والمؤهلات »(٢٦) ٠

وقد صعقت جريدة الوفد المصرى لهذا التعليل الخطير من قطب الأحرار الدستوريين ، والعضو الكبير فى لجنة الثلاثين التى صاغت مشروع الدستور ، وصاحب الخطابات المفتوحة المشهورة الى الملك فؤاد اعتراضا على تعديل الدستور ، فكتبت تقول : « اذا كان هذا كلام مواطن فى بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديموقراطية ، فكيف يكون كلام النازى الجستابو أو الفاشست ؟ »(٢٧) ٠ على أن عبد العزيز فهمى باشا كان فى الحقيقة يقول بلغة أخرى ، ان البرلمان القائم ، مثله فى ذلك مثل جميع البرلمانات ، ومنها البرلمانات الوفدية انما هو يمثل الطبقة البورجوازية بقسميها : الكبيرة والصغيرة ٠

حواشي الفصل الأول

(١) أنظر ريجين برنو : البورجوازية فى شتى مراحلها ، تعريب انعام الجندى ص١٨ـ٢٠ (بيروت منشورات حمد) ،

Pirenne, H., Medieval Cities pp. 77. 117 - 126 (Prinston University Press 1925), The Cambridge Medieval History Vol. VI Chapter XV.

(٢) عرف « انجلز » البورجوازية فى ملاحظته على الطبعة الانجليزية عام ١٨٨٨ للمنشور الشيوعى بأنها « طبقة الرأسماليين المعاصرين مالكى وسائل الانتاج الذين يستخدمون العمل المأجور » ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى ص ٣٦ (موسكو : دار التقدم ١٩٦٨) ٠

(٣) فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتى (رسالة جامعية) ص ٣٩ (القاهره : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤٨) ٠

(٤) ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى ص ٤٧ ، ٥١ ٠

(٥) أنظر احمد رشدى صالح : كرومر فى مصر ص ٨٩ (دار القرن العشرين للنشر بالقاهرة) ، شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ص ٦٣ ، ٦٥ (القاهرة · الدار المصرية للكتب ١٩٥٧) ، نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد) ص ٥ ـ ٧ ، الفجر الجديد فى ١٠ يولو ١٩٤٦ مقال بعنوان · « من تاريخنا فى نصف قرن » ، عدد ١٦ يوليو ١٩٤٥ وفيه يصف أحمد سعيد الطبقة البرجوازية بأنها « طبقة التجار وأصحاب المصانع » ٠

(٦) أنظر على سبيل المثال ، مقال : م٠ ن٠ روى عن « الانقلاب السياسى فى مصر فى مجلة International Press Correspondance وكذا مقال : ج٠ ب٠ (القدس) عن « فوز سعد زغلول فى الانتخابات » ، ثم مقال بعنوان : « وفاة سعد زغلول واهميتها بالنسبة لمصر » فى نفس المجلة ٠ وقد أعادت مجلة الطليعة نشر هذه المقالات فى عددها الصادر فى مارس ١٩٦٩ ٠

(٧) ابراهيم عامر · ثورة مصر القومية ص ٤٣ ـ ٤٤ (دار النديم ١٩٥٧) ، الأرض والفلاح ص ١٥ ـ ١٧ ، ٢٨ ـ ٢٩ (مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨) ، المساء فى أول فبراير ١٩٥٧ نقلا عن المصدر الأخير ٠

(٨) Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries p. 162 (Moscow; Progress Publishers 1969).

(٩) أنظر للمؤلف : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٣٦ (دار الكاتب العربي ١٩٦٨) ٠

(١٠) زكريا مهران باشا : زملائي أصحاب الملايين ، مقال بمجلة الاثنين في ١٣ أكتوبر ١٩٤١ ، وهو يذكر أن البدراوي باشا كان يختلف عن أحمد عمرو باشا في أنه لم يكن يعرف تأجير الأرض ، وانما يستأجر الأرض التي تجاور أرضه (أنظر مريت غالى : الاصلاح الزراعي ص ٤) ٠

(١١) دكتور يوسف نحاس : الفلاح ص ٩٦ - ١١٣ ٠

(١٢) C.M.H Vol 6 p. 511,Pirenne, op. cit pp. 117. 118

ماركس وانجلز : البيان الشيوعي ص٣٨ ، مصطفى أغا وسامي سلام تطور المجتمع ص ١٧ ٠

(١٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده جـ ١ ص ١٨٦ ، ٢٣٧ - ٢٣٨

(١٤) نفس المصدر ٠

(١٥) الدكتور ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضتين الفكرية والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة : مطبعة التوكل ١٩٤٠) ٠

(١٦) نفس المصدر ص ٢٠٦ - ٢٠٩ ٠

(١٧) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٦ ٠

(١٨) نفس المصدر ص ٧ ٠

(١٩) مذكرة أحمد باشا ذو الفقار وزير الحقانية عن الدستور المصري (البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر ، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ الى الآن ، ص ٥٨ - ٦٦) ، أنظر أيضا مقالات محمود عزمي في نقد الدستور المصري المنشورة في جريدة الأهرام من ٢٣ الى ٢٨ ابريل ١٩٢٣) ٠

(٢٠) قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ (أنظر البرت شقير : المرجع المذكور) ٠

(٢١) الدستور المصري وقانون الانتخاب ، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨١ ، ٨٩ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٠) ٠

(٢٢) مرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بقانون الانتخاب (مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٠ ، ٤٩) ٠

(٢٣) Baer, A History of Landownership in Egypt 1800 - 1953pp. 142 - 144 (Oxford University Pres 1962).

(٢٤) فيكونت كنشنر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٣ ص ٧ (القاهرة : مطبعة المقطم ١٩١٤) ٠

(٢٥) مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ٤٨ ، البرت شقير : المرجع المذكور ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ٠

(٢٦) الأهرام في ٥ مايو ١٩٤١ ٠

(٢٧) الوفد المصري ٦ مايو ١٩٤١ ٠

الفصل الثانى

البورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م

الفصل الثانى

البورجوازية المصرية
قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

بعد أن عالجنا فى الفصل السابق بعض القضايا النظرية والتاريخية المتعلقة بالبورجوازية المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ٠ نعالج فى هذا الفصل الجانب الديالكتيكى من حياة هذه البورجوازية ، ونعنى به المتناقضات التى حكمت نموها وتطورها ، والتى كانت تمثل بالنسبة لها قانون الحركة والصراع ، وهذه المتناقضات هى :

١ ـ التناقض بينها وبين القوى الاحتكارية الأجنبية ٠

٢ ـ التناقض بينها وبين جماهير العمال والفلاحين ٠

٣ ـ التناقض بين أجنحتها المختلفة ، وخاصة بين جناحيها الزراعى والصناعى ٠

وبالنسبة للتناقض الأول ، فقد اتخذت السيطرة الأجنبية على البلاد منذ منتصف القرن التاسع عشر المظاهر الآتية :

أولا : تكبيل البلاد بالديون فى عهدى سعيد واسماعيل ، على النحو الذى أدى الى تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية ، واستمرار هذه الرقابة الدولية ممثلة فى صندوق الدين ، الذى كان مراقبا للايرادات وقابضا على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلا بالميزانية اتصالا وثيقا ، وحارسا على الدولة يراقب تنفيذ الاتفاقات والمراسيم والبروتوكول والفرمانات ، وباختصار كان له حق التشريع والقضاء مابقى الدين العام(١) ٠

ثانيا : تملك الاراضى الزراعية فى مصر ، حتى كان متوسط ما يملكه الأجنبى من الأراضى ٧٨ر٩٧ من الفـدادين ، مقابل ٣٤ر٢ من الفـدادين لمتوسط ما يملكه المصرى ، وحتى كادت مساحة الاراضى المملوكة للأجانب تصل الى نصف الاراضى المصريه فى بعض الأزمات المالية ٠

ثالثا : السيطرة على ميادين الصنعه والتجارة والمال ٠ فقد كانت غالبيه المشروعات الصناعيه والتجارية المتوسطة والكبيرة ملكا لرءوس الأموال الأجنبية حتى بلغ نصيب هذه الأموال فى الشركات السابق تكوينها على عام ١٩٣٣ مبلغ ٧٥١ر٧٣٣ر٦٠ ج م ، مقابل ٦٣٥ر٠٠٦ر٦ ج م لرءوس الأموال المصرية ٠ وكانت هذه الشركات تحتكر المرافق العامة ذات الصفة العامة المتصلة بحياة الجماهير وصحتها ومعاشها ، كالنور والماء وملح الطعام ووسائل النقل ٠

رابعا : احتلال الوظائف الرئيسية فى الحكومة وفى الشركات التجارية والصناعية ٠ فمن بيان لتوزيع الوظائف فى الوزارات فى سنى ١٩٠٥ ، ١٩١٠ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٠ ، تبين أن المصريين كانوا يشغلون من الوظائف الصغيرة نحو ثلثى ما كان راتبه يختلف من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيها مصريا ٠ وينحط نصيبهم عن الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيها ٠ أما الوظائف الكبيرة ، فان نصيب المصريين منها لا يبلغ الربع(٢) ٠ وكان الأمر على نحو أشد من ذلك بكثير فى الشركات التجارية التى كادت تكون قاصرة على الأجانب ٠

خامسا : الامتيازات الأجنبية ٠ وكانت هذه الامتيازات تمثل داخل البلاد تفرقة عنصرية لحساب العناصر الأجنبية لا تقل خطرا عن التفرقة العنصرية فى بعض البلاد الأفريقية ٠ فقد هيأت لهذه العناصر ظروفا ومناخا لممارسة نشاطها الاقتصادى على حساب العناصر الوطنية لم يكن ليتوفر لها

في بلادها ذاتها . ويكفي أنها لم تكن تدفع أية ضرائب عن نشاطها التجارى والصناعي .

سادسا : الاحتلال العسكرى البريطانى بما كان يمثله من قيد على تقدم البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

هذه هى أهم مظاهر السيطرة الأجنبية على البلاد فى تلك الفترة . ولما كانت هذه السيطرة تتناقض تناقضا أساسيا مع مصالح الطبقة البورجوازية التى كانت تشعر بأن وضعها الاجتماعى والاقتصادى يقتضى انتقال هذه السيطرة الى يدها ، فمن هنا نشأ الصراع بين القوتين ، ليتخذ أشكالا سياسية واقتصادية ، راحت تنتقل من صراع صامت الى صراع ناطق بل الى ثورة وثورات ، أخذت تدفع بالأوضاع الاقتصادية والسياسية فى البلاد الى مستويات جديدة .

ولقد أوضحت فى الفصل الماضى كيف نظمت البورجوازية المصرية صفوفها منذ أواخر عهد اسماعيل بتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية ، وانشاء أجهزة الاعلام اللازمة لتعبئة الطبقات الأخرى ، ورفع شعارات الحرية والاستقلال وسيادة الأمة التى هى مصدر السلطات . ومنذ ذلك الحين أخذ التحرر الاقتصادى يسير فى ركاب التحرر السياسى ، وأخذت القبضة الاقتصادية الأجنبية على البلاد تتراخى مع اشتداد القبضة الوطنية .

وتكشف الاحصائيات كيف كانت السيطرة الأجنبية تتراجع أمام زحف المد القومى المتقدم . ففي الفترة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٠ كانت مساحة الأراضى المملوكة للاجانب قد بلغت أقصى اتساعها بارتفاع مساحتها من ٥٥٤ر٤٠٩ فدانا الى ٧٢٠ر٢٣٠ فدانا ، وكان من المتوقع أن تتزايد هذه المساحة فى السنوات التالية ، ولكن ارتفاع موجة العداء للانجليز بعد حادث

دنشواى وبلوغ هذه الموجه اقصى ارتفاعها بحادث مقتل بطرس غالى باشا ، قد أدى الى هبوط عزيمة الاجانب فى شراء أراض اخرى ، فلم تطرأ أيه زيدة تذكر على هذه المساحه فى الفترة التالية من ١٩١٠ الى ١٩١٧(٣) ·

وفى الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٣٠ ، وتحت تاثير المد القومى الذى كانت تركبه القيادات البورجوازيه فى ثورة ١٩١٩ ، وما تلاها من الاضطرابات السياسيه العنيفه على طول العشرينات ، أخذت مساحه الأراضى الزراعية المملوكة للاجانب تتناقص تناقصا سريعا · فقد انخفضت هذه المساحه من ٧١٣ر١٠٥ من الافدنه الى ٠٨٠ر٢٦١ فدانا ، اى بما يقرب من ٢٨ فى المائه · ونقص عدد الملاك الأجانب فى الوقت نفسه من ٨٢٤٢ الى ٦١٧٢ أجنبيا ، أى بما يقرب من ٢٥ فى المائة · بينما زاد عدد الملاك المصريين فى الفترة نفسها من ٨٠٣ر٦٢٢ر١ الى ١٦٩ر٢٠٤ر٢ ، وزادت مساحه ما يملكونه من ٠٥٠ر٧٧٣ر٤ فدانا الى ٧٨٩ر٣٠٩ر٥ فدانا(٤) ·

وفى الفترة التى واكبت ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، هبطت مساحة الأراضى المملوكة للأجانب هبوطا كبيرا· وكان مكرم عبيد باشا ، فى بداية هذه الفترة ، قد شن هجوما شديدا على تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، وذلك فى خطابه عن الميزانية عام ١٩٣٦ · فقد أبرز الفارق بين متوسط ما يمتلكه المصرى فى بلاده ومتوسط ما يملكه الأجنبى (٣٤ر٢ فدانا : ٩٧ر٧٨ فدانا) ، كما أبرز أثر الديون العقارية التى تجثم على ملاك الأراضى ، وقال : « واذا استمرت الأحوال على هذا المنوال ، لاصبحنا واذا بالفقير فى مصر أجير للغنى ، والغنى أجير للأجنبى »(٥) · وقد علت من بعد تلك الصيحة صيحات أخرى أطلقتها البورجوازية المصرية تدعو الى استخدام التشريع المصرى لحرمان الأجانب من تملك الأراضى الزراعية · وكان لذلك كل التاثير ، فقد انخفضت مساحة

الأراضى المملوكة للأجانب فى نفس العـام والعـام التالى بمقدار ٧٠٫٠٠٠ فدان · ثم أخذ الانخفاض يتوالى باستمرار منذ عام ١٩٣٨(٦) ·

وفى الفترة من ١٩٤٣ الى ١٩٥١ أخذ معدل انخفاض مساحة الأراضى المملوكة للأجانب يتزايد باستمرار ، حتى وصـــل الى ١٧٢٫٣٦٨ فدانا فى خلال الأعوام السبعة المذكورة ، بينما نقص عدد الملاك الأجانب ١٦٠٤ مالكا فى نفس السنوات ·

وفى عـام ١٩٥١ وجهت البورجوازية المصرية ضربتهـا الـكبرى الى العناصر الأجنبية ، حين أصدرت القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ « بمنع غـير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية » · وقد نص عـلى أنه « يحظر على غير المصريين ، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين ، اكتساب ملكية الأراضى الزراعيـــة والأراضى القــابلة للزراعـة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية ·· الخ »(٧) ·

على هذا النحو كانت البورجوازية تنقل الى يدها تلك الوسيلة الهامة من وسائل الانتـاج التى كانت فى يد الأجانب ، وهى الأرض · وفى تلك الأثناء كانت تقوم بعمل هام آخر ، هو فك الدين الذى كان يكبل البلاد من أيام سعيد واسماعيل · وكانت فكرة شراء هذا الدين تبدو منذ أوائل هذا القرن الفكرة المثلى للتخلص من السيطرة المـالية والسياسية ، قياســا على ما فعلته بعض الدول الأوروبية (ايطاليا) · وقد أثيرت هـذه المسألة فى المؤتمر المصرى الأول الذى عقـد عام ١٩١١ · ففى خطاب الدكتـور يوسف نحاس أمام المؤتمر الذى كان يمثل أكبر تجمع بورجوازى شهدته البلاد الى ذلك الحين ، ناقش الصلة بين الاحتلال المـالى والاحتلال العسكرى ، وقال : « فى اليوم الذى لا تكون فيه أوروبا دائنة لنـا ، هل يكون لهـذا الاشراف والقول الفصل (من جانب الدول) من مسوغ ؟ بل هل يكون للاحتـــلال

نفسه من حجة جديدة يدلى بها لاطالة أمده ؟ » • ثم استشهد بايطاليا « التى كان أول ما فعلته بمجرد تكوين وحدتها أنها اشترت دينهـــا لتتخلص من كابوس التدخل الأجنبى » ، وقال : « من منا فكر مرة واحدة فى حياته أن يشترى شيئا من دين الحكومة ؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذى تهالك عليه الأوروبيون لما يرونه بحق أنه من أرقى مرتبة الأوراق المـالية ذات الربح الوفير ؟ »(٨) •

على أن مسألة الدين العام كانت فى الحقيقة تحتوى على وجهين : الوجه الأول ، وهو الدين نفسه • والوجه الثانى ، وهو الادارة التى كانت تمارس بها الدول اشرافها وسيطرتها على المـالية المصرية ، وهو صندوق الدين • وقد تمت تصفية صندوق الدين أولا فى أعقاب ابرام اتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد دخلت الحكومة المصرية فى مفاوضات مع الدول حول هـــذه المسألة ، وانتهت بالغاء صندوق الدين عام ١٩٤٠ •

أما بالنسبة للدين نفسه ، فقد تمت تصفيته بعملية مالية تعتبر فى نظر البعض(٩) « من أضخم العمليات المـالية فى تاريخ مصر الحـــديث » ، وذلك حين أصدرت حكومة الوفد فى عام ١٩٤٣ مشروع القرض الوطنى ، لتسديد جزء من الدين وتحويل الباقى منه الى دين أخف حملا • وقد صدر القرض عــلى ثلاثة أنواع : طويل ومتوسط وقصـــير الأجــل ، وبلغت قيمة القرضين الطويل والمتوسط الأجل معا ٣٢ مليونا من الجنيهات ، بينما بلغت قيمة القرض القصير الأجل ٨ ملايين من الجنيهات • وقد برهنت البورجوازية المصرية على نضجها ووعيها الاقتصادى حين عرضت القروض للاكتتابات فى أوقات متعاقبة ابتداء من نوفمبر ١٩٤٣ ، فغطيت المبالغ المطلوبة خلال أيام قلائل ، وقضى بذلك على آخر أثر من آثار التدخل الأجنبى(١٠) •

في ذلك الحين كان النضال من أجل الوظائف يحتل الجانب الأكبر من اهتمام العناصر البورجوازية المثقفة . وقد مر هذا النضال بمرحلتين :

المرحلة الاولى : وكانت تستهدف وظائف الدولة .

والمرحلة الثانية : وكانت تستهدف وظائف الشركات الأجنبية .

وبالنسبة لوظائف الدوله ، فان هدف البورجوازيه المصرية من الحصول عليها لم يكن اقتصاديا فحسب ، وانما كان سياسيا أيضا . ذلك أن سياسة الاحتلال في ادارة أجهزة الدولة بواسطة العناصر الانجليزية والأجنبية التابعة له لم تكن منبثقة فقط من مجرد التعصب لهذه العناصر ورعاية مصالحها ، وانما كان الغرض الأساسي هو السيطرة على شئون البلاد عن طريق المناصب . ومن أجل ذلك اتبع الاحتلال سياسته المعروفة في التعليم والتي كانت تستهدف عرقلة تخريج كفاءات هامة تتولى ادارة البلاد . وهذا هو السبب في مساندة البورجوازية المصرية الكبيرة لفكرة انشاء جامعة أهلية حتى تتوفر المادة الوطنية لشغل الوظائف العليا وافساد حجة الانجليز في شغلها بالأجانب .

وقد حققت البورجوازية المصرية أملها في الاستيلاء على وظائف الدولة بعد تصريح ٢٨ فبراير وقيام الحكم النيابي . فأخذت وزارة ثروت باشا في احلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب(١١) ، واشتد ذلك في عهد سعد زغلول حتى استحق غضب اللورد لويد الذي كتب يقول : ان ذلك قد تم على حساب كفاءة الادارة(١٢) . وقد أجهزت معاهدة ١٩٣٦ على البقية الباقية من الموظفين الأجانب ، لأنها حققت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، وكذلك الغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبي من البوليس ، واطلاق حرية الحكومة في الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالي(١٣) .

أما الهدف الثانى ، وهـــو وظائف الشركات الأجنبية ، فكانت تحول دون تحقيقه اســـتعمال الشركات الأجنبية لغاتهـــا الخاصة فى حساباتها ومعاملاتها ، وكانت مواد الدستور تعطى لهذه الشركات الحق فى ذلك ، فقد نصت المـادة ١٦ من الدستور عـــلى انه « لا يسوغ تقييد حرية أحـد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية أو فى الأمور الدينية أو فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة »(١٤) .

ولقد كان الحل الذى جاهرت به الانتلجنتسيا لفتـح أبواب الشركات الأجنبية أمام العنصر الوطنى هو استخدام التشريع المصرى فى اجبار هـذه الشركات على استعمال اللغة العربية الى جانب اللغات الأجنبية ، وفى حملها على تشغيل نسبة معينة من وظائفهـــا بالمصريين ، عـلى ان ذلك لم يتيسر تحقيقه الا بعد الغـــاء الامتيازات الأجنبية ، فتحقق المطلب الأول عـلى يد حكومة الوفد حين أصدرت القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحـــكومة ومصالحها(١٥) ، أما المطلب الثانى ، فقد تحقق فى سنة ١٩٤٧ باصدار القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وقد أوجبت المـادة الخامسة منه « ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ فى المـائة من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ فى المـائة من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة »(١٦) .

فى تلك الأثناء كان الجناح الرأسمالى من البورجوازية المصرية يمارس دوره التاريخى فى انتزاع السيطرة الاقتصادية من العناصر الأجنبية ، ولكن نضال هذا الجناح لتحقيق هذا الهدف لم يتم بالشكل القاطع والحاسم الذى اتسم به نضال بعض أجنحة البورجوازية الأخرى فى مجالات أخرى ، ذلك أن ميدان المـال والتجارة والصناعة كان ميدانا معقدا لاتستطيع البورجوازية

المصرية أن تتقدم فيه وحدها دون التعاون مع العناصر الأجنبية . فضلا عن أن البلاد كانت فى حاجة الى رءوس الأموال الأجنبية لاقامة قاعدة اقتصادية متقدمة - ومن هنا فان نضال الرأسمالية المصريه للنزول الى السوق والسيطرة عليه كان نضالا معقدا تتشابك فيه المصالح الاقتصادية الوطنية مع المصالح الأجنبية .

وخير دليل على ذلك أن جماعة بنك مصر التى كانت تهدف الى اقامة صناعة قومية خالصة ، لم تلبث أن اضطرت الى التعاون مع رأس المال الأجنبى فى ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٣٠ . وكانت أول شركة أسستها هذه الجماعة بالاشتراك مع رأس المال الأجنبى هى « شركة مصر لتصدير الأقطان » ، وقد أسستها مع جماعة « هوجو لندمان » فى عام ١٩٣٠ . وسرعان ما تبعتها شركات أخرى مشتركة على مدى الثلاثينات والأربعينات(١٧) .

وفى عام ١٩٢٩ قررت الحكومة المصرية الأخذ بنظام التعريفات الحامية للصناعات الأهلية ، وبدأ العمل بها فى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ . وقد اتخذ هذا القرار خاصة تحت الحاح اتحاد الصناعات الذى كانت تشترك فيه الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الأجنبية . وقد دفع هذا ابراهيم عامر الى اتخاذ موقف خاص من تقرير النظام الجمركى الجديد . فقد رأى أن تفسير هذا التعديل على أنه مطلب وسياسة الرأسمالية القومية يعتبر تفسيرا خاطئا من أساسه ، لأسباب عديدة - كما قال - أهمها :

أولا : ان اتحاد الصناعات لم يكن يمثل الرأسمالية المصرية القومية ، وانما كان يمثل الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية وشركاءها الصغار من الرأسماليين .

ثانيا : ان مطالب اتحاد الصناعات لم تكن ذات طابع صناعى ، ولكنها

مطالب تجارية الهدف ، ترمى – أساسا – الى حماية السيطرة الاقتصادية البريطانية على السوق المصرية ، اذ كانت بريطانيا مهددة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بخطر المنافسة المتزايدة من جانب الدول الاستعمارية الأخرى، وخاصة اليابان والمانيا ، كما اقتضت الأزمة الاقتصادية العالمية أن تتمسك بريطانيا تمسكا شديدا بما فى يدها من السيطرة(١٨) ٠

ومع التسليم بوجاهة هذه الاعتراضات ، الا أنها لا يجب أن تحجب هذه الحقيقة الهامة ، وهى أن فرض التعريفات الجمركية الحامية هو لمصلحة الصناعات الأهلية دون ريب ، وليس فى مصلحة الاحتكارات الأجنبية ٠ وخير دليل على ذلك أن سياسة الاحتكارات الأجنبية طوال القرن التاسع عشر كانت تعمل على فرض حرية التجارة عن طريق المعاهدات التجارية (معاهدة بلطا ليمان ١٨٣٨) بين انجلترا وتركيا ثم مع باقى الدول ، ومعاهدة ١٨٦١ بين الدولتين ثم مع باقى الدول أيضا والتى أكدت المعاهدة السابقة ، ثم الاتفاقات التجارية الأخرى ٠ وكانت هذه المعاهدات والاتفاقات التجارية أحد الأسباب الهامة فى تدهور الصناعة القومية فى مصر منذ أواخر عهد محمد على ٠

ولقد اتفقت جمهرة الاقتصاديين المصريين على أن النهضة الصناعية المصرية بالمعنى الصحيح لم تبدأ الا بتقرير النظام الجمركى الجديد ٠ بل ان الدكتور جمال الدين سعيد يعتبر هذه التعريفة بداية « التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى » ، فهو يقول : « وقد يرى البعض أن فترة التحول تبدأ بالحرب العالمية الأولى ، وفريق آخر يرى أنها تبدأ بعام ١٩٢١ ٠ ولكن فى اعتقادى أن ١٩٣٠ شهد التحول الحقيقى من مرحلة المجتمع الاقطاعى الى مجتمع رأسمالى اقطاعى ، لأن الجهود الأولى للتصنيع لجماعة بنك مصر كادت تتعثر لولا أن آتت التعريفة الجمركية

لمنجدتها • فالتعريفة الجمركية منحت الصناعة الناشئه الحماية فى الأسواق الداخلية ضد منافسه الواردات الأجنبيـــة •• وأدت الى تغيـير فى الميزة النسبية ، اذ زادت من انتاجية رأس المـال المستثمر فى الصناعة وساوت فى الفرصة بين الاستثمار فى الزراعة والصناعة ، وبددت الخوف الذى كان يساور فئة المنظمين من ناحيتها »(١٩) •

وعلى كل حال ، فان موقف اتحاد الصناعات من التعريفة الحامية يثير قضية هامة هى موقف « الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر » ، ودورها فى بناء الصناعة الوطنية • فمن الأمور التى تسترعى الانتباه ، أن لجنـــة التجارة والصناعة التى ألفتها الحكومة عام ١٩١٦ ، والتى ظل تقريرها يعتبر دستورا للبورجوازية الصناعية والتجارية فى مصر لأمد طويل ، انما تألفت من عناصر وطنية وأجنبية ومتمصرة • فقـــد ترأس هذه اللجنـــة اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أعضائها يوسف أصلان قطاوى باشا وأمين يحيى باشا ومحمد طلعت حرب باشـــا والمستر مردوخ وهنرى نوس بك والمستر كريج والمسيو بورجوا والمستر سدنى ويلز والمستر تويلفز(٢٠) •

فالى أى حد يمكن اعتبار الرأسمالية الأجنبيــــة المستوطنة فى مصر ضالعة مع الرأسمالية المصرية ، والى أى حـد يمكن اعتبارها ضـــالعة مـــع الرأسمالية الاحتكارية العالمية ؟ وبمعنى آخر هل يمكن القول أن الرأسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر قد قطعت الحبل السرى بينها وبين وطنهـا فى الخارج ؟ •

ان هنـــاك نقطة هامة نثيرها فى الاجابة على هـذا السؤال ، هى ان العناصر الأجنبيـــة التى كانت تعيش فى مصر فى تلك الفترة كانت تعيش تحت نفس الاحساس الذى تعيش تحته الأقلية البيضاء فى روديسيا وغيرها

من بلاد التفرقة العنصرية ، وهو أنها صاحبة البلاد • وكان أهم الاسباب في نشأة هذا الشعور - الى جانب حماية الاحتلال البريطاني - هو وجود الامتيازات الأجنبية التى هيأت لهـذه العناصر أفضل ظروف يمكن ان تعيشها ، فالى جانب أنها كانت معفاة من الضرائب على أنواعها ، فلم تكن تخضع لقوانين البلاد بل لقوانين بلادها ، وفى الوقت نفسه كانت سلطات الاحتلال تعترف بمصالحها ، وقد بلغ من قوة هذا الاعتراف ما وصف به اللورد ملنر قوة مركز هذه الطبقة في مصر ، فقد قال : « ليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ، ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا • ثم ان المدن المصرية الكبيرة ، ولا سيما الاسكندرية ، أصبحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة ، وستظل بلادا دولية على الدوام بمعنى ما • فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة في وادى النيل »(٢١) •

فهل كانت الراسمالية الأجنبية المستوطنة فى مصر تتصرف من هذا المنطلق ؟ وهل أخذت مصالحها فى مصر شكلا يتناقض مع مصالح الرأسمالية الاحتكارية العالمية ، حتى أصبحت تلح فى ايجاد تعريفة جمركية حامية لصناعاتها في مصر ؟ •

على كل حال ، فعلى الرغم من أن نصيب الراسمالية الأجنبية فى النشاط الصناعي والتجارى والمالى قبل فرض التعريفة الجمركية الجديدة كان يمثل نصيب الأسد ، الا أن هذا النصيب لم يلبث أن أخذ يتضاءل بعد فرض هذه التعريفة • وفي الوقت نفسه أخذ نصيب العناصر الوطنية يتزايد ، خصوصا بعد ابرام معاهدة١٩٣٦ واتفاقية الغاء الامتيازات الأجنبية.

فقد كانت نسبة رءوس الأموال المصرية فى الشركات التى يرجع تكوينها الى ما قبل سنة ١٩٣٣ ، يعادل ٩٪ فقط مقابل ٩١٪ للعناصر الأجنبية ، فارتفعت هذه النسبة فى الشركات المؤسسه من عام ١٩٣٤ الى ١٩٣٩ الى ما يعادل ٤٧٪ من مجموع رءوس الأموال ، ثم قفزت مرة أخرى فى الشركات المؤسسة من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ حيث بلغت نسبتها ٦٦٪ مقابل ٣٤٪ لرءوس الأموال الأجنبية ، ثم قفزت قفزة ثالثة فى الشركات المؤسسة من عام ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ، حيث بلغت ٨٤٪ مقابل ١٦٪ للاستثمارات الأجنبية . وبذلك أصبح حوالى ٤٠٪ من مجموع رءوس أموال الشركات فى مصر فى يد البورجوازية المصرية ، بعد أن كانت هذه النسبة فى حكم العدم قبل ثورة ١٩١٩ . واذا علم أن جزءا ليس بالقليل من أسهم وسندات الشركات القديمة قد انتقل الى أيد مصرية ، كشركة السكر ، وشركة البوسنة الخديوية ، وشركة سكة حديد الدلتا، وغيرها ، فان النسبة ترتفع الى أكثر من ٤٠٪ (٢٢).

على كل حال ، فبينما كانت البورجوازية المصرية تشق طريقها على حساب السيطرة الأجنبية السياسية والاقتصادية ، كان هناك تناقض آخر ينشأ ويزداد حدة بين مصالحها ومصالح الطبقات الجماهيرية المكونة من العمال والفلاحين . وفى المرحلة الأولى لصراع البورجوازية ، حين كانت السيطرة الأجنبية والاستغلال الاستعمارى يشملان جميع طبقات الشعب ويؤثران تأثيرا سيئا على مصالحه ، كانت البورجوازية الكبيرة تستطيع أن تجذب اليها تأييد وولاء الطبقات الشعبية للنضال معها تحت شعار التحرر الوطنى . ولكن فى المرحلة الثانية ، حين أخذت السيطرة البورجوازية تحل شيئا فشيئا محل السيطرة الأجنبية ، وحين أخذت مغانم الاستقلال تذهب الى جيوب البورجوازيين ، بدأت معالم التناقض بين المصالح البورجوازية والمصالح الجماهيرية تبرز وتزداد وضوحا من خلف شعارات الاستقلال

والتحرر الوطنى ، واخذ القانون الجدلى الذى كان يحكم العلاقة بين البورجوازية المصرية وعدوتها الأجنبية ، يحكم بدوره العلاقة بينها وبين الجماهير الشعبية • وكما أخذت السيطرة الأجنبية تتراجع وتنحسر تحت ضغط زحف البورجوازية المتقدم ، فكذلك أخذت سيطرة البورجوازية المصرية السياسية والاقتصادية تتراجع وتنحسر تحت ضغط نضال الطبقات الجماهيرية ، فأصيب جناحها الزراعى بأول ضربة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ثم سقط جناحها الرأسمالى تحت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وأخذت جماهير العمال والفلاحين تبرز على المسرح السياسى لتحتل مكانها المتكافىء مع حجمها ووزنها فى تحالف قوى الشعب العاملة •

ويتمثل التناقض الأساسى بين البورجوازية المصرية والطبقة الفلاحية قبل ثورة ٢٣ يوليو فى سوء توزيع الملكية • ففى الوقت الذى كانت فيه ملكيات الطبقة الفلاحية تتفتت وتتضاءل باستمرار بحكم الارث وزيادة السكان وانعدام المدخرات ، حتى لم تكد تخرج بأصحابها عن طبقة الفعلة والعمال الزراعيين ، وفى الوقت الذى كانت الأقسام السفلى من البورجوازية الزراعية الصغيرة تسقط الى صفوف الفلاحين تحت العوامل السالفة الذكر ، كانت الملكيات الكبيرة تتركز فى أيدى كبار الملاك بحكم وفرة المدخرات التى كانت تعوض عامل الارث ، وبحكم ضخامة الاستثمارات •..ففى عام ١٨٩٤ ، كانت نسبة هؤلاء الملاك الصغار لمجموع الملاك ٧٧ر٦٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١ر٨ فدانا فزادت النسبة فى عام ١٩١٤ الى ٩٠ر٧ ونقص معدل نصيب الفرد الى ١ر٠ فدان • وفى عام ١٩٥٢ زادت النسبة الى ٩٤ر٣٪ بينما نقص معدل نصيب الفرد الى ٠ر٨٪ من الفدان •

أما بالنسبة للبورجوازية الكبيرة ، فان الأمر كان على العكس ، أى أن عددهم كان يقل بينما كان نصيب الفرد منهم من الأرض يزداد • ففى عام

١٨٩٤ كانت نسبة من يملكون أكثر من ٥٠ فدانا لمجموع الملاك تبلغ ٧ر١٪ وتبلغ مساحة ما يملكونه ٥ر٤٢٪ ومعدل نصيب الفرد منهم ١٧٨ فدانا ، فنقصت نسبة عدد الملاك الى ٤ر-٪ وبلغت نسبة مساحة ملكياتهم ٢ر٣٤٪ وأصبح معدل نصيب الفرد منهم ١٨٥ فدانا ، على الرغم من عوامل الارث وغيرها(٢٣) .

فاذا أضفنا الى عامل سوء توزيع الملكية عاملين آخرين هما : الارتفاع المضطرد فى سعر الأرض ، والزيادة المستمرة فى ايجار الفدان ، بآثارهما القاتلة على حياة الفلاح ، واذا أضفنا الى ملايين الفلاحين من المراتب السفلى وعائلاتهم ، ملايين العمال الزراعيين الذين يعيشون دون مستوى الكفاف وعائلاتهم ، لاتضح لنا كيف كانت حركة الاستقطاب التاريخية تسرع خطاها فى المجتمع الزراعى المصرى قبل الثورة .

فى ذلك الحين كان الدور النضالى للطبقة الفلاحية محدودا بحكم تشتت أفرادها وتخلفهم الفكرى الشديد ، وبحكم معتقداتهم الاستسلامية ، الأمر الذى لم يكن ليسمح بوجود مؤسسات نضالية لهم توحد صفوفهم وتوجه حركتهم فى مسارها الصحيح ، فاقتصر الأمر على بعض الفورات أو الهبات الوقتية ضد القوى الامبريالية والاستغلالية ، كما حدث على طول عهد الاحتلال وفى بهوت وكفور نجم ضد كبار الملاك عام ١٩٥١ .

على أن الأمر كان على العكس من ذلك تماما بالنسبة للطبقة البروليتارية ، فقد استطاعت هذه الطبقة من خلال مؤسساتها النضالية أن تنتزع كثيرا من الحقوق فى مجال اصابات العمل ، وفى مجالات سوء استخدام الأحداث والنساء فى الصناعة ، والتعويض عن أمراض المهنة ، والتأمين عن حوادث العمل ، والاعتراف بالنقابات ، وتحديد ساعات

العمل(٢٤) ٠ وان كانت هـــذه الحقوق بطبيعتها قاصرة عن تحرير الطبقة العاملة وفك قيودها ٠

وكان التناقض بين البروليتاريا والبورجوازيه المصريه قد أخـــذ فى الظهور مع ازدياد نصيب رأس المـال الوطنى فى المشروعات الحديثه ، وهو الذى تم ـ كما ذكرنا ـ بعد فرض التعريفة الجمركية الحاميه وابرام معاهده ١٩٣٦ ، واتفاقية الغـاء الامتيازات الاجنبيه ٠ ففى ذلك الحين كانت أجـور العمال تخضع لقانون العرض والطلب ، وتتدهور مع نزوح سكان الريف الى المدن فرارا من الخراب والاملاق ، بينمـا كان التراكم الرأسمالى النـاتج عن القيمة الفائضـة يتضخم بسبب ظروف الحرب العـالمية الثانية ٠ فقد كانت غالبية الصناعات ، التى حققت أرباحا ضخمة ، من الشركات المساهمة التى نص قانونها على تكوين احتياطيات بجميع أنواعها ٠ وعند انتهاء الحرب كانت قد تراكمت رءوس أموال ضخمة فى أيدى هذه الطبقة ٠ وقد ظهرت القوة الاقتصادية للبورجوازية المصرية عنـــد طرح قرض القطن والقرض الوطنى للاكتتاب أثناء الحرب ، فقد غطيت المبالغ المطلوبة فى أيام قلائل ٠

فى ذلك الحين كان الحجم العددى للبروليتاريا يتزايد من ١٠٥ر٦٠٩ عام ١٩٢٧ الى ٠٢٩ر٩٠٨ عام ١٩٤٧ ، فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات ٠ وفى الوقت نفسه كان التركيز الصناعى يتزايد ٠ فقد كان الجزء الأكبر من الانتاج الصـناعى بعد الحرب العـالمية الأولى مبعثرا فى مصـانع أو ورش صغيرة ، ولكن بعد الحرب العـالمية الثانية ، وطبقا لاحصاء ١٩٤٥ ، كان نصف عمال الصـناعة يتمركزون فى مصـانع تستخدم كل منها ١٠٠ عامل فأكثر ، بينما كان ٣٢٪ من المجمـوع الكلى يتمركزون فى مصانع تستخدم كل منها ٥٠٠ عامل فأكثر (وهى نفس النسبة فى انجلترا فى ذلك الوقت !)

وعددها ٤٥ مصنعا(٢٥) . ولم يقتصر التركيز على المصانع فقط بل امتد الى مناطق عماليه بأسرها ، كما في شبرا الخيمة .

وقد ترتب على ذلك أن أخذ عدد النقابات يرتفع من ٣٨ نقابة عند تكوين مكتب العمل سنة ١٩٣٢ . الى ٢١٠ نقابة سنة ١٩٤٤ ، بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات عام ١٩٤٢ . ثم قفز هذا العدد مرة أخرى الى ٤٨٨ نقابة سنة ١٩٤٦ ، ووصل في عام ١٩٥٢ الى ٥٦٨ نقابة(٢٦) .

وعلى هذا النحو كان التضاد والتصادم بين مصالح الطبقة البروليتارية والبورجوازيه المصرية ، يدفع حركة البروليتاريا الى التكتل والتوحد ، بينما كان النضال الطبقي بين قطبى الصراع يحرك الأحداث نحو ثورة ٢٣ يوليو .

في ذلك الحين كان هناك تناقض آخر ينشأ بين أجنحة البورجوازية المصرية المختلفة ، وخصوصا بين جناحيها الزراعى والصناعى . وكان هذا التناقض قد أخذ فى الظهور مع نمو الجناح الصناعى من البورجوازية المصرية فى العشرينيات بعد انشاء بنك مصر ، وفى الثلاثينيات فى أعقاب فرض التعريفة الجمركية الجديدة . ففى الأربعينيات على وجه الخصوص ، كان الواقع الاقتصادى للبلاد قد أخذ يدفع بشدة نحو التصنيع كحل لعديد من المشكلات التى كانت تعانيها البلاد . فمن ناحية فان عدد السكان كان قد أخذ ينمو بمعدل يزيد كثيرا عن معدل الزيادة فى الربع الأول من هذا القرن ، ففى ذلك الحين كان معدل الزيادة الطبيعية ١ر١٪ فى السنة ، فاذا به يزيد فى أوائل الخمسينيات الى ٥ر٢٪(٢٧) . وبلغة أخرى ، فان عدد سكان مصر قد تضاعف خلال خمسين عاما ، فقد كان عددهم فى سنة ١٨٩٧ يبلغ ٠٠٠ر١٧٥ر٩ فارتفع فى سنة ١٩٤٧ الى ٠٠٠ر٠٢٢ر١٩(٢٨) .

وفى الوقت الذى كان عــدد السـكان يتزايد بهذا المعــدل المرتفع ، كان معــدل الزيادة فى مســاحة الأرض الزراعية يسير بمعــدل أبطأ بكثير . فقد كانت مساحة الأراضى الزراعية فى عام ١٨٩٧ تبلغ ٨٧ر٨٨٧ر٥ فدانا ، فزادت فى عام ١٩٤٧ الى ٣٨٩ر٧٦١ر٥ فدانا(٢٩) . أى أن نســبة الزيادة بلغت ١٢٪ فقط مقابل ١٠٠٪ لزيادة الســكان فى نفس الفترة .

ونتيجة لقانون العرض والطلب ، وبسبب التهافت على اقتناء الأرض ، فقد ارتفع سعر الأرض والايجار لحد كبير . فقد بلغ سعر الفدان ٨٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٠/١٩٥١ ، بينما تبلغ قيمته الحقيقية حوالى ٢٠٠ فدان(٣٠) ، كما ارتفع الايجار من متوسط خمسة جنيهات عام ١٨٩٦(٣١) الى ســعر يتراوح بين ٢٥ و٥٠ جنيها قبل الثورة(٣٢) . وفى الوقت نفسه لم ترتفع غلة الفدان بنفس النسبه ، بل وعلى العكس من ذلك فقد تناقصت . ففى عام ١٩٣٩ كان متوسط غلة الفدان المزروع قمحا تبلغ ١٥ر٦ أردبا ، فنقصت فى عام ١٩٥١ الى ٣٢ر٥ أردبا ، وكانت غلة الفدان المزروع ذرة تبلغ ٠٣ر٧ أردبا ، فنقصت الى ١٣ر٦ ، وكانت غلة الفدان المزروع شعيرا تبلغ ٥٥ر٧ ، فنقصت الى ٩٥ر٦ ، كما نقصت غلة الفدان المزروع قطنا من ٤٤ر٥ عام١٩٤٠ الى ٠٨ر٤ عام١٩٥١ ، وينطبق ذلك بالنسبة لعدد من المحاصيل الأخرى(٣٣).

ومن ناحية أخرى فان معــدل الزيادة فى القوى المنتجة فى الزراعة كان يزيد سنويا عن معدل الزيادة فى الطاقة الانتاجية ، أى فى مساحة الأراضى الزراعية ومساحة المحاصيل الزراعية ، فبينما كان معدل الزيادة الســنوية فى كل من المساحتين المزروعة والمحصولية فى خلال نصف القرن الماضى تقدر بنحو ٣ر٠٪ و ٥ر٠٪ على التوالى ، وصلت هذه الزيادة فى عــدد المشتغلين بالزراعة الى ٢ فى المــائة ـ أى الى نحو ستة أمثالها فى المساحة المزروعة ، وأربعة أمثالها فى المســاحة المحصولية . وقد أثار ذلك مشــكلة خطيرة ، هى

مشكلة الفـــائض المتزايد فى الأيدى العـاملة فى الزراعة(٣٤) . كما أثار مشكلة أخطر ، هى : نناقص الدخول وانخفاض مسوى المعيشــة الشديد فى القطاع الزراعى ، فى الوقت الذى كان هذا الفائض فى حـد ذاته دليلا على عجز ميادين العمل الأخرى ـ وخصوصا الميدان الصناعى ـ عن استيعابه .

فى ذلك الحين كان ســوء توزيع الملكية الزراعيه قد أخذ يشكل عقبه رئيسيه اخرى فى طريق تقدم البلاد الاقتصــادى . فمن ناحيه ، فقد حجز كبار الملاك قدرا عظيما من الفائض الاقتصــادى ، المستخدم فى توسيع العزب والتفاتيش ، عن ان ينطلق فى طريق التمويل الصناعى ، حتى اصبحوا ، ولم يكونوا ينجاوزون الاثنى عشر ألفا ، يملكون ثلث ما يملكه سكان القطر. ومن ناحيه اخرى فان الغالبية الكبرى من هؤلاء المـلاك لم يكونوا يزرعون أراضيهم فى اطار المشروع الكبير واستخدام أساليب الزراعه الكبيرة ، وانما كانوا يؤجرون اطيـانهم جملـة أو قطعـا صغيرة لصـغار الفـلاحين الذين يستخدمون الوسائل البدائية فى الزراعة(٣٥) ، فاصبحوا بذلك يجمعون بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضـائلها ، ولم تعد هذه الطبقة تستطيع أن تبرر بقاءها .

يضـاف الى ذلك أن التكالب على شراء الأرض من جانب كبار الملاك ، وهو ما أدى ـ كما ذكرنا ـ الى ارتفاع ثمن الأرض والايجار ، قد أدى بالتالى الى ارتفاع أثمان المحصولات الزراعية التى تستخدم فى الصـناعة ، وبالتالى أدى الى ارتفاع أثمان السـلع الوطنية المصـنوعة ، وعجزها عن مزاحمـة مثيلاتها الأجنبية المسـتوردة ، بينما أدى استغلال كبار الملاك وضعهم الطبقى ونفوذهم فى استخلاص فائض اقتصـادى من جماهير الفلاحين والمستاجرين والعمـال الزراعيين ، الى املاق هذه الطبقة التى كانت تمثل الغالبية الكبرى من الشعب ، وعجزها عن امتصاص نتاج الصـناعة الوطنية .

وعلى هذا النحو . ففى خلال الأربعينيات من هذا القرن ، كانت الحاجة قد أصبحت ماسة للتخلص من هذا الاقتصاد الزراعى الراكد ، واستبداله نظام اقتصادى متقدم آخر به يقوم على محورين : الانتاج الصناعى ، والاصلاح الزراعى . وسوف يدور الصراع بين هذين النظامين حتى تقوم ثورة ٢٣ يوليو ، فينتصر النظام الجديد .

ففى ذلك الحين كانت البورجوازية الزراعية تبسط سيطرتها على الحكم وتوجه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى (وذلك على الرغم من الحقيقة التاريخية الهامة ، وهى ان هذه البورجوازية لم تكن تكتفى بتركيز استثماراتها فى ميدان الزراعة وحده ، وانما كانت تمدها إلى ميادين الاستثمار الأخرى : التجارة والصناعة والمال) . وكانت جملة أسباب قد دعت الى هذه السيطرة وهذا التوجيه . فمن ناحية ، فحتى صدور التعريفة الجديدة الحامية للصناعة فى عام ١٩٣٠ ، فان النشاط الصناعى فى مصر لم يكن قد أولد بعد بورجوازية صناعية قادرة على منازعة البورجوازية الزراعية السلطان أو النفوذ . ومن ناحية أخرى ، فان كبار الملاك كانوا يستحوذون فعلا على أكبر المراكز نفوذا فى البرلمان وفى جميع الأحزاب - فضلا عن ان دستور ١٩٢٣ كان قد أعطى الملك ، وهو أكبر مالك فى مصر ، كثيرا من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية ، فى الوقت الذى هيأ الفرصة لكبار الملاك ليصبح لهم النفوذ داخل مجلس الشيوخ .

وقد كانت وجهة نظر البورجوازيين الزراعيين فى اعتماد مصر على اقتصاد زراعى بحت أو اقتصاد تغلب عليه الصبغة الزراعية ، هو ان عدم توفر الوقود ، وندرة المعادن الأساسية التى تعتبر مقوما رئيسيا للصناعة ، يقلل من فرصة مصر فى مستقبل صناعى تحتل فيه الصناعة مركزا هاما يماثل مركز الزراعة(٣٦) . وكان هذا الفريق يبدى خوفه مما سوف يحمله

المجتمع الصناعى فى جوفه من خطر الصدام الطبقى . فقد كان يسوق الحجة على ان الشعوب التى تعيش على الزراعة وحدها ، تتمتع بكثير من أسباب الهدوء والسكينة ، فهى فى أمن من المنازعات التى تنشأ فى المجتمعات الصناعية(٣٧) .

وكان بعض الاقتصاديين الليبراليين ، مثل الدكتور جمال الدين سعيد ، يهاجم الصناعيين هجوما شديدا . فقد كان يرى ان « كل صناعة ، لا يمكنها أن تواجه تيار المنافسه الخارجية بعد مضى ٢٠ عاما على حركة التصنيع بدون الحماية الجمركية — يجب أن تذهب الى عالم الأشباح والى غير رجعة(٣٨) . وأن الصناعة فى مصر لم تنم فى تلك الفترة « عن طريق رفع الكفاية الانتاجية ، واحداث الوفور فى تكاليفها ، ولكن عن طريق الحواجز الجمركية التى كانت تزاد من يوم لآخر ، ولو قدر لهذه التعريفة الخاصة أن تزول بين يوم وليلة ، لتداعت الصناعة المصرية وأعلنت افلاسها ، ولما نجا من هذا الخراب المحقق سوى قلة من المصانع تعد على الأصابع » . ومن أجل ذلك كان يهاجم الصناعيين الذين كان يلقبهم « بالرأسماليين المحتكرين » ، و « أصحاب الصناعات الانتهازيين » ، و « تلك الفئة المغرضة من رجال اتحاد الصناعات التى كانت لسان حال هذه الفئة من أمثال الدكتور ليفى . وأحمد عبود وصبحى وحيدة ، الذين كانوا ينادون برفع التعريفة الجمركية التى فرضت سنة ١٩٣٠ ، على حساب المستهلك ، بحجة أنها لا تكفى لحماية الصناعة فى مصر »(٣٩) .

على ان فريق البورجوازيين الصناعيين كان لهم رأى آخر . فقد كانوا يرون أن مصر لن تنجح فى زيادة ثروتها العامة ، ولا فى تحسين معيشة أهلها تحسينا بينا ، اذا حصرت مجهوداتها فى الزراعة وحدها ، وأغفلت شئون الصناعة ، وقصرت فى العمل على انمائها وتقدمها . وانه من الخطأ الاعتماد

على تحسين الزراعة وحدها أو زيادة مساحة الأراضي المزروعة فحسب ، بل يجب التفكير في ترقية الصناعة والعمل على اعتبارها موردا للثروة الأهلية لا يقل شأنا عن الزراعة . وكان هذا الفريق يرى أن أهمية الصناعة لا تنحصر فقط في مواجهتها مشكلة زيادة السكان ، بل ان أهميتها تتعدى ذلك الى « نوع الحياة التى نريدها لنا ولأبنائنا من بعدنا : هل هى هذه الحياة العصرية التى لا تنى تسير من اكتشاف الى اكتشاف ، وترفع من شأن البشر ، وتفتح أمامهم آفاقا لا آخر لها ، أم هى هذه الحياة القديمة بجوها الراكد وآفاقها الضيقة وعلاقاتها البدائية ، وهى هذه الحياة الزراعية التى لم تعد تستطيع أن تشغل الا مركز التابع من المتبوع بالقياس الى الحياة الأولى ؟ .

وكان الدكتور صبحى وحيدة ، فيلسوف هذا الفريق ، يندد «بالفروق بين الضرائب المفروضة على الصناعة والتجارة ، والضرائب المفروضة على الزراعة » ، ويرى فيها مظهرا من مظاهر توجيه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى من جانب فريق أصحاب الأراضى المسيطرة على الحكم .

وقد راح يسد الطريق على ما قد يساق — فى تبرير الاعتراض على حماية الصناعة برفع التعريفة الجمركية — من أن جزءا منها ما يزال فى يد الأجانب ، بقوله : « ان مصانعنا وان ملكها أجانب ، فهى ثروة مصرية ، وملكيتها لا بد آيلة للتمصير الى حد بعيد ! » . وقد كشف بهذا القول عما كانت تبيته البورجوازية الصناعية فى ذلك الحين من نية الانقضاض على شريكتها الرأسمالية الأجنبية حينما تسنح الظروف !

ثم أخذ يرد ، فى ذكاء ، على ما كان يثيره الاقتصاديون الليبراليون من اعتراض على حماية الصناعة بواسطة رفع الرسوم الجمركية ، دفاعا عن

المستهلك ، بقـوله : « نحن (الدولة) نحمى القطن ومحصولات زراعيـة أخرى . وليس فى العـالم دولة لا تحمى شـيئا مما تزرع أو تصنع . ليس هذا بضير الدولة ، وهو ليس أيضا ، فى ظروفنا الحاضرة ، بضير المستهلكين . فليس الأمر لدينا الآن ، كما هو لدى غيرنا ، أمر الحصـول على سـلعة معينة بسعر يزيد أو يقـل — بل أمر اسـتطاعة الحصـول ، أو عدم اسـتطاعة الحصول ، على هذه السـلعة اطلاقا . نقصـد أمر التفضـيل بين أن تقوم لدينا مصـانع تعطى عملا لمن لا يعمل أو يعمل بما لا يسـمنه من جوع ، فيستطيع أن يحصـل على بعض حاجته ، أو لا تقوم هذه المصـانع البتة ، ويبقى هؤلاء المـلايين الذين لا يعملون أو يعملون بما لا يسـد رمقهم حيث هم » !(٤٠) .

وهكذا يرسخ هذا البورجوازى القح من قمـة راسه الى أخمص قدميه المبـادىء والقواعد التى انتهجتها ثورة ٢٣ يوليـو فى مرحلتها الوطنيـة الديمقراطية فيما بعد .

فى ذلك الحين كانت الدلائـل تشير الى الصراع المـكتوم بين فريق البورجوازية الصـناعية والتجارية وفريق البورجوازية الزراعية حول مسألة الضرائب على وجه الخصوص . ففى خطاب كامل صدقى باشا ، رئيس ديوان المحاسبة ، فى المؤتمر الوفدى الكبير فى نوفمبر ١٩٤٣ ، أشار الى انه عند فرض الضريبة على أصـحاب الثروة المنقولة أثيرت مسـألة الريع العقارى ، وقد طالب بفرض ضريبة عليه بعض الأوساط وفى مقدمتها أصحاب المتاجر والمصانع ورجال الأعمال . وأضاف ان حركة هذا الاعتراض قد اشتدت فى العهد الأخير على أثر تفكير الحـكومة فى زيادة سعر الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية !(٤١) .

ومن الطريف أن مذكرة لجنة الضرائب التى اضطلعت بوضع مشروع

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكذلك المناقشات البرلمانية الخاصة به ، قد أوصت بوجوب التزام الاعتدال فى تحديد سعر هذه الضريبة ، رغبة فى طمأنينة أصحاب رءوس الأموال حتى يقبلوا على استثمار رءوس أموالهم المنقوله . ومن أجل ذلك تحدد سعر هذه الضريبة بـ ١٠٪ ، على أنه - كتدبير مؤقت - لا تحصل الضريبة فى سنتى ١٩٣٨ و١٩٣٩ الا على أساس ٧٪ ثم على أساس ٨٪ فى سنة ١٩٤٠ ، ثم ٩٪ سنة ١٩٤١ ، و١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٢ . ولكن هذا التدبير المؤقت لم يلبث أن ألغى بحيث أصبح سعر الضريبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٤٠ بدلا من سنة ١٩٤٢ ، ثم ارتفع هذا السعر عدة مرات حتى وصل الى ١٧٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥٢ . هذا فى الوقت الذى كانت ضريبة الأطيان تبلغ ١٤٪(٤٢) .

على أن أقوى ما عبرت به البورجوازية الزراعية المسيطرة على الحكم عن موقفها ، هو ما ظهر من عزوفها عن بناء الصناعة المصرية ، وضآله الدور الذى لعبته فى هذا البناء . فمن المحقق أن الحركة الصناعية المصرية انما نجحت - كما يقول الدكتور حافظ عفيفى باشا - « باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد ، ولم تكن فى بدايتها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة »(٤٣) . ويتضح ذلك بصفة خاصة من صورة الانفاق الحكومى العام ، فقد كان معظمه يتركز فى المجالات التقليدية التى تعنى بها الحكومة ، كالحفاظ على نظم الرى وتوسيعها ، وكتأمين الخدمات الصحية والتعليمية ، والاستثمار فى السكك الحديدية ، وتأمين الطاقة الكهربائية . وكان اسهام الدولة فى الانتاج القومى لا يزيد على ١٦٪ فقط من مجمل الانتاج المحلى - بينما كانت المشروعات

المصرية الخاصة تنتج ، في عام ١٩٥٠ ، نحوا من ٨٤٪ من مجموع الانتاج القومي !(٤٤) ٠

وهذا العزوف عن المدخل الفعال في بناء الصناعة المصرية . كان يصاحبه ميل للاشراف على القائمين بها ، والتدخل للحد من ضغطهم على الطبقة العاملة ٠ وهذه النزعة كانت تزعج الصناعيين أيما ازعاج خوفا من أن تتجه الى التأميم ٠ وقد حذر منها الدكتور صبحي وحيده فقال :

« ان دوائرنا المسئولة » ٠ « أو بعضها على الاقل » ، ما زال ينظر الى الصناعة كشيء لا صلة لها به . ويريد أن يرتب عليها للدولة حقوقا ازاء ما يقدمه اليها من معونة ٠ وهي نزعة تسير منذ حين في الاتساع بدافع تيار التأميم في الغرب ٠ وانكار الصلة المباشرة بين النشاط الاقتصادي ومصير الدولة وهم غريب ٠٠ فما نظن دوائرنا المسئولة تنكر أنها قد أفادت من حصيلة الضرائب على الصناعة والتجارة في تمويل مشاريعنا الاقتصادية والاجتماعية العامة الجديدة الى حد بعيد ٠ ولا نظن ان هذه الدوائر لا يهمها حقيقة أن تندثر الصناعات ، فنرتد الى الاقتصاد الزراعي المحض ، ويقل دخل الدولة ، ويعود أهلها الى ما كان عليه أسلافهم تحت المماليك ! الى جانب ما يصيب المجتمع بأسره من جراء ذلك » !

وفي موضع آخر من كتابه ، عاود الدكتور صبحي وحيدة محاربة هذا الاتجاه بقوله :

« الدولة لدينا تتدخل الآن في نشاط الأفراد جميعا أكثر مما يجب ٠ وهي ليست حقيقة في حاجة الى الائتمام ببعض دون الغرب ، والمد لنفسها في هذا التدخل ، خصوصا في ميدان الانتاج ٠ فهذا الميدان كثير الحساسية ،

دقيق التركيب ، ثم انه جديد عليها ، وهى فقيرة فى الفنيين · وليس من مصلحة البــلاد أن تنقل الى هذا الميدان أيضا - وهو بعد أكبر آمالها فى مستقبل خير من هذا الماضى - ما تشكو هى من الاضطراب ووجوه النقص التى يعلمها الجميع » ·

« لتقنع الدولة اذن بالتعضيد دون التدخل » !(٤٥) ·

حواشي الفصـل الثاني :

(١) أحمد صادق موسى . تاريخ الدين المصرى العام المـالى والسياسى (القاهرة ١٩٤٤) .

(٢) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى) .

(٣) أنظر Baer, G., A History of Londownership in Modern Egypt.

(٤) دكتور حسين على الرماعى : الصناعة فى مصر (مطبعة مصر ١٩٣٥) .

(٥) أحمد قاسم جودة : المكرميات ، خطب وبيانات حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم .

(٦) Baer. op. cit p. 123

(٧) الاصلاح الزراعى : قانون الاصلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ جـ ١ .

(٨) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : « نصف قرن من كفاح البورجوازية لانشاء بنك مصر » (الكاتب عدد ابريل ١٩٧١) .

(٩) أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام المـالى والسياسى .

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع السابق .

(١١) كتاب استقالة ثروت باشا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ (الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١) .

(١٢) Lloyd, Lord G., Egypt Since Cromer Vol. II

(١٣) أنظر قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ... الخ .

(١٤) مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به .

(١٥) الوقائع المصرية فى ٣ سبتمبر ١٩٤٢ .

(١٦) نفس المصدر فى ٤ أغسطس ١٩٤٧ .

(١٧) شركات بنك مصر ص ١٦ ، ٢٦ ، ٣٠ .

(١٨) ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص ٦٨ .

(١٩) دكتور جمال الدين سعيد : الطريق الى الاشتراكية .

(٢٠) دكتور حسين علي الرفاعي : المرجع المذكور ٠

(٢١) قانون رقم ٨٠ ... الخ ٠

(٢٢) حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين ص ٨١ محاضرة للأستاذ عبد الله أباظة : « نصيب الأموال الأجنبية في اقتصادنا القومي » ، نقلها دكتور راشد البراوى « حقيقة الانقلاب الأخير في مصر » ٠

(٢٣) نشرة ادارة التعبئة - الشهرية ابريل ١٩٦٢ .
Statistical Handbook 1952 - 1967 (Cairo - June 68).

(٢٤) لمزيد من التفاصيل أنظر : محمد فهيم : الموسوعة العمالية الحديثة ٠

(٢٥) اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ، اقليم مصر ، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي أكتوبر ١٩٤٨ ٠

(٢٦) تنظيم النقابات في نقابات العمالية في جمهورية مصر ٠

(٢٧) جمهورية مصر : المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ٠

(٢٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . زيادة السكان في الجمهورية العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية

(٢٩) اللجنة المركزية للاحصاء المرجع المذكور ٠

(٣٠) انور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يبنيه العسكريون (دار الطليعة بيروت ١٩٦٤) ٠

(٣١) سارى حسب الله : مجموعة قوانين الضرائب ٠

(٣٢) ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : جمهورية مصر في عامها الأول ٠

(٣٣) حسن محمد ربيع مصر بين عهدين ٠

(٣٤) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ٠

(٣٥) Bear, Egyptian Attitudes towords Land Reform 1922 - 1955.

(٣٦) مجموعة اعمال المؤتمر الاقتصادى الأول (١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦) تقرير لجنة السياسة الصناعية ٠

(٣٧) دكتور حافظ عفيفي باشا : على هامش السياسة ٠

(٣٨) دكتور جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ص ٣٢٠ (١٩٥٠) نقلا عن كتابه « الطريق الى الاشتراكية » ٠

(٣٩) دكتور جمال الدين سعيد : « حول تقرير اتحاد الصناعات ، أما آن لنا أن نقلع عن هذه المغالطات » ٠ مقال بجريدة الأساس ٣ يونيو ١٩٥١ ، نقلا عن المرجع المذكور ٠

(٤٠) دكتور صبحي وحيدة : في المسألة المصرية .

(٤١) مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفد المصرى . عدد خاص من جريدة الحوادث .

(٤٢) دكتور حسين خلاف : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة (معهد الدراسات العربية ١٩٦٦) .

(٤٣) دكتور حافظ عفيفى : المرجع المذكور .

(٤٤) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر (دار الكاتب العربى ١٩٧٠) ترجمة خيرى حماد .

(٤٥) دكتور صبحي وحيده . المرجع المذكور .

الفصل الثالث

دعوة الاصلاح الزراعى قبل ثورة ٢٣ يوليو

الفصل الثالث

دعوة الاصلاح الزراعى
قبل ثورة ٢٣ يوليو

رأينا فى الفصل السابق كيف أن الحاجة كانت قد أصبحت ماسة فى مصر فى خلال الأربعينيات للتخلص من الاقتصاد الزراعى الراكد الذى كان يسود البلاد حينذاك ، واقامة نظام اقتصادى آخر يقوم على أساسين : الاصلاح الزراعى ، والانتاج الصناعى · وكيف ان التصارع بين النظامين ظل يدور الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو فانتصرت للنظام الجديد ·

كما رأينا كيف ان الجناح الزراعى من البورجوازية المصرية الكبيرة الذى كان يسيطر على الحكم ، كان قد أصبح قيدا على حركة التقدم الاقتصادى بعلاقاته الاقتصادية ، وبسياسته التى ترمى الى تغليب الاقتصاد الزراعى على الاقتصاد الصناعى ، لمختلف الحجج التى أبداها · وأشرنا الى ضآلة الدور الذى لعبه فى بناء الصناعة المصرية ، التى نشأت أساسا « باقدام القليلين من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ، ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد » !

وفى ذلك الحين ، كانت الطريقة التى يدير بها كبار الملاك أراضيهم الشاسعة قد سمحت بظهور طبقة طفيلية جديدة من الوسطاء تعيش على حساب كل من كبار الملاك وصغار المستأجرين · فقد كانت الملكيات الواسعة تدار بطريقين : الطريق الأول ، زراعتها على الذمة ، والثاني ، تأجيرها للوسطاء · وكانت الزراعة على الذمة لا يلجأ اليها كبار الملاك الا فى حالة

عدم وجود مستأجرين يمكن الاعتماد عليهم ، أو فى حالة ارتفاع أسعار المحصولات نظروف طارئه ترجح كفة الربح فى جانب الزراعة على الذمة ، أو فى حالة رغبه الملاك فى زراعة جزء من أراضيهم على الذمه وتأجير الجزء الآخر كوسيلة لرفع القيمة الايجارية فى الجزء المؤجر(١) ٠

أما الطريق الثانى ، وهو التأجير ، فكان يتم لوسطاء يقومون بدورهم بتأجير الأرض قطعا صغيرة لصغار الزراع ٠ وكانت هذه الطريقة هى الغالبة فى أراضى كبار الملاك ، نظرا لآن هذه الأراضى كانت من السعة بحيث لم يكن فى وسع مالكيها استغلال أراضيهم بأنفسهم ، كما لم يكن فى وسعهم أيضا تأجيرها قطعا لصغار الزراع لما يقتضيه تقاضى الايجار منهم من عناء ومشقة٠ فضلا عن أن معظم هؤلاء الملاك كانوا ملاكا غائبين يعيشون بعيدين عن أراضيهم فى العواصم والمدن ٠

وقد كان لهذه الأسباب أن نشأت من خلال طبقة كبار الملاك ، تلك الطبقة الطفيلية الجديدة فى الريف التى تحدثنا عنها ، وهى طبقة الوسطاء التى كانت تعيش على امتصاص الفرق بين القيمة التى تستأجر بهـا وتلك التى تؤجر بها ، من غير أن تقدم أى مقابل انتاجى ٠ وقد استحقت بذلك كراهية طبقتى الملاك الكبار والزراع الصغار على السواء ، اذ كانت تستغل كلا منهما ٠ ففى بعض الدوائر الكبيرة فى مديرية المنوفية قبل الثورة ، كان بعض الوسطاء يستأجرون مساحات شاسعة بسعر الفدان ثمانية جنيهات ، ويؤجرونها لصغار المستأجرين بعشرين جنيها(٢) ٠ ولما كان ظهور هذه الطبقة يعتبر أثرا من آثار اتساع الملكيات الزراعية الكبيرة ، فقد كان وجودها فى حد ذاته دليلا على سوء توزيع الملكية ، وعلى ان طبقة كبار الملاك قد أصبحت عاجزة عن تبرير بقائها ٠

وعلى هذا النحو أصبحت طبقة كبـار المـلاك تجمع بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها • ففى الوقت الذى كانت معظم الأراضى التى تمتلكها تزرع فى اطار المشروع الصغير على نحو ما مر بنا ، فقد كانت من الجانب الآخر تحتجز قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادى، المتمثل فى الريع العقارى ، عن أن ينطلق فى طريق التمويل الصناعى ، بسبب توجيه الجزء الأكبر من ايراداتها الى توسيع ملكيتها ، حتى أصبحت - ولم تكن تمثـل أكثر من ٤ر٠٪ من الملاك - تملك أكثر من ٣٤٪ من الأراضى •

وقد كان لهذا السبب أن أصبحت الدعوة لتحديد الملكية الزراعية تغزو أفـكار الكثيرين من البورجوازيين الاصـلاحيين منذ أوائل الأربعينيـات ، باعتبارها الحل الأمثل ، ليس فقط لازمة التقدم الاقتصادى والعدل الاجتماعى، وانما لازمة البورجوازية الصناعية الكبيرة أيضا •

ففى فبراير ١٩٤٤ قدم محمد خطاب ، عضو الحزب السعدى ، والذى كان يتردد على « دار الأبحاث العلمية » ، فى الوقت الذى كان يعد فيه مديراها شهدى عطية ومحمد الشافعى عبد المعبود الجبيلى كتابهما «أهدافنا الوطنية»- مشروعا لمجلس الشيوخ يقضى بوضع حد أعلى للملـكية الزراعية لا يزيد على ٥٠ فدانا • وقد أقرته لجنة الشـئون الاجتماعية بالمجلس ورفعت النصاب الى ١٠٠ فدان(٣) وفى عام ١٩٤٥ أصدر مريت غالى ، باسم « جماعة النهضة القومية » التى تألفت منه ومن محمد زكى عبد القادر والدكتور ابراهيم بيومى مدكور(٤) - كتابه المعروف : « الاصلاح الزراعى » ، وقد طالب فيه بوضع حـد أعلى للملـكية لا يزيد على ١٠٠ فدان(٥) • وفى نفس العـام أصـدر المهندس الماركسى صادق سعد كتابه « مشكلة الفلاح » • وفيه اقترح ٥٠ فدانا كحـد أعلى للملـكية الزراعية على أن تصـادر الدولة ما يزيد على ذلك(٦) • وفى نفس العـام أيضا ، ألقى الدكتور احمد حسين ، الذى ولى وزارة الشئون

الاجتماعية فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠ ، وألف جمعية الفلاح ــ بحثا طالب فيه بفرض الضرائب التصاعديه على الملكيات الكبيرة على نحو يجعل من شراء ما يريد على ١٠٠ فدان مثلا عملا غير منمر(٧) . وكان من هذا الرأى أيضا مصطفى نصرت الوزير الوفدى المعروف . وفى عام ١٩٤٦ أثيرت مشكلة الملكيات الزراعيه الكبيرة فى اكبر مؤتمر اقتصادى عقدته البورجوازية المصرية بعد الحرب ، وقد قرر هذا المؤتمر « القيام بدراسات شاملة لتحديد حجم الوحدة الزراعيه الانتاجيه المثلى ، بحيث لا تكون ملكية ممعنه فى السعة ، ولا ممعنة فى الضيق »(٨) . وفى عام ١٩٤٨ قدمت وزارة الشئون الاجتماعية عندما كان يتولى وكالتها الدكتور أحمد حسين اقتراحا للمجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين يقضى بفرض ضريبة تصاعدية على الأطيان توازى ، بعد حد معين ، كل دخل الأرض ، وذلك حتى ينجه كبار الملاك بجزء من أموالهم نحو تدعيم الصناعة والتجارة وتمصيرها(٩) . وفى عام ١٩٤٩ ، وفى خلال المعركة الانتخابية ، أعلن ٧٢ مرشحا مستقلا تأييدهم لأفكار محمد خطاب ومريت غالى وجمعية الفلاح ، ولكنهم أيضا أيدوا أفكار اتحاد الصناعات المصرى مطالبين فى برنامج موحد بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الضرائب على الأملاك الكبيرة « لحمل كبار الملاك العقاريين على توظيف رءوس أموالهم فى الصناعة »(١٠) . وفى عام ١٩٥٠ قدم النائب الاشتراكى ابراهيم شكرى الى مجلس النواب مشروعه الذى يقضى بنقل ملكية ما يزيد على ٥٠ فدان الى الدولة مقابل سندات تستهلك على ٢٥ سنة وتكون فائدتها ٤٪(١١) .

ومن ذلك يتضح ان الاتفاق كان تاما بين البورجوازيين الاصلاحيين والاشتراكيين والصناعيين بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة تحديد الملكية الزراعية . على ان الخلاف كان يدور حول نقاط ثلاث : النقطة الأولى :

درجة تقييد الملكية ، والنقطة الثانية : وسيلة التقييد ، أما النقطة الثالثة فهى معاملة الملكيات الزائدة على النصاب • ولتفصيل ذلك ، وبالنسبة للنقطة الأولى ، فان محمد خطاب وصادق سعد وابراهيم شكرى كانوا يتفقون على أن يكون النصاب ٥٠ فدانا • على ان مريت غالى كان يرفض هذا النصاب على اعتبار أنه « لا يترك مجالا كافيا لنشاط الطبقة المتوسطه من أعيان الريف التى نعتقد أن أمامها دورا هاما في انعاشه واعادة الحياة والحركة اليه• وقد رأى أن «١٠٠ فدان هى الحد الأمثل للملكية الزراعية فى مصر »(١٢) • وكان يتفق معه فى هذا النصاب الدكتور أحمد حسين ولجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ التى قامت بدراسة مشروع خطاب •

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى وسيلة تقييد الملكية ، فقد كان الخلاف يدور بين ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الأول ، ويرى أن يكون التقييد بواسطة فرض الضرائب التصاعدية • والاتجاه الثانى ، يرى وضع حد أعلى للملكية • والثالث يرى الجمع بين الوسيلتين • فبينما كان مريت غالى من أنصار الاتجاه الثالث ، كان محمد خطاب يعارض فرض الضرائب التصاعدية معارضة تامة على اعتبار أن هذا المبدأ ليس من السهل أن يلقى ترحيبا من دافعى الضرائب ، الا اذا مارسته الحكومة بطريقة متدرجة تكاد تكون غير ملموسة ، وفى هذه الحالة لا يمكن الحصول على رأس المال المطلوب للصناعة بالسرعة المرغوبة(١٣) • على ان الجناح الاصلاحى فى الوفد ، ويمثله بصفة خاصة الدكتور أحمد حسين ومصطفى نصرت ، كان يحبذ الأخذ بهذا المبدأ كما رأينا •

أما النقطة الثالثة من الخلاف ، وهى التى تدور حول معاملة الملكيات الزائدة على النصاب ، فقد كان الاصلاحيون يرون ضرورة تعويض المستولى على أراضيهم مقابل سندات تستهلك على عدد من السنين وبفائدة سنوية

- كما فعل ابراهيم شكرى ، بينما كان مشروعا محمد خطاب ومريت غالى يصوبان الى المستقبل ولا يمسان الملكيات القائمة . أما الماركسيون فكانوا ينادون بمصادرة الملكيات الزائدة على النصاب ، كما فعل صادق سعد فى كتابه مشكلة الفلاح ، وشهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى فى كتابهما « أهدافنا الوطنية »(١٤) .

فى ذلك الحين ، كانت مسالة الاصلاح الزراعى تتخذ شكل قضية عالمية على مسرح الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية . فقد تبنت الولايات المتحدة الدعوة الى الاصلاح الزراعى كجزء من سياستها الخارجية لأول مرة عام ١٩٥٠ ، عندما أيدت اقتراحا بولنديا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يطالب باقرار الاصلاح الزراعى كخطة عامة لدول المنظمة الأعضاء(١٥) . وفى نوفمبر ١٩٥٠ حدد مستر جوردون جراى سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه الشرق الأوسط بقوله : « ان من الواضح ان المشكلة الاقتصادية العاجلة فى الشرق الأوسط هى مشكلة الزراعة .. ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الرى ، واصلاح الأراضى البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لاصلاح نظام ملكية الأرض ، ونظام الائتمان »(١٦) . وكانت الولايات المتحدة بذلك تعلن تحديها للدور القيادى للشيوعية فى استخدام الاصلاح الزراعى كسلاح فى الحرب السياسية(١٧) . ولم تلبث الأمم المتحدة ، بناء على اقتراح من الولايات المتحدة أن قامت بدراسة وتحليل أشكال البناء الزراعى غير المرضية ، وخاصة نظام ملكية الأرض فى البلاد المتخلفة ، واتخذت قرارا بتوصية البلاد المتخلفة الأعضاء بتنفيذ الاصلاح الزراعى ، ضاربة المثل بما حدث فى الهند ، واليابان ، وفورموزا ، وبورما ، والمكسيك ، ودول أوروبا الشرقية(١٨) .

على ان البورجوازية المصريه الحاكمة أعلنت رفضها التام لأى تقييد للملكية كوسيلة من وسائل الاصلاح الزراعى ، وتبدى موقفها حين عرض محمد خطاب مشروعه على البرلمان ، فقد وجه بمعارضه شديدة فى مجلس الشيوخ ومن الحكومة ومن الاحزاب ومن مفتى الديار المصريه . وانتهى مجلس الشيوخ بعد مناقشه عاصفة « علت فيها الأصوات ، وانقلبت الى هدير ، ثم تحول الهدير الى زئير » الى احالة المشروع الى لجنه لوأده . وقد قامت اللجنة بوأده فعلا حين قدمت تقريرها فى ٢٤ مارس ١٩٤٧ برفض المشروع(١٩) .

وعلى هذا النحو فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كانت مسرحية الاصلاح الزراعى تمثل على مسرح السياسة المصريه منذ ما يقرب من ثمانى سنوات ، وتحظى باهتمام كبير من الرأى العام المصرى والعالمى . ومن ثم كان من الطبيعى أن تكون هى المسألة الداخلية الأولى التى ظفرت باهتمام الثورة . وبالتالى كان من الطبيعى أن تصطدم الثورة لأول ما تصطدم بالبورجوازية الزراعية الكبيرة .

حواشي الفصـل الرابع :

(١) سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ص ٨١ (كتب قومية ٢٥٨) .

(٢) مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول ص ١٠٧ (مطبعة مصر ١٩٤٧) .

(٣) أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يبنيه العسكريون (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ، الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٣٥٧ .

(٤) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق (دار الكاتب العربى ١٩٦٧) .

(٥) مريت غالى : الاصلاح الزراعى (القاهرة دار الفصول للنشر ١٩٤٥) .

(٦) صادق سعد : مشكلة الفلاح (القاهرة : مطبوعات لجنة نشر الثقافة الحديثة ، دار القرن العشرين ١٩٤٥) .

(٧) الأهـرام فى ٢٤ ابريل ١٩٤٥ .

(٨) أنظر مجموعة اعمال المؤتمر الاقتصادى الأول .

(٩) راجع : مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى ألقيت فى دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٤٩) .

(١٠) أنور عبد الملك : المرجع المذكور .

(١١) المصرى فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢ .

(١٢) مريت غالى : المرجع المذكور .

(١٣) مجلس الشـيوخ : مجموعة ملاحق دور الانعقـاد العـادى الناسع عشر ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ .

(١٤) شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى : أهدافنا الوطنية ص ٥٦ .

(١٥) دورين وارينر : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد ص ١٤ . (اخترنا لك عدد ١٥٩) .

(١٦) انظر ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ص ١٣٦ .

(١٧) دورين وارينر : المرجع المذكور .

(١٨) ابراهيم عامر : المرجع المذكور .

(١٩) محمد خطاب : المسحراتى (المكتبة السعيدية ـ الطبعة الأولى) .

الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليو والاصلاح الزراعى

فكيف كانت معالجة ثورة ٢٣ يوليو لمشكلة الاصلاح الزراعى والطبقة البورجوازية الكبيرة ؟ وهل دارت هذه المعالجة فى اطار نظرى معين ؟

للاجابة على هذا السؤال بطريقة منهجية ومنصفة ، ينبغى أن نوضح بعض الحقائق التى تتعلق بخصائص ثورة ٢٣ يوليو . **وأول هذه الحقائق ان الثورة لم تقم أساسا بغرض الاستيلاء على السلطة والاستمرار فى الحكم ومباشرة التغيير الثورى ، الأسباب كثيرة أهمها :** ان المناخ السياسى الذى قامت فيه الثورة ، من ناحية وجود حزب سياسى قائم فعلا يحظى بالغالبية الساحقة ، وتركز الحركة الوطنية حول مطلبين رئيسيين هما الاستقلال والدستور ، وعدم تهيؤ الجماهير عقليا ونفسيا ونضاليا لحركة تضرب هذا الحزب السياسى ـ وهو حزب الوفد ـ وتحطم دستور ١٩٢٣ ـ لم يكن يسمح بالتفكير فى ذلك . اذ ان مثل هذه الحركة سوف تؤخذ لأول وهلة على أنها انقلاب عسكرى رجعى ، مهما بلغ من تقدميتها ، وسوف تقاوم من جماهير الشعب ، أو على الأقل سوف لا تحظى بأى تأييد .

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر مرارا على حقيقة ان الثورة لم تكن تسعى للاستيلاء على الحكم والاحتفاظ به ، وردد ذلك فى كتابه « فلسفة الثورة » وفى بياناته وخطبه وتصريحاته التى ألقاها ، ثم أكد ذلك فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى **فقال :**

« يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومه ، ولكن كنا نعبر عن آمل الشعب فى القضاء على الملكيه الفاسدة والقضاء على حكم اعوان الاستعمار .. وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدا السادس او الهدف السادس من أهداف الثورة ، وهو حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب .. ولكن كان لنا طلب واحد ، وهو أننا حين ننفذ الهدف السادس .. لم يكن لنا بأى حال من الاحوال أن نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، فطالبنا أن تتعهد الأحزاب ، وأن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ »(١) .

على ان الظروف قد تغيرت بعد ذلك بما حول مسار الثورة لتبقى فى الحكم ، وتمارس التغيير الثورى .

ثانيا : لما كانت الثورة لم تستهدف أصلا - كما ذكرنا - البقاء فى الحكم ، وكانت تنوى تسليم السلطة الى الأحزاب البورجوازية القديمة ، **فقد كان من الطبيعى الا تكون وراءها أيديولوجية معينة** ، تحدد خطوات مسيرتها وأسلوب عملها الثورى . لقد ظهرت بعد ذلك المبادىء الستة المشهورة ، ولكن لم تكن هناك قبل ذلك نظرية . وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة أيضا وأبرزها فى خطبه وتصريحاته . ففى حديثه للتليفزيون الأمريكى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١ قال : « منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ، ولكن كان هناك ستة مبادىء أساسية »(٢) . وفى خطابه فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال : « احنا ظروفنا جت ان التطبيق الثورى ، تطبيقنا الثورى ، يمكن سابق النظرية » ! وفى نفس الخطبة قال : « ما كنتش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب هو النظرية ! مستحيل ! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو ، لان ماكناش

نقدر نعمل العمليتين مع بعض »(٣) . وقد جاء « الميثاق » بعد ذلك ليؤكد هذه الحقيقة ، فقال : « ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظريه كاملة للتغيير الثورى . ان ارادة الثورة في تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التي نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته »(٤) .

ثالثا : لم يكن في مخطط ثورة ٢٣ يوليو اطلاقا تصفية الطبقة البورجوازية الكبيرة أو تحطيم كيانها الاقتصادى . وهذه النتيجة مترتبة على الحقيقتين السابقتين . **وانما كان غرضها تحرير الفلاحين من سيطرة هذه الطبقة السياسية** . وهذا هو جانبها الديموقراطى . وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحقيقة فى عديد من خطبه ، ففى خطابه يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٥٤ قال : « ان طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا ، وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد »(٥) وفى خطاب آخر قال : « ان أهم شىء فى تحديد الملكية .. هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين : **الأول** ، هو الحرية السياسية ، **والثاني** ، هو التخلص من الاستبداد السياسى » . وفى نفس الخطاب زاد الأمور وضوحا بالنسبة لهذه الطبقة فقال : « أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى »(٦) .

رابعا : ان الثورة كانت فى حاجة الى هذه الطبقة للاستعانة بها فى الانتقال بالبلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعى الراكد الى مرحلة الاقتصاد الصناعى المتقدم . ولم يكن فى مخطط الثورة فى ذلك الحين أن يتم هذا الانتقال عن طريق سيطرة الدولة على وسائل الانتاج أو الاستيلاء عليها ، **وانما عن طريق نزول راس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو**

الصناعة • ففى خطاب الرئيس عبد النـاصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ فى وفود عمـال السويس والاسكندرية قال : « ليكن فى علمكم ان الحكومة ليس لديها المـال الكافى للقيام بتلك النهضة الصـناعية • وعلى هذا فيجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمـال من ذلك »(٧) • وفى خطابه يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ ، قال : « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العـامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، الى بناء عهد جديد من الصـناعة • وهذا العهد هو الذى سيمكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين »(٨) • وفى البيان الذى أصدره اللواء محمد نجيب يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ عن مشروع الاصـلاح الزراعى ، أوضح أن هذا المشروع بتحديد الملكية الزراعية الغرض منه : « تقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات ، ورفع مسـتوى الفـلاح ، وتحـويل رءوس الأموال للصـناعة حتى ترقى البـلاد بصناعاتها ويرتفع مستوى عمالها »(٩) •

وهذا يوضـح أن الثورة فى تلك المرحلة ، لم تكن تقصـد بمشروع الاصـلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصـادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما كان الغرض تحطيم نفوذها السـياسى وتحرير الفـلاحين من سيطرتها السياسية ، مع « تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك »(١٠) •

وفى ذلك تتفق الثورة مع طبيعتها كثورة ديموقراطيـة بورجوازية • ففى مثل هذه الثورات لا يؤدى انتصـارها الى محو الرأسـمالية ، وانما على العكس من ذلك يخلق مجالا أرحب لتطور الرأسـمالية ، انه — كما يقول لينين — يعجل ويشـدد من التطور الرأسـمالى الصرف ، وهو لا يؤدى الا الى ايجاد أساس لجمهورية بورجوازية ديموقراطية يتطور فيها ، لأول مرة ، نضال البروليتاريا ضد البورجوازية »(١١) •

وفى هذا الضوء يمكن فهم قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ · فالقانون حدد ملكية الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة بما لا يزيد على مائتى فدان لمن ليس له ولد ، وثلثمائة فدان لمن له أولاد (مادة ١ ، ٤) · وهذه المساحة كانت تمثل فى مصر فى ذلك الحين دخلا سنويا لا يستهان به يتراوح بين الخمسة آلاف والستة آلاف جنيه على الأقل للمالك الواحد(١٢) · ونلاحظ ان مشروع القانون الذى تقدم به مجلس قيادة الثورة للوزارة ونشرته الصحف يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ كان ينص على حد أقصى قدره ٢٠٠ فدان لملكية الفرد ، يتساوى فى ذلك العازب والمتزوج ، والذى له أولاد أو ليس له(١٣) ، ولكن هذا النص جرى تعديله فى القانون رقم ١٧٨ الذى صدر ، فأجاز للمالك أن ينقل الى ملكية أولاده ما لا يزيد على مائة فدان ، مرتفعا بالحد الأقصى من ٢٠٠ الى ٣٠٠ فدان(١٤) · ونرجح أن هذا التعديل قد صدر بضغط كبار الملاك الذين انتقدوا هذه النقطة عند لقائهم بعلى ماهر باشا يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢(١٥) ·

ومع ذلك فان هذا النص لم يمنع الأسرة من أن تمتلك ما يزيد على ٣٠٠ فدان · ويتضح ذلك حين نعرف الأراضى التى آلت الى مالك كبير مثل عدلى لملوم بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى عليه ، وتفصيلها كالآتى :

٣٠٠ فدان ، ما يخص عدلى وولديه طبقا لأحكام القانون ·

١٥٠ فدان ، المملوكة لزوجته ·

٢٠٠ فدان ، التى تئول لوالدته(١٦) ·

ثانيا : لم يصادر القانون ما فوق الحد الأقصى من الملكية ، وانما نصت المادة الخامسة منه على أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض ، مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وعلى أن تقدر القيمة الايجارية

بسبعة أمثال الضريبة الأصلية(١٧) . ونلاحظ ان المشروع الأصلى الذى تقدم به الضباط كان يقضى بأن تشترى الدولة الأرض الزائدة على أساس متوسط ثمن الفدان الواحد فى السنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،(١٨) ، ولكن القانون عندما صدر عدل الثمن الى عشرة أمثال القيمة الايجارية حتى يتلافى البخس بثمن الأرض بارجاع قيمتها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . ويعترف سيد مرعى بأن هذا التعويض يعتبر تعويضا « عادلا جدا يتفق وما تغله الأرض من ريع اذا ما لوحظ ان الأراضى الزراعية تغل فى المتوسط ريعا سنويا صافيا يعادل ٧٪ من ثمنها ، أى بما يغطى ثمنها فى ١٤ سنة »(١٩) .

ثالثا : أباح القانون لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم ، كما أباح لهم تقسيم ما زاد على الحد الأقصى من أراضيهم الى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين ، وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر ١٩٥٣ ، (مادة ٤) . وقد استغل كبار الملاك ذلك فى الاحتفاظ لأنفسهم بأجود الأراضى موقعا وزراعة وخصبا ، وباعوا ما أمكنهم بيعه من الأراضى التى تليها فى الجودة وحسن الموقع لصغار الزراع ، ولم يسلموا للجنة العليا للاصلاح الزراعى الا أقل الأراضى بجودة وأكثرها تناثرا أو أقلها استعدادا للرى والصرف(٢٠) . ومما يستحق الملاحظة فى هذه النقطة أن القانون قد حدد سعر الفدان بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية على نحو ما ذكرنا ، على ان الفتاوى القانونية التى صدرت من مدير المكتب الفنى لنائب رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وكان نائبا بمجلس الدولة ، أجازت للمالك الكبير أن يتصرف بالبيع فى أرضه « بالثمن الذى يتراءى له » على اعتبار ان التحديد الذى ورد بالقانون بعشرة أمثال القيمة الايجارية انما هو خاص بما ستدفعه الحكومة مقابل استيلائها على الأرض الزائدة على

النصاب القانونى(٢١) · وبناء على هذه الفتوى باع كبار الملاك مساحات كبيرة من أراضيهم بثمن يزيد على ما حدده القانون ، وقد بلغت مساحة هذه الأراضى طبقا للرقم الرسمى ١٤٥ ألف فدان ـ كما يقول سيد مرعى(٢٢) ·

رابعا : ينضح سخاء القانون مع كبار الملاك حين لم يكتف بدفع تعويض عما تستولى عليه الحكومة من الأراضى ، بدلا من المصادرة ، بل نص على أن يؤدى هذا التعويض بسندات على الحكومة بفائدة بسعر ٣٪ تستهلك فى خلال ثلاثين سنة (مادة ٦)(٢٣) ، وهى فائدة معقولة تماما · وكان مشروع القانون الأصلى يقضى بدفع هذه الفائدة بسعر ٣ وربع فى المائة(٢٤) ·

خامسا : لم يتعامل القانون ـ كما رأينا ـ الا مع الفئات العليا من البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وهى التى تملك أكثر من مائتى فدان أو ثلثمائة فدان ، أما الفئات المتوسطة التى تملك من ٥٠ ـ ٢٠٠ فدان ، فقد بقيت دون مساس · ولما كان عدد أفراد الفئات العليا يبلغ ٢١١٥ مالكا ، بينما يبلغ عدد أفراد الفئات الوسطى من الملاك أكثر من ٩٠٠٠ مالكا(٢٥) ، فبذلك يكون القانون قد طبق فقط على نحو ربع عدد أفراد الطبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، وترك ثلاثة أرباعها دون مساس !

هذا فيما يتعلق بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأثره على البورجوازية الزراعية الكبيرة ، أما فيما يتعلق بجوانبه الأخرى العديدة فمجالها موضع آخر· **ومن ذلك يتضح انالقانون ، على الرغم من أنه كان يمثل على وجه التاكيد اجراء اصلاحيا راديكاليا ، الا أنه لم يكن يمثل ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك ، وهو يعتبر استجابة لنذر وارهاصات اغفلتها البورجوازية الزراعية الكبيرة قبل الثورة وتبدت فى بهوت وكفور نجم وغيرها من العزب والتفاتيش ، وكان اغفالها من شأنه أن يهدد بانفجار**

ثورة اجتماعية لا تستهدف فقط مجرد تصفية النفوذ السياسى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تستهدف أيضا كيانها الاقتصادى • وقد كتبت (دورين وارينر) تقول : « لم تكن اعادة توزيع الأرض ، عن طريق القانون، اجراء ثوريا فى الظاهر على الاطلاق ، وذلك بسبب النصوص الفعلية التى أوردها القانون ، فهو لا ينطبق الا على نحو عشرة فى المائة ليس الا من مجموع الأراضى الزراعية ، وهو يسمح لأصحاب الأرض بالاحتفاظ بثلثمائة فدان »(٢٦) •

وعلى كل حال ، فقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر ، فى تجرد وموضوعية ، قانون الاصلاح الزراعى فى موضعه الصحيح بقوله : « لم يكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثورة الاجتماعية وعلى الالحاح عليها •• وكان تعبيرا عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر »(٢٧) •

وبعد ذلك يبقى هذا السؤال : ما الذى كان ينبغى على ثورة ٢٣ يوليو أن تفعله فى ذلك الحين بالنسبة للمسألة الزراعية ؟ وهل كان مطلوبا منها أن تفجر الثورة الاشتراكية فى ذلك الحين ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضى أن نعرف طبيعة المرحلة الثورية التى كانت تخوضها الثورة عند قيامها فى ضوء النظرية الماركسية لتطوير الثورة • وطبقا لهذه النظرية ، فان الثورة التى تقوم فى البلدان المستعمرة أو شبه المستعمرة تنقسم الى مرحلتين : المرحلة الأولى ، مرحلة الثورة الديموقراطية البورجوازية •والمرحلة الثانية ، مرحلة الثورة الاشتراكية • وفى المرحلة الأولى تختص الثورة الديموقراطية بتحقيق مهمتين كبيرتين :

المهمة الأولى ، تحطيم العلاقات الاقطاعية القديمة فى الريف ، وتحطيم ملكية كبار الملاك التى هى السـند لهذه العلاقات ، دون أن يسـتتبع ذلك محو الرأسـمالية • والمهمة التانية ، تحرير الوطن • وفى هذه المرحلة ، ولأن البورجوازية الوطنية تكون واقعة تحت ربقة الاسـتعباد الاستعمارى ، فانها تكون فى فترات معينة ولدرجة محدودة ذات طابع ثورى ، وهى تخوض كفاحها التورى ضد الاسـتعمار بالتحالف مع البورجوازية ومع البروليتاريا ، ومهمة البروليتاريا ألا تهمل الطابع الثورى للبورجوازية الوطنية وأن تقيم معها جبهة متحـدة ضد الاسـتعمار وتعتبر الديموقراطية التى تحققها الثورة فى هذه المرحلة من نوع جديد ، لانها تقوم على أساس تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكـبار الملاك ، دون أن تعدل أسس هذا المجتمـع الديموقراطى البورجوازى ، ودون أن نلغى سـيادة رأس المـال • وتعتبر هذه الديموقراطية شكلا ثالثا بين ديموقراطية دكتاتورية البروليتاريا ، وديموقراطية دكتاتورية البورجوازية • انها ديموقراطية الدكتاتورية العامة لطبقات ثورية عديدة ضد الاستعمار وضد القوى الاقطاعية •

أما المرحلة الثورية الثـانية ، فهى مرحلة النورة الاشـتراكية ـ كما ذكرنا ـ وفى هذه المرحلة فان الهـدف الرئيسى للثورة هـو الاطاحة بحكم رأس المـال ، ويكون النضال موجها ضد البورجوازية بأسرها •

وتعتبر محاولة تحقيق الثورتين الديموقراطية والاشتراكية معا بضربة واحدة محاولة خاطئة من الناحية الأيديولوجية • وقد أدانها « ماوتسى تونج » وهاجم أصحابها ووصفهم بالاغراق فى الخيال فقال : « هناك نوع من الناس، هم أولئك الذين يبدو أن نواياهم ليست سـيئة ، ولكن فتنتهم نظرية الثورة الواحدة ببساطة ، وفتنتهم لسبب ذاتى بحت ، هو الرغبة فى تحقيق الثورة السياسية والثورة الاجتماعية بضربة واحدة • وهم لم يفهموا أن الثورة تنقسم

الى مراحل ، وأنه لا بد أن تتبع المرحلة الثانية المرحلة الأولى ، دون أن تسمح الثورة بقيام مرحلة دكتاتورية البورجوازية بينهما . هذه هى النظرية الماركسية لتطور الثورة . ان ادعاء أنه ليس للثورة الديموقراطية مهام محدودة وأنها لا تمثل مرحلة معينة ، وأنه من الممكن تحقيق مهمة أخرى خلال تلك المرحلة نفسها ، مثل تحقيق مهام الثورة الاشتراكية فى الوقت ذاته الذى يتم فيه تحقيق مهام الثورة الديموقراطية ، وتسمية ذلك « تحقيق الثورتين بضربة واحدة » - ان مثل ذلك الادعاء لا يعدو أن يكون خيالا لا يقبله الثوريون الحقيقيون »(٢٨) .

هذه هى النظرية الماركسية لتطور الثورة ، ومن ذلك يتبين أن ثورة ٢٣ يوليو لم تكن مطالبة فى تلك المرحلة التى كانت البلاد فيها تحت وطأة الاحتلال ، بأكثر من تحطيم الملكيات الزراعية الكبيرة ، وتحرير الفلاحين من السيطرة السياسية لكبار الملاك ، وتوفير الديموقراطية الاجتماعية للجميع ، وخلق مجال أرحب لتطور الرأسمالية ، ونقل المجتمع المصرى من مجتمع شبه مستعمر وشبه اقطاعى الى مجتمع مستقل وديموقراطى . وتلك مهام الثورة الديموقراطية البورجوازية . **واذا كانت الانتلجنتسيا العسكرية ذات الأصول البورجوازية الصغيرة والريفية هى التى قامت بالثورة ، ولم يقم بها الفلاحون أنفسهم ، فان هذا قد يفسر فقط الحدود المتواضعة التى صدر فيها قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولكنه لا ينفىَ صفة الثورة الديموقراطية البورجوازية .**

وعلى كل حال ، فهل كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تعى المرحلة التاريخية التى تمر بها ، وهل كانت تعى دورها الثورى فى هذه المرحلة وتتصرف على **هذا الأساس ؟**

لقد سبق ان أشرنا الى أن قيادة الثورة لم تكن تملك أيديولوجية للعمل بها عند قيامها ، ولكن هذا ليس معناه أنها كانت تجهل هذه الأيديولوجية ولا نعرف شيئا عنها ، كما أن هذا ليس معناه أنها لم نتأثر بالفكر الاشتراكى العلمى الذى برز بعد الحرب العالمية الثانية كتيار فكرى أصيل • فقد صرح الرئيس جمال عبد الناصر للصحفى مورجان مندوب صحيفة الصندى تايمز الانجليزية بأنه درس قبل الثورة المذهب الماركسى وكتابات لينين ، ولكن صرفه عنها أمران : **الأول** ، أن الماركسية فى جوهرها ملحدة ، **والثانى** ، ضرورة وجود سيطرة من نوع ما من الأحزاب الشيوعية العالمية(٢٩) • وقد كتب خالد محيى الدين ، الذى كان عضوا فى أول هيئة تأسيسية كونها الرئيس عبد الناصر بعد معركة فلسطين(٣٠) يقول : ان اصدار قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ، ثم قانون تعديل الضريبة على الايراد العام برفع فئاتها على الشرائح الكبيرة « يدل بوضوح على مدى تأثر الضباط الأحرار بالفكر الاشتراكى وعلى وجود جنينات هذا الفكر فى المحتوى الفكرى لهذه المجموعة »(٣١) •

لا جدال اذن فى ذلك ، ولكن تأثر مجموعة الضباط الأحرار بالفكر الاشتراكى بعد الحرب العالمية الثانية شىء ودراسة المذهب الماركسى بغرض تطبيقه شىء آخر • وقد عبر أنور السادات عن هذه النقطة بقوله : « لم نعرف ما هى معتقدات أتباع ماركس ولينين **بالتحديد** »(٣٢) • على أن معركة الثورة مع الأحزاب البورجوازية ، وتصادمها مع الديموقراطية الليبرالية التى قامت عليها الأحزاب ، ثم صدامها مع الماركسيين المصريين ، كل ذلك قد دفع قادتها الى استكشاف موقعهم الثورى النظرى من خلال النظرية الماركسية ، وعن طريق المقارنة مع التجارب الثورية الأخرى • ويعتبر حوار أنور السادات مع الماركسيين والليبراليين فى كتابه : « **قصة الثورة كاملة** » الذى صدر

فى يوليو ١٩٥٦ ، ذا اهمية خاصة فى توضيح هذه النقطة ، وعلى أن الثورة كانت قد استكشفت حينذاك موقع نجربتها على الطريق الثورى ٠

فمى رده على اتهـام الشيوعيين للثورة بالفاشـية ، ومطالبنهم بعودة الحيـاة النيابية والدستورية والحريات ، أخذ أنور السادات يسوق المثـل بالثورة الصينية ، التى اختارها بالذات لمـا رآه من أنها « كانت مثل بلادنا عندما قامت ثورتها : مستعمرة فيها حـكام خونة واقطاع واحتكار ، وذل وحفاة وعراة وجياع » ، وقال : « على الرغم من أن الذين قاموا بثورة الصين تختلف معتقداتهم عن معتقداتنا ، الا انهم ، أى ثوار الصين ، لم يصـنعوا أكثر مما صنعنا حتى الآن : فزعيمهم يقول : « ان الاصلاح الزراعى هـو المحور الرئيسى للثورة الديموقراطية الجديدة للصين » ٠ والاصلاح الزراعى فى الصين قضى على الاقطاع ، ولم يفعل أكثر مما فعلناه نحن بذلك العـدو حليف المستعمر » ٠

ثم رد السادات على الاتهام الموجه للسورة بأنها تريد اقامة دكتانورية ، فقال : ان قادة الصين وجدوا أيضـا من يقول عنهم انهم طغـاة ويريدون دكتاتورية ، ولكن ماوتسى تونج رد بالحرف الواحد قائلا : « يقال لنا : تقيمون دكتاتورية ٠ نعم يا حضرات السادة ، أنتم على حق ، فنحن بالفعـل نقيم دكتـاتورية ٠ ان الخبرة التى تكونت للشعب الصينى خـلال عشرات السنين ، تبين لنا ضرورة اقامة دكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير عن آرائهم ٠ فللشعب وحده حق التعبير ، وحق التصويت ٠ فمن هو هـذا الشعب ؟ فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العـاملة وطبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية ٠ وباتحـاد هذه الطبقـات تكونت حكومة لهم من أجـل اقامة دكتاتورية على خـدام الاستعمار ، ومن أجل سحق الاسـتعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصـالحه ، فلا يسـمح لهم

بالتصرف الا فى داخل حدود معينة ، فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون ، وسيعاقبون فى الحال • فلا بد من تأسيس النظام الديموقراطى بين الشعب ، فيمنح حريه الكلام والاجتماع والنتظيم ، ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين • فالديموقراطية للشعب ، والدكتاتورية على الرجعيين • واذا لم نفعل هذا تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة » •

ثم علق أنور السادات على كلام ماوتسى تونج بقوله : « هذا ما حدث فى الصين • والذى حدث فى مصر بعد ٢٣ يوليو هو ان مجلس قيادة الثورة كان حتما عليه أن يحمى الثورة ، أو بمعنى أكثر وضوحا يحمى الشعب من الرجعيين • وكان أول اجراء قام به مجلس قيادة الثورة بعد ٢٣ يوليو هو عزل الحاكم فاروق ، فاذا كان طرد فاروق دكتاتورية ، فليكن ، ونحن نفخر بها • ثم كان ان قرر مجلس قيادة الثورة اسقاط النظام الملكى واقامة النظام الجمهورى ، فاذا كان ذلك دكتاتورية فما أروع ذلك وما أعظمه ، وما أتعس الديموقراطية اذا لم تقف الى جانب الذين أسقطوا ذلك النظام • واذا كان القضاء على الاقطاع دكتاتورية فما هى الديموقراطية اذن ؟ » •

ويستطرد السادات قائلا : « لو أن الثورة اكتفت بخلع فاروق وتركت الأمور كما هى بعد ذلك ، لكان حتما أن تقوم ثورة أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية — الا اذا كان أدعياء الديموقراطية يرون أن العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق على أيدى الباشوات والهضيبى وعبد العزيز البدراوى » •

ثم يقتبس أنور السادات من أقوال ماوتسى تونج ما يوضح صفة المرحلة التى كانت تخوضها ثورة ٢٣ يوليو فى ذلك الوقت وتخوضها ثورة الصين فينقل عنه هذا القول :

« ان المجتمع الصينى الحالى ما زال مستعمرا وشبه مستعمر وشبه اقطاعى ، وان الأعداء الأساسيين للثورة الصينية هم القوى الاستعمارية

وشبه الاقطاعية ، وبما أن واجبات النورة الصينية هى أن تحقق الثورة الوطنية والنورة الديموقراطية للقضاء على هذين العدوين ، وبما ان القوى اللازمة لهذا العمل نلقى أحيانا مساعدة البورجوازية الوطنية وجزءا من البورجوازية الكبيرة ، ومع أن البورجوازية الكبيرة قد خانت النورة وأصبحت عدوتها ، الا أن النورة يجب ألا توجه ضد الرأسمالية على العموم أو ضد الملكية الرأسمالية ، وانما ضد الاستعمار والاحتكار الاقطاعى • ونتيجة لهذا نجد ان طبيعة النورة الصينية فى الوقت الحالى ليست الاشتراكية البروليتاريه ، وانما الديموقراطية البورجوازية • وهذا الطراز الجديد من النورة يتحقق فى الصين ، وفى جميع البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة • ويجب على الصين أولا أن تحقق هذه النورة وليس غيرها • واذا لم نصل الى تحطيم الأفكار الرجعية فلا يوجد أمل فى الانتصار » •

ويعلق أنور السادات على هذا الكلام لماوتسى تونج بقوله : « أود أن يقرأ الشيوعيون فى مصر هذا الكلام • فهم من بين الذين يتهموننا بالفاشية • • ولو كان الشعب فى مصر قد خاض مع الجيش معركة مسلحة ضد القصر والاقطاع وكل أعداء الشعب ، لعرف أهداف الثورة فى الحال ، ولما وجد من يضلله أو يخدعه • لكن الوضع فى مصر بالنسبة لقيادة الثورة كان مخالفا لوضع قيادة النورة فى الصين ، فكان علينا نحن أعضاء مجلس قيادة الثورة أن نتجاهل ما يقال عنا ، وما يشيعه أعداء الشعب من أهدافنا • **كنا نعتمد على الوقت ، فالأيام كفيلة بتوضيح أهدافنا وحقيقة ثورتنا** »(٣٣) •

والمغالطة الخفية فى كلام السادات أنه يضع قيادة ثورة يوليو مع قيادة الثورة الصينية على مستوى أيديولوجى متكافىء ، وينسى أن قيادة الثورة الصينية كانت وراءها النظرية الماركسية ، بينما لم تكن وراء قيادة ثورة يوليو أية نظرية اجتماعية ، وأن قيادة الثورة الصينية كان أمامها واضحا هدف اقامة المجتمع الاشتراكى ، بينما لم يكن مثل هذا الهدف مطروحا فى فكر قادة ثورة يوليو أصلا • ومن هنا استمرت الثورة الصينية ، وتخبطت ثورة يوليو ! •

حواشي الفصل الرابع :

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمـــال عبد النـاصر ٠ القسم الثالث ص ٥٧٥ ٠

(٢) نفس المصدر ص ٥٠٨ ٠

(٣) نفس المصدر ص ٥٧٥ ــ ٦ ٠

(٤) الميثاق ، الباب الأول ٠

(٥) خطاب عبد النـاصر يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ ٠

(٦) خطاب عبد النـاصر يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ ٠

(٧) خطاب عبد النـاصر يوم ٦ ابريل ١٩٥٤ ٠

(٨) خطاب عبد النـاصر يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ ٠

(٩) المصرى فى ١١ أغسطس ١٩٥٢ ٠

(١٠) هذا التعبير هو تعبير سـيد قطب فى كتابه : « الاسلام والرأسـمالية » تعلىقا على مشروع محمد خطاب ٠ وقد وصف فى هذا التعليق محمد خطاب بأنه « يفكر تفكيرا رأسماليا واهيا ٠٠ وهو تفكير رأسـمالى بحت » ٠

(١١) لـنين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية ص ٦٠ ٠

(١٢) دورين وارينر : المرجع المذكور ص ٢٧ ٠

(١٣) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ٠

(١٤) الاصـلاح الزراعى : قانون الاصـلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ جـ ١ ٠

(١٥) المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(١٦) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(١٧) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور ٠

(١٨) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(١٩) سيد مرعى : المرجع المذكور ص ٦٩ ٠

---

(٢٠) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور : وسيد مرعى : نفس المصدر .

(٢١) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

(٢٢) المصرى فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

(٢٢) بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ص ٨ .

(٢٣) الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور .

(٢٤) المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

(٢٥) المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ (الاصلاح الزراعى : المرجع المذكور ص ٤٤ .. Statistical Handb ook 1952 - 1967 (Cairo June 1968).

(٢٦) دورين وارينر : المرجع المذكور ص ٢٧ .

(٢٧) خطاب عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .

(٢٨) ماوتسى تونج : الديموقراطية الجديدة ترجمة يوسف احمد (دار النديم ١٩٥٧) ، لينين : المرجع المذكور .

(٢٩) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع .

(٣٠) أنور السادات : قصة الثورة كاملة ص ٥١ (كتاب الهلال يولية ١٩٥٦ .

(٣١) خالد محيى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ص ١٦ .

(٣٢) أنور السادات : المرجع المذكور ص ٢٨ .

(٣٣) نفس المصدر ، وتمثل أقوال ماوتسى تونج التى أوردها السادات مقتبسات من كتابه : الديمقراطية الجديدة الذى صدر كدراسة فى العدد الأول من مجلة « الثقافة الصينية » فى يناير ١٩٤٠ بمدينة ينان ، وترجمتها دار النديم عن الأصل الفرنسى المنشور فى بكين عام ١٩٥٧ . على انه لما كان كتاب أنور السادات قد صدر فى العام السابق على ظهور الترجمة العربية لكتاب ماوتسى تونج . فانه يكون قد اقتبس الأقوال التى أوردها من ترجمة أوروبية أخرى .

الفصل الخامس

موقف الطبقات من الاصلاح الزراعي الأول

الفصل الخامس

موقف الطبقات من الاصلاح الزراعى الأول

اتضح لنا من الفصل السابق كيف ان الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تصفية الكيان الاقتصادى للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وانما تحويل ثروتها العقارية المتضخمة الى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكيف أن الثورة فى الوقت الذى كانت حريصة على تحرير الفلاح من السيطرة السياسية لهذه الطبقة ، كانت حريصة بنفس الدرجة على الحفاظ على الكيان الاقتصادى للبورجوازية ، للاستفادة بهـا فى مرحلة الانتقال من الاقتصاد الزراعى الى الاقتصاد الصناعى ، وكان مخططها أن يتم هذا الانتقال عن طريق نزول رأس المال الخاص الى السوق وتوجيه استثماراته نحو الصناعة ٠

ومن الغريب ان هذه الحقائق سالفة الذكر قد أسىء فهمها فى ذلك الحين، من جانب الطبقة البورجوازية الكبيرة ، على الرغم من أن قيادة الثورة لم تتوان عن توضيح موقفها سواء عن طريق التصريحات والبيانات ، أو عن طريق التحذيرات والانذارات ٠ وقد ترتب على ذلك ردود فعل سيئة ، وعنيفة أحيانا سواء من جانب البورجوازية الزراعية الكبيرة أو من جانب العمال والفلاحين ٠

وبالنسبة للفلاحين فتشير الدلائل الى أن هذه الطبقة قد دخل فى روعها فور نشر الأنباء فى الصحف المصرية عن مشروعات الثورة الزراعية وتوزيع الأراضى على الفلاحين ، أنها أمام ثورة زراعية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ٠ فتوقف الكثيرون منهم فورا عن دفع التزاماتهم تجاه الملاك ، من قبل

صدور القانون بشهر كامل ، وأخـــذوا يأهبون ، تحت نشـــاط العناصر اليسارية المنغلغلة في الريف ، للاستيلاء على الأرض التى يزرعونها ! وكان الكثيرون يقولون : « ان الجيش قد أعطانا الأرض التى نزرعها ، فلن نمكن المـالك من دخولها أو تحصيل ايجارها ، أو أخذ محصولها »(١) ٠

وقد أزعج ذلك قيـادة الثورة ، فبادرت الى اصـدار انذار شديد اللهجة حذرت فيه من أسـمتهم « بذوى الميول المتطرفة » من « اشـاعة الفوضى بين الفلاحين » ، وقالت ان البعض قد أسـاء فهم ما جاء على صفحات الصحف وألسنة المتحدثين خاصا بقانون تحديد الملـكية وتخفيض ايجارات المساكن ، وقد يكون البعض من ذوى الميول المتطرفة قد أسـاءوا فهم هذا الموضوع ، فأشـاعوا ، أو أفهموا بعض المسـتأجرين أن يتوقفوا مؤقتا عن دفع الالتزامات القائمة عليهم ٠ وهذا أمر جدى سيضطر القيـادة الى اتخاذ خطوات حاسمة فيه ، وستضطر الى الضرب بيـد من حديد على أيـدى المحرضين والمتوقفين عن دفع الالتزامات على السـواء ٠٠ والقيـادة تعلن ان الاصـلاح لا يعنى الفوضى بأى حال من الأحوال ٠ وبنـاء على هذا فجميع الالتزامات القائمة الآن ، تبقى قائمة ، وستبقى قائمة ، الى أن تصـدر التشريعات والقوانين التى تنظم العلاقات بين المؤجر والمستأجر »(٢) ٠

أما الطبقة البروليتارية فقد وقعت هى الأخرى فى نفس الخطـأ ، فقد توهمت أن الثورة الاشتراكية قد بدأت ، بينما كانت الثورة الديموقراطية لم تبدأ بعـد ! وقد بدأ الاضطراب بين عمال شركة الاسـكندرية للغزل ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، فى الأسبوع الثانى من أغسطس ، واتخذ صـورة عنيفة فى مصانع كفر الدوار ليلة ١٣ أغسطس ٠

ولقد كان وقوع الاضطراب والعنف فى مصانع كفر الدوار بصفة خاصة مثار دهشـة المراقبين ، لأن هذه المصـانع لم يكن قد وقع بها اضراب منذ

عشرة أعوام ، أى منذ عام ١٩٤٢ · كما ان عمـالها كانوا يتمتعون بامتيازات كثيرة لا يتمتع بها زملاؤهم من عمـال المصـانع الأخرى ، سـواء فيما يتعلق بالمسكن أو الأجور أو الرعاية الطبية الاجتماعية وغيرها ، الأمر الذى دفع بالكثيرين الى توهم وجود أيـد محركة وراء هذا الاضراب · على ان التحقيق والمحاكمة لم تقدم دليـلا على ذلك · وفى الواقع أن مطالب العمـال ، كما تحددت فى منشـوراتهم ، وكما كتبت على سـبورة فى صـالة العمل كانت تتركز فى ابعاد ذوى النفوذ فى الشركة ، واجراء انتخـابات حرة لنقـابة العمـال ، وأن يكون مقر هذه النقـابة بعيدا عن مكان العمل ـ أى خارج المصـنع ـ ومسـاواتهم فى المنـح التى تمنح للموظفين ، وزيادة الأجور ، وعدم فصـل واحد منهم ، وابعاد محـامى الشركة الظـالم · وهى مطالب تتعلق بالدرجة الأولى بالتنظيم النقـابى والمسـاواة بالموظفين والخلاف مع محـامى الشركة ، ولا تتعلق بأساسيات كانت الطبقة العـاملة المصرية ما تزال تناضـل من أجلها فى ذلك الحين ، كما انها لا تفسر ما حدث فعلا من اقتحام العمـال مبانى المصـنع بالقوة وارتكاب حوادث القتل والاصابة والحريق والاتلاف وغيرها(٣) ·

ومن ذلك يتضح ان المناخ الثورى الذى هيأته ثورة ٢٣ يوليو ، وما تردد عن أهداف الثورة الاجتماعية قد أسىء فهمه من جانب القيادة العمالية فى تلك المصـانع ، مما أدى بها الى التطرف والعنف واطلاق الشرارة الأولى للثورة البروليتارية !

وقد أزعـج هذا الحادث البورجوازية المصرية ازعاجا شـديدا · فادلى المليونير أحمد عبود بتصريح لجريدة « لوموند » الفرنسية أوضح فيـه أن « الاضطراب العمـالى له على وجه التأكيد ما يفسره · فمنذ عدة أسابيع سمع عمـال المصانع عن الاصـلاحات الزراعية وعن توزيع الأراضى على الفلاحين ،

وبكلمة واحدة ، هم يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية بكل معنى الكلمة . وازاء هذا وقفت الطبقة العمالية تتساءل عن الفوائد التى ستصيبها هى بدورها ؟ »(٤) .

كما كتبت جريدة « المصرى » تدين الحادث ، وتدعو « لبتر اليد الأثيمة المجرمه » التى قامت به ، ووصفتها بأنها « لا يمكن أن تكون يدا وطنية »(٥) . بينما استنكر النحاس باشا حوادث العنف ، وطالب العمال بالالتجاء الى الطرق القانونية(٦) . وأخذت صيحات الاستنكار والجزع تتوالى من البورجوازيين . وكان الشعور العام هو الخوف من انتقال الحوادث الى جهات أخرى وانتشاره فى أنحاء القطر . ولما كان حريق القاهرة فى يناير من نفس العام ما يزال ماثلا للأذهان ، وكانت الثورة قد أعلنت فى بدايتها أنها تعمل « فى ظل الدستور » ، فقد اعتقد الوفد بالذات ان الحادث مدبر ، على نحو ما دبر حريق القاهرة من قبل من رجال القصر ، للقضاء على الثورة والعودة بالتالى للحكم المطلق(٧) .

وكانت أصابع الوفد تشير بصفة خاصة الى حافظ عفيفى بالذات . فقد كتب (المصرى) عن « اتصالات قام بها كبير كان يشغل منصبا كبيرا فى القصر الملكى »(٨) . وقد رد حافظ عفيفى قائلا : « ليس من المعقول أننا - نحن الذين أقمنا صرح هذا البنيان الصناعى - ننقلب بين يوم وليلة الى دعاة لهدمه وتقويضه »(٩) .

على كل حال ، ففى ظل تأييد البورجوازية المصرية ومباركتها ، شرعت الثورة على الفور فى اتخاذ اجراءات حاسمة للقضاء على الاضراب ، فأصدرت بيانا أعلنت فيه « جميع الطوائف - وخاصة العمال - أنها ستعتبر أى خروج على النظام أو اثارة الفوضى خيانة ضد الوطن ، وجزاء الخيانة معروف

للجميع » !(١٠) • ثم أعدمت قـادة الاضراب وأعادت النظـام ، وأدخلت الطمانينة فى صدر البورجوازية الكبيرة التى هزها الحادث وخشيت أن يكون مقدمة لثورة بروليتارية لا تبقى ولا تذر •

على هذا النحو حددت الثورة موقفها من الفلاحين والعمال بما لا يدع مجالا للشـك فى أهدافها • فهى أهداف «النورة البورجوازية الديموقراطية» المحدودة ، لا أهداف « الثورة البروليتارية الاشتراكية » • فبالنسبة للفلاحين فقد اظهرت عزمها على تحريرهم سياسيا من سـيطرة كبار المـلاك ، ولكنها أظهرت أيضا انها تنوى الحفـاظ على الكيان الاقتصـادى لهؤلاء المـلاك دون مساس • وبالنسبة للعمال ، فقد أظهرت عزمها على تنظيم العلاقات بينهم وبين الرأسماليين ، ولكنها اظهرت أيضا أنها فى حاجة ماسة لهؤلاء الرأسماليين من أجل تحويل مصر من دولة زراعية متأخرة الى دولة صناعية متقدمة •

وفى ذلك الحين ، كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة تقع هى الأخرى فى وهم مختلف ، هو ان الثورة تنوى تصـفيتها ! فلم يكد ينشر فى الصحف نص مشروع قانون الاصـلاح الزراعى الذى تقدمت به قيـادة الثورة لحـكومة على ماهر باشا ولمجلس الدولة لدراسـته ، والذى ينص على تحديد الملـكية الفردية فى مصر بـ ٢٠٠ فدان ، ونزع ملـكية ما يزيد على ذلك ، ودفع ثمنها بسـندات مقسطة على ٣٠ سنة ، وتوزيع الأراضى « المنزوعة » على صغار الفلاحين — حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة لم تكن لتناسب الآثار التى ستلحق بها من القانون •

وفى الحقيقة فان نصوص القـانون وحدها لم تكن مبعث هـذه الهزة النفسية ، وانما يرجع ذلك لجملة عوامل :

العامل الأول ، الخوف من رد فعل القانون لدى الفلاحين ، والذى قـد يؤدى الى ثورة فلاحية ديموقراطية حقيقية •

ثانيا : الخوف من أن يكون القانون مجرد مقدمة لسلسلة من القوانين الأخرى أكثر تطرفا وثورية على طريق الاصلاح الزراعى الطويل ·

ثالثا : أن القانون ، على الرغم من سخائه ، الا انه كان يؤدى بالفعل الى انتزاع كثير من الأسر الثرية فى الريف من مراكزها المسيطرة على حياة البلاد ، وهو مركز لم يسبق لأحد أن تحداه · ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى الصعيد ، حيث تحتكر الملكيات الكبيرة الوادى الضيق بأكثر مما تحتكر هذه الملكيات سهول الوجه البحرى ، وحيث تأثير القانون هناك أشد واقوى ·

لكل هذه العوامل ، هبت البورجوازية الزراعية الكبيرة للدفاع عن مصالحها والسعى لمنع صدور القانون · وكان من الطبيعى أن تعتمد فى ذلك على الأحزاب السياسية التى تعد الأداة التمثيلية والطليعة السياسية التى تعبر عن مصالحها ·

وكان موقف هذه الأحزاب بالنسبة للمسألة الزراعية قد تحدد فى الحقيقة قبل تقديم مجلس قيادة الثورة مشروع الاصلاح الزراعى الى الحكومة ومجلس الدولة · وذلك فى برامجها التى أعلنتها بناء على طلب الثورة « ليكون الشعب على بينة من أمره » · وقد أكدت الأحزاب السياسية القديمة الكبيرة التى تداولت الحكم : وهى الوفد ، والأحرار الدستوريون ، والحزب السعدى - اصرارها السابق على موقفها من تحديد الملكية ومن المسألة الزراعية بصفة عامة · ففى برنامج الوفد الذى نشره يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، وفى الجزء الخاص « بالفلاحين » ، عرض الحزب برنامجه لحل المسألة الزراعية على النحو الآتى :

« فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى ، وتنظيم علاقة مالك الأرض

بمستأجرها أو زارعها ، وتجديد قرى القطر فى مدة أقصاها عشرين عاما ، والعمل على نشر الملكية الصغيرة وتشجيعها وحمايتها ، وبيع أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع ، وبيع أراضيها البور » • كما نص البرنامج فى الجزء الخاص بالسياسة الاقتصادية والمالية على « تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة »(١١) • ولا شىء عن الاصلاح الزراعى •

وقد اتخذ حزب الأحرار الدستوريين موقفا مشابها • فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٧ أغسطس ١٩٥٢ على أن تتخلى « الحكومة للشعب عما فى حوزتها من الأراضى الصالحة للزراعة أو البناء فى حدود القانون ، للاكثار من الملكيات » • كما نص على توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس تصاعدى »(١٢) •

أما حزب السعديين ، فقد نص برنامجه الذى نشر يوم ٨ أغسطس على « تحديد حد أدنى لأجور الفلاحين ، ووضع القواعد لعلاقة المؤجر بالمستأجر على أساس من العدل ، وتوزيع جميع أراضى الحكومة الى ملكيات صغيرة بعد اصلاحها ، وفرض ضرائب مباشرة بنسبة تصاعدية على الدخول الحقيقية من جميع مصادرها وعلى التركات ، بحيث تمتص الدخول بنسبة عالية بعد حد معين »(١٣) •

وقد اتخذ الحزب الوطنى القديم برياسة عبد الرحمن الرافعى موقفا متأرجحا • فقد تضمن برنامجه عن المسألة الزراعية وضع حد لزيادة الملكية الزراعية ، اما بوضع حد أعلى لنصابها ، أو بجعل ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ما تستوعبه الدولة من الضرائب التصاعدية • كما نص على زيادة فئات الضرائب التصاعدية وتشجيع الملكية الصغيرة(١٤) •

أما الأحزاب الجديدة التى لم تمارس الحكم ، فقد وقفت من المسألة الزراعية موقفا تقدميا . ففى برنامج الاخوان المسلمين الذى أعلن يوم ٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ندد الحزب بالملكيات الكبيرة « التى أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم الى حال أشبه بحال الأرقاء » . وأعلن أن « لا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية الفردية » ، وبيع الزائد عنه الى « المعدمين وصغار الملاك » ، بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة ، مع توزيع جميع الأطيان الأميرية المستصلحة والتى تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة »(١٥) .

كذلك أعلن الحزب الوطنى الجديد الذى ألفه فتحى رضوان فى برنامجه أنه سيعمل على أن يتدرج فى قصر الملكية الزراعية شيئا فشيئا على القائمين بزراعة الأرض فعلا ، أو المشرفين عليها اشرافا مباشرا ، وكذا « وضع حد أعلى لملكية الفرد الواحد »(١٦) .

كما قدم الحزب الاشتراكى الذى ألفه ابراهيم شكرى الى المسئولين صورة من مشروعه الذى قدمه الى مجلس النواب فى فبراير ١٩٥٠ ويقضى بأن تنتقل الى الدولة ملكية ما يزيد على خمسين فدانا مقابل سندات على الخزانة بفائدة ٤ فى المائة سنويا على ٢٥ سنة ، وعلى أن تقدر قيمة هذه الأراضى بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية(١٧) .

وقدقدم أحمد قطب ، رئيس حزب الفلاح ، ما يعد أكثر البرامج تطرفا . فقد نص على وضع حد للملكية الزراعية لا يزيد على خمسين فدانا ، « وتأميم ما يزيد على هذا القدر » ، وتخفيض الايجارات الزراعية بنسبة ٤٠ فى المائة ، وتحديدها بعشرة أمثال الضريبة العقارية ، وتنظيم توزيع الأراضى المستأجرة بحيث لا يجوز لشخص أن يستأجر أكثر من خمسين فدانا(١٨) .

فى هذا الوقت بالذات ، وبعد أن انكشف موقف الأحزاب القديمة وعلى رأسها الوفد ، من المسألة الزراعية ، وثبت قصورها وعجزها عن استيعاب أبعاد المشكلة أو اتخاذ موقف راديكالى منها يستجيب لآمال الفلاحين – أثبتت قيادة الثورة راديكاليتها بتقديم مشروعها بتحديد الملكية للحكومة ومجلس الدولة · فأوقعت الارتباك فى صفوف هذه الأحزاب ، وشقت كل حزب الى جناحين أو ثلاثة أجنحة : جناح يوافق على مشروع الاصلاح الزراعى ، وجناح يعلن معارضته الصريحة ، وجناح يدور حول المشروع ويضع العراقيل ·

وبالنسبة للأحرار الدستوريين ، فقد أعلن الدكتور هيكل لأول وهلة رأيه فى المشروع ، وهو « ان تحديد الملكية مسألة دقيقة ، ينبغى أن تكون موضوع دراسة فنية ودقيقة »(١٩) · وفى يوم ٢٦ أغسطس عقد مجلس ادارة الحزب اجتماعا لبحث الموضوع ، ولكنه لم يتخذ فيه قرارا ، بل أحاله برمته الى لجنة الحزب الاقتصادية · وقامت اللجنة بدراسته ، ووضعت تقريرا قدمه سكرتير عام الحزب ابراهيم دسوقى أباظة الى المسئولين ، وعنوان الفصل الأول : « الترحيب بمبدأ تحديد الملكية » ، أما بقية الفصول فتتضمن طعنا على المشروع تحت اسم « ملاحظات » · ومن هذه الملاحظات أن المشروع سيترتب عليه أن الأراضى المزروعة لن تكفى صغار المزارعين ، وأنه سيترتب عليه تفتيت الملكية الكبيرة ، كما سيترتب عليه هبوط قيمة الأرض هبوطا يعم أثره الجميع » · وقد علق حافظ محمود ، عضو الحزب ، على ما ورد بتقرير اللجنة من ملاحظات مناهضة للمشروع بأن اللجنة قد اتفقت فى ذلك « مع نظرية العهد الجديد الذى يأخذ على العهد القديم قول المنافقين : آمين » ! ·

على أن هذا التقرير لم يلق موافقة بعض أعضاء مجلس ادارة الحزب ·

كما عابوا على بعض الأعضاء انهم يشتدون فى معارضة المشروع . وبلغ الأمر حد التنازع على صفحات الصحف بين المؤيدين والمعارضين . فكتب محمد محمود بدير المحامى وعضو مجلس ادارة الحزب خطابا مفتوحا يهاجم فيه أحمد مفتاح معبد ، وهو من المعارضين المتحمسين ، يتهمه بأنه استطاع عن طريق عضويته فى الحزب أن يصل بثرونه الى ألف ومائتى فدان أغلبها حدائق غناء ، « ومع هذا لا يريد أن يتنازل ، ولو بالثمن المقسط عن شيء منها للوطن والاصلاح ، وقد وصل به الهم والسهد حدا جعله لا يكاد يقف على قدميه ، وجعل أصدقاءه يشفقون عليه ، وأنا منهم » ! (٢٠) .

على أنه لما كان تمسك حزب الأحرار الدستوريين بموقفه ، فى الوقت الذى كانت الثورة مصرة فيه على مشروعها ، يعرضه للصدام معها فى وقت كانت نذر الخطر تحيق بالدستور وبالديموقراطية الليبرالية من جانب الثورة ، فلذلك صرح حفنى محمود يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، بأن الأحرار الدستوريين يؤيدون تحديد الملكية ، وأنه يرجو أن « تكون الخطوة التالية اقامة حياة دستورية سليمة ، اذ أن قانون تحديد الملكية هو خير تمهيد لهذه الغاية »(٢١) . وبعد يومين آخرين صرح ابراهيم دسوقى أباظة بأن مجلس ادارة الحزب قد وافق على مشروع تحديد الملكية من حيث المبدأ »(٢٢).

أما الوفد ، فقد تعرض لنفس الانقسام فى الآراء الذى تعرض له حزب الأحرار الدستوريين . فقد أعلن عبد السلام فهمى جمعة أنه يوافق تماما على تحديد الملكية الزراعية ، وأنه يعتبره من أجل الأعمال التى فكر فيها الجيش والحكومة(٢٣) . كما صرح عبد الفتاح حسن لجريدة « ال تمبو » الايطالية بأن الوفد يفضل تحديد ملكية الأراضى الزراعية على زيادة الضرائب وأن هذا التحديد ينبغى أن ينفذ بواسطة خبراء فنيين بعد دراسة مستفيضة للموقف الاقتصادى(٢٤) . على أن هذا الرأى فيما يبدو لم يكن يحظى بالتأييد الكامل

من جناح كبار الملاك داخل الوفد ، فقد ذكر عبد الناصر أنه عقدت أربع اجتماعات بينه وبين فؤاد سراج الدين فى ذلك الحين ، ولكن كان هناك اختلاف كبير فى وجهات النظر ، فبينما كانت الثورة تطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأرض على الفلاحين ، على أساس أن هذه هى الوسيله الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض ، والذى يعتبر ملكا للاقطاعى — فقد عرض فؤاد سراج الدين الالتجاء الى وسيلة أخرى هى الضرائب التصاعدية التى ذكر أنها تساعد الثورة فى رفع دخل الخزانة وزيادة ميزانية البلاد(٢٥) ·
على أن الاجتماعات التى عقدها الوفد فى ذلك الحين قد انتهت به الى أن أعلن موافقته على مشروع الاصلاح الزراعى من حيث المبدأ · ولكنه أبدى « ملاحظات وتعديلات » على المشروع أبلغها الى الجهات المسئولة · وعندما سئل فؤاد سراج الدين عما اذا كانت هذه الملاحظات والتعديلات تتصل بصميم المشروع ، أجاب بقوله : « لقد قلت اننا نوافق على المبدأ الذى هو من صميم المشروع · أما ملاحظاتنا فهى مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر »(٢٦) ·

على أن هذه الملاحظات والتعديلات لم يلبث أن أسقطها الوفد تماما بمجرد اقالة وزارة على ماهر على يد مجلس الثورة يوم ٧ سبتمبر ، واصدار وزارة محمد نجيب قانون الاصلاح الزراعى فى اليوم التالى · فقد كان على الوفد ازاء هذا التغيير الجديد أن يختار بين أحد أمرين : اما أن يعلن رفضه للقانون ما لم يتضمن الملاحظات والتعديلات التى أبداها عليه — ومعنى ذلك الاصطدام بالثورة فى وقت كانت تكشر عن أنيابها للأحزاب لتقاعسها عن تطهير نفسها ، ومن ثم بيع الحياة الدستورية · واما قبول الاصلاح الزراعى بالشكل الذى صدر به ، ومعنى ذلك بيع كبار الملاك · وقد اختار الوفد بيع كبار الملاك دون بيع الحياة الديموقراطية ، فصدر برنامجه يوم ٢٣ سبتمبر

(وهــو البرنامج الثانى منذ قيام الثورة) وقـد تضمن فى الجزء الخـاص بالسياسة الزراعية هذه الفقرة :

« يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مـع ما يهدف اليه من اشاعة العـدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقـات ، وتشجيع استثمار رءوس الأموال فى الصناعات ، والاتجـاه نحو تصنيع البلاد ، والعمل على ايجاد الصناعات الكبرى »(٢٧) ٠

واذا كان ذلك هو الثابت تاريخيا ، وهو قبول الوفد مشروع الاصلاح الزراعى من أجل عودة الحياة الدسـتورية ، فان ما ذكره الرئيس الراحـل عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضـيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ من أن الوفديين « رفضوا تحديد الملكية الذى طلبناه ٠ رفضـوا أنهم يحكموا ، رفضـوا أن يعودوا الى الحـكم على أساس تحديد الملكية »(٢٨) يكون غير صحيح ٠

على كل حال ، فعلى هذا النحو أعلن الوفد تخليه عن قضية كبار الملاك بعد أن وضعته الثورة أمام الأمر الواقع ٠ على أنه مـع ذلك يمكن القول ان فريقا لا يستهان به من أعضاء الوفد ، وخصوصا من بين المثقفين ، كانوا قد اخذوا يتبينون فوائد المشروع ومزاياه للبورجوازية الزراعية الكبيرة ، وكان على رأس هؤلاء أحمد أبو الفتح الذى وقفت جريدته « المصرى » موقف التأييد للمشروع منذ البداية ٠ وقد كتب أحمـد أبو الفتح يعترف بأنه كان بادىء ذى بدء معارضا للمشروع ، وكان يرى من الوسائل ما هو أفضل من هذه الوسيلة ، ولكنه بعد أن نشر المشروع فى الصحف ، ناقش أحد الضـباط فيه ، واقتنع بمزاياه ، وكانت أهم هـذه المزايا فى نظره ، ان أصـحاب

الأراضى لو كانت قد تركت ملكيتهم للأرض كما هى ، فان الشعب ان آجلا أو عاجلا كان سيثور على هذه الأوضاع الشاذة ، وانه كان سينفجر لتحطيم هذا الاستعباد المنظم • والويل يومئذ لأصحاب الأرض » • ثم قال : « ان القانون الجديد يحمى كبار الملاك من ثورة لا شك فى أنهـا كانت ستقع ، تأخر موعد وقوعها أو تقدم •• لقد جنب القانون كبار الملاك هذه الثورة ، فحفظ عليهم أرواحهم وأموالهم • ولكنه صورها فى صورة أخرى • والقانون فى نفس الوقت يفتح أمامهم آفاقا أخرى للاستغلال والاستثمار »(٢٨) • ومعنى ذلك أن أحمد أبو الفتح قد عبر عن مزايا المشروع من ناحية آثاره على الملاك فقط ، وليس من ناحية آثاره التحريرية على الفلاحين •

وعلى كل حال ، ففى اليوم الذى صدر فيه القانون ، حذرت المصرى كبار الملاك تحذيرا قويا من مقاومته ، فكتبت تقول : « ويحب المصرى ، وقد جاء دور العمل الحقيقى ، أن ينبه كبار الملاك ، كما سبق أن نبههم أكثر من مرة ، الى أن أى محاولة من جانبهم لعرقلة المشروع بأية كيفية من الكيفيات ستقابل من المسئولين بحزم •• ويجب أن يختفى عهد الاقطاع من مصر ابتداء من اليوم والى الأبد »(٢٩) •

على كل حال ، فقد كان من نتيجة تخلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين عن قضية كبار الملاك ، أن أخذ هؤلاء على عاتقهم الدفاع عن مصالحهم • فكونوا حزبا جديدا تألف من كل من : على المنزلاوى ، وعبد المنعم رسلان ، وأحمد قرشى ، وعباس سيد أحمد ، وحشمت كيرلس ، ويعقوب بباوى ، وتوفيق البدراوى ، ومحيى الدين البدراوى ، وحسن فودة ، وداود فودة ، وبرتى خياط ، ووهبه أديب ، وكمال نخلة ، ومحمود حرزاوى ، وحنا ويصا ، وأبادير يوسف ، وحسن مرزوق ، ومحمد مرزوق ، ومحمد الفار ، وأبو النصر الفار ، وعثمان على •

وقد سارع هؤلاء بمقابلة على ماهر باشـــا فى رياسه الوزراء يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقدموا له مذكرة تتضمن وجهة نظرهم فى الاعتراض على مشروع الاصلاح الزراعى ، وهى تعـد وثيقه تاريخية على جانب عظيم من الأهمية ٠

والمذكرة تتناول بالتفنيد الحجج التى استند اليها مجلس قيادة الثورة فى وضع مشروع القانون الذى نشره يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، كما تقترح حلولا بديلة للمشاكل التى عالجها المشروع ، وتتضمن الى جانب ذلك نقـدا شديدا وهجوما مريرا على المشروع وعلى واضعيه ٠

فقد أثارت المذكرة مسألة تقريب الفوارق بين الطبقات ، التى قيل فى ذلك الحين ان المشروع يعالجها ، فقالت ان « العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو فى الضريبة التصاعدية ، التى قررت المذكرة أنها « المبدأ الذى أخذت به أرقى الأمم الديموقراطية » ٠ ثم ذكرت المذكرة أن زعماء الاقتصاد والاجتماع فى مصر وفى الخارج قد عالجوا هذا الموضوع وخرجوا منه بنتيجة واحدة هى : « ان توزيع الملكية سيقضى على اقتصاديات البلاد ورخائها ، وسيجعل الجميع فقراء ، اذ سيقضى على الأغنياء ولا يغنى الفقراء » ٠

ثم تناولت المذكرة مسألة تحرير الفـــلاحين من سيطرة كبار الملاك ، فقالت ان « علاجه ميسور فى وجود الحكم الصالح وفى التشريعات التى تعطى للعامل حقوقا على المـالك ، مثل تحديد الأجر وضمان حقـوقه ٠ واقترحت المذكرة علاجا آخر للحد من سيطرة كبار الملاك ، بدلا من تحـديد الملكية ، فقالت : « ولا بأس للحد من سيطرة الملاك الذين يملكون زمام ربع القريه أو ثلثها ، من انقاص تلك المساحة بشرط ألا تمس الحقوق المكتسبة » ٠

ثم تعرضت المذكرة لمـا كان يتردد من أن المشروع يساعد على توجيه

رؤوس الأموال الى النشاط الصناعى ، فوصفت هذا القول بانه خطا بعيد المدى لسببين ، الأول ، أن النشاط الصناعى يحتاج الى كفاية فنية ومواد خام ، علاوة على المال ، لأجل الصمود أمام المزاحمة العالمية ، وها نحن نرى أن المصانع التى أنشئت بمصر غير قادرة على الصمود ، بل بعضها أصابته خسائر فادحة بسبب نقص فى احدى الوسائل الثلاث ، وربما تكون الكفاية الفنية أو المواد الخام · أما السبب الثانى ، فهو أن الميدان الطبيعى لتصنيع البلاد هو الصناعات الزراعية · وتلك الصناعات لا يمكن أن تقوم فى المساحات الصغيرة ، بل يجب أن تكون فى المساحات الكبيرة · ولذلك نرى فرنسا ، وهى أرقى الأمم ، لم تلجأ الى توزيع الملكية لهذا السبب الهام · على أنه اذا كان المراد هو صرف رءوس الأموال المصرية عن الاستكثار من اقتناء الأراضى ، فان سريان قانون تجديد الملكية على المستقبل كفيل بذلك » ·

ثم أخذت المذكرة تهاجم المشروع من جوانب ثلاثة : الجانب الأول ، ضرره على الاقتصاد القومى · وقد عددت من هذه الأضرار : ضعف الانتاج وانحطاط جودته ، وقالت ان هذا ثابت من احصائيات وزارة الزراعة السنوية ، حيث يظهر بجلاء أن انتاج المساحات الكبيرة هى ضعف انتاج المساحات الصغيرة فى الكمية والجودة · ثانيا : تدهور حصيلة الضرائب بجميع أنواعها من عقارية وتجارية وكذا الضريبة التصاعدية ، لانكماش الاستهلاك العام بسبب ضعف القوة الشرائية ·

أما الجانب الثانى من جوانب الهجوم ، فهو ضرره على كبار الملاك أنفسهم · وقد أسهبت المذكرة فى شرح هذا الضرر · فذكرت ان « واضع المشروع لم يستوح روح العدالة والمساواة ، بل جعل هدفه اهدار حق المالك بشكل ملحوظ · ففى كل مادة من مواد هذا المشروع نجد انحرافا عن العدالة ، سواء فى المقدار الذى خصص لكل مالك ، أو فى الثمن وتحديده

وطريقة سداده ، أو فى تأجير الأرض ، وغير ذلك من جميع مواد المشروع » ٠ واستشهدت المذكرة بنص المواد للتدليل على صحة وجهة نظرها ٠ فتناولت حد المائتى فدان الذى ورد فى المشروع ، وعابت عليه أنه لا يفرق بين العازب والمتزوج ، والذى له أولاد وبنات أو ليس له (يلاحظ أن الثورة قد استجابت لهذا النقد وصدر القانون معدلا هذا النص بما يبيح للمتزوج الذى له أولاد أن يمتلك ثلثمائة فدان !) ٠ ثم تناولت المذكرة ثمن الفدان ، وقالت ان المشروع قد حدد هذا الثمن بعشرة أمثال الفئة الايجارية ، على أن القاعدة العامة هى تقدير الثمن على أساس عشرين مثلا للفئة الايجارية ، وهذه القاعدة ثابتة لدى البنوك العقارية والشركات ، كما ان كثيرين من الملاك قد اشتروا أرضا من الحكومة وغيرها على هذا الأساس ٠ ومشروع الحكومة قد يهبط بثمن الأرض الى أقل من قيمتها الحقيقية » ٠

وانتقلت المذكرة الى الجانب الثالث من جوانب الهجوم على المشروع ، **فزعمت انه يتعارض مع مبادىء الدين ، وأنه من عمل الشيوعيين ٠ فقالت : « لم تقل الأديان مطلقا بتحديد الملكية ٠ بل هذا العمل من أعمال اللادينيين ، أى المذاهب الحمراء ، وهى المذاهب التى تهدم حرية الفرد وتجعله آلة مسخرة مسلوب الارادة » ! (ويلاحظ أن واضعى المذكرة قد تناسوا أن الاخوان المسلمين أنفسهم قد دعوا فى برنامجهم الذى نشر يوم ٢ أغسطس الى تحديد الملكية كما ذكرنا) ٠**

وبلغت المذكرة قمة هجومها على المشروع حين زعمت أنه فى مجموعه يعتبر « شبكة محكمة التدبير يراد بها شل الاقتصاد الزراعى ومناهضته ، فى حين أن هذا الاقتصاد هو دعامة اقتصاد البلاد الرئيسى ٠ أما مخالفته للقانون والدستور فبادية للعيان »(٣٠) ٠

هذه هي المذكرة التاريخية التي قدمها كبار الملاك لعلى ماهر يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد أعدها يعقوب بباوى ، ووقعها معه سامى موسى ، وتبناها كبار الملاك لتكون أساسا للمناقشه بينهم وبين على ماهر ٠

وقد وقف على ماهر موقف العطف والتشجيع من الملاك ، فبعد أن تناقش معهم فى المذكرة سالفة الذكر ، وجه اليهم الشكر على روحهم الطيبة، وصرح لهم بأن قانون الاصلاح الزراعى « سيوضع على أساس متين قوى من التعاون ، لا على أساس يهدف ولو من بعيد الى خلق نزاع بين الطبقات » ، ثم طلب اليهم أن يوافوه بمذكرة أخرى فى ضوء المناقشات التى دارت بينه وبينهم(٣١) ٠

على أنه قبل أن يعد الملاك المذكرة الجديدة ، اجتمع مجلس قيادة الثورة وطلب الى على ماهر تقديم استقالته ، فقدمها يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ! فهل كان لهذه الاقالة صلة بمشروع الاصلاح الزراعى ؟ ٠ لقد صرح على ماهر بعد استقالته بأن مجلس الوزراء كان قد أقر اجراءات المشروع بصفة عامة ونهائية(٣٢) ٠ على أن متحدثا باسم قيادة الثورة صرح فى ذلك الحين بأن الاتفاق كان قد تم بين مجلس قيادة الثورة وعلى ماهر على أن تصدر الحكومة قانون تحديد الملكية كما أعد ، ولكن الخطوات التى اتخذت بشأنه كانت هى الفاصلة المؤدية الى استقالة الوزراء(٣٣) ٠

وفى الحقيقة ان موقف على ماهر من كبار الملاك وما أبداه من عطف وتشجيع لهم ، كان العامل الحاسم وراء اقالته ٠ وهذا ما ذكره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى خطابه أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، فقد قال : « كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض ٠ مجلس الوصاية أيضا فى جانب أصحاب

الأرض • وعقد هنا فى مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من أجل اقناعه بقانون الاصلاح الزراعى • واجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر اقالة الوزارة المدنية الموجودة التى كان يرأسها على ماهر ، واقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الاصلاح الزراعى • وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الاصلاح الزراعى »([٣٤]) •

وبصدور قانون الاصلاح الزراعى تبدأ صفحة جديدة من مقاومه البورجوازية الكبيرة • **فحتى صدور القانون كانت هذه الطبقة تعبر عن معارضتها بتأليف الروابط والأحزاب ، وايفاد الوفود ، ومقابلة المسئولين ، وتقديم المذكرات • ولكن بعد صدور القانون اتخذت هذه المعارضة شكل العنف ، ثم شكل اقامة العقبات والعراقيل فى طريق تنفيذ القانون ، ثم شكل تصفية الثورة ، ثم فى النهاية شكل احتواء الثورة •**

ويتمثل استخدام العنف فى حادث عدلى لملوم الشهير ، وهو الحادث الذى كان خليقا بأن يصبح ظاهرة عامة تهدد الثورة ، لولا أن سارعت الثورة الى الوقوف بقوة فى وجهه ، فأخمدت النيران قبل أن تستفحل •

وقد بدأ الحادث بعد ثلاثة أيام من صدور القانون ، فقد غادر عدلى يلوم ، الذى كان يمتلك ١٨٠٠ فدان من أجود الأراضى بالصعيد ، منشأة لملوم التى تقع على بعد سبعة كيلومترات من مغاغة ، واقتحم مغاغة فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، هو ورجاله الذين كانوا يمتطون جميعا صهوات خيولهم ، وعددهم ٣٥ رجلا • وأخذوا يعدون فى شوارع المدينة ، وكلما مروا بمقهى أو ناد ، أوقفوا جيادهم ليخطب عدلى لملوم فى جموع الأهلين التى كانت تتوافد لاستجلاء الخبر ، وكان عدلى ثائرا وهو يخطب قائلا : « هية الحكاية نهيبة ، هية فوضى ، اللى ياخد شبر من

ارضى أقطع رقبته » . وفى اليوم التالى خرج عدلى ورجاله الخمسة والثلاثون من نادى الحزب السعدى بمغاغة ممتطين صهوات خيولهم يجتاحون المدينة مرة أخرى . وعندما وصلوا الى الميدان الكبير الواقع أمام مبنى مركز البوليس ، أخذوا يطلقون نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق التى كانوا يحملونها فى الهواء للارهاب . ودارت معركة بينهم وبين البوليس تبادل فيها الفريقان اطلاق النيران ، ثم وصلت نجدة من رجال عدلى لملوم من المنشأة على صهوات جيادهم أيضا ، وحاصر رجال القوتين مبنى المركز وظلوا يطلقون النيران ، فأصيب خفير نظامى وسيدة . وعندما حاول ضابط البوليس التفاهم مع عدلى ، أطلق عليه النار أيضا فلم يصبه ، وانتهى الأمر بالقبض على عدلى جماعته وتقديمهم لمحكمة عسكرية عليا بالمنيا ، وحكم عليه بالأشغال المؤبدة(٣٥) .

وقد وعت البورجوازية الكبيرة هذا الدرس جيدا ، فلم تحدث حوادث عنف أخرى من نفس النوع . ولكن حين بدأ تنفيذ المشروع ، وأخذت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى فى معاينة الأراضى التى تقرر الاستيلاء عليها ، عمد كبار الملاك الى ايقاف آلات الرى بحجة ان عطلا مفاجئا أصابها ، كما توقفوا عن امداد آلاف الفلاحين بما يحتاجون اليه من سماد وبذور ونفقات الحرث والرى ، فى الوقت الذى كان الموسم الزراعى قد حل فعلا ولا سبيل الى انتظار أو امهال . فضلا عن ذلك ، فقد أخذ خبراء الزراعة من أتباعهم يشيعون الشكوك فى نجاح الدولة فى ادارة المساحات الواسعة ويؤكدون أن التوزيع سيكون تفتيتا للملكية وبالتالى سيؤدى الى انخفاض الانتاج ، وان المستاجرين لن يدفعوا ما عليهم من ايجار أو ما اقترضوه من مال . وأنه من الأسلم أن تترك الأرض فى حيازة كبار الملاك اكتفاء بزيادة الضريبة

المفروضة عليها . كذلك عمد كبار الملاك الى رفع القضايا أمام مجلس الدولة وأمام المحاكم العادية مطالبين بالغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم ، متذرعين فى ذلك بشتى الحجج(٣٦) . ولكن مع استمرار الثورة فى تنفيذ المشروع ، لم يبق من أمل أمام البورجوازية الزراعية الكبيرة الا تصفية الثورة ورجوع الجيش الى ثكناته وعودة الحياة النيابية والارتداد الى العهد القديم .

صـل الخامس :

أحمد أبو الفتح : « الى أين » ؟ (المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢) .

الأهـرام فى ٢١ أغسطس ١٩٥٢ .

لمزيد من التفاصيل راجع جريدتى الأهرام والمصرى فى تلك الفترة ابتداء من ١٥ ١٩٥ .

حديث احمد عبود لجريدة « لوموند » (المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢) .

فتتاحية المصرى يوم ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

لمصرى فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٦ أغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٢٠ أغسطس ١٩٥ .

نفس المصدر فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

نفس المصدر فى أول أغسطس ١٩٥٢ .

المصرى فى ٧ اغسطس ١٩٥٢ .

نفس المصدر فى ٨ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٢ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٢ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ٧ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .

فس المصدر فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ .

س المصدر .

سريحات ابراهيم دسوقى أباظة وحافظ محمود فى المصرى يوم ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، .
تاح معبد عضو الأحرار الدستوريين ، ورد محمد محمود بدير المحـامى وعضو الأحرار الدستوريين عليه (المصرى فى ٤ ، ٦ سبتمبر ١٩٥٢) .

(٢١) المصرى فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٢) نفس المصدر فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٣) تصريحات عبد السلام فهمى جمعة (المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(٢٤) حديث عبد الفتاح حسن الى جريدة « ال تمبو » الايطالية (المصرى فى ١٤ أغسطس ١٩٥٢) ٠

(٢٥) خطاب عبد النـاصر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ٠

(٢٦) تصريحات فؤاد سراج الدين بشأن مشروع تحديد الملكية (المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(٢٧) المصرى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٧ مكرر) خطاب عبد النـاصر السالف الذكر ٠

(٢٨) المصرى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٩) نفس المصدر فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣٠) المصرى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣١) نفص المصـدر ٠

(٣٢) نفس المصدر فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣٣) نفس المصـدر ٠

(٣٤) خطاب عبد النـاصر السالف الذكر ٠

(٣٥) المصرى فى ١٧ ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣٦) سيد مرعى : المرجع المذكور ص ٥٧ ـ ٩٧ ، ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : جمهورية مصر العربية فى عامها الأول ص ٦٨ ـ ٧٦ ٠

الفصل السادس

حل الأحزاب السياسية في مصر

الفصل السادس

حل الأحزاب السياسية فى مصر

من عرضنا السابق لموقف الثورة البورجوازية الزراعية الكبيرة الحاكمة ، تتضح حقيقتان هامتان تبدوان متعارضتين : الحقيقة الأولى ، أن **الثورة ، بعملها على تحرير الفلاحين من السيطرة السياسية للبورجوازية الزراعية الكبيرة عن طريق تحطيم ملكياتها العقارية** ، انما عملت فى الحقيقة والواقع على تحطيم نفوذ هذه الطبقة السياسية وهدم سيطرتها التقليدية فى الريف ، وهى السيطرة التى كانت تنعكس تلقائيا فى استئثارها بالسلطة والحكم . ثانيا : **ان الثورة ، بخلو مخططها من فكرة الاستمرار فى الحكم بعد قيامها ، انما كانت تنوى فى الحقيقة تسليم البورجوازية الحاكمة السلطة والحكم** ، وهى البورجوازية التى رأينا أن الثورة قد عملت على هدم نفوذها السياسى وتقويض سيطرتها فى البلاد !

ولما كان التناقض يبدو واضحا بين هاتين الحقيقتين ، ومن شأنه اذا سلمت الثورة الحكم فعلا الى يد البورجوازية الحاكمة ، أن تقوم هذه البورجوازية بتصحيح الأوضاع وازالة التناقض عن طريق الغاء قانون تحديد الملكية أو تجميده أو تفريغه من مضمونه ، وبالتالى تصفية الثورة الديموقراطية ــ فقد كان ذلك ما دفع الثورة الى ازالة التناقض من جانبها ، عن طريق ابقاء السلطة فى يدها والاستمرار فى الحكم وقيادة الثورة الديموقراطية الى أهدافها البعيدة .

على أن الثورة لم تصل الى هذا القرار الا عبر خلافات وصراعات داخلية سوف نتعرض لها فى الفصل التالى من هذه الدراسة ، والمهم أن ذلك اتخذ شكل مراحل أو أدوار كان الدور الأول منهـا فى أعقـاب الثـورة وانتهى بالاستقرار على الاستمرار فى الحكم والاستيلاء على السلطة ، وكان ذلك بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة . وكانت هناك عدة دوافع أساسية قـد دفعت الى هذا القرار ، نذكر منها أولا ، تقاعس الأحزاب عن تطهير نفسها ، والثانى ، موقف الأحزاب من الاصلاح الزراعى .

وبالنسبة **للتطهير** ، فان هذه الدعوة كانت قد أطلقتها الثورة بعد أسبوع واحد من قيامها ، أى فى يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وتضمنت أن تعلن الأحزاب برامجها محددة واضحة المعـالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره . وواضح الآن أن الثورة قد قصدت بهـذه الدعوة ما وقع فعلا ، وهو ضرب وتصفية الأحزاب ، وايقاع الفرقة والانقسام فى صفوفها ، وأنها لم تكن دعوة بريئة المقصـد ، وقد ثبت أن دعوة التطهير كانت أشـبه بقنبلة متفجرة تطايرت بالأحزاب ومزقتها اربا اربا .

وقد ابتلع الطعم بسهولة كـل من حزب السـعديين وحزب الوفد . ويرجع السبب فى ذلك بالنسبة للحزب السعدى ، الى أنه كان الحزب الذى كانت يده ما تزال غارقة فى دماء الشعب ، وكان يعد الشريك الأكبر للملك فاروق فى جريمته ، وقد احتل مركز الأحرار الدستوريين فى معاداة الوفد . وكان المتوقع أن الثورة بعد قيامها سوف تقتص منه اقتصاصا عادلا لمـا عبث بالحريات وانتهك من الدستور واستبد بالحكم . وكان الأمر يختلف بالنسبة للوفد ، وان أدى الى نفس النتيجة ، وهى ابتـلاع الطعم . فلم يكن لدى الوفد ما يدعوه للاعتراض على دعوة التطهير ، بعد أن أعلنت الثورة فى بيانها

أنها تعمل « فى ظل الدستور » ، ومعنى ذلك أنها سوف تسلمه الحكم • فقد كان اعتراضه على دعوة التطهير فى صفوفه معناه التعرض لعداء الثورة له بما يترتب على ذلك من آثار •

أما الأحرار الدستوريين فكانوا أذكى ، فقد أعلن الدكتور محمد حسين هيكل أن التطهير يجب أن تقوم به سلطات لها قوة قضائيه حتى لا يكون تطهير الأحزاب قائمه على أساس من الاعتبارات الشخصية(١) • وقد اجتمع مجلس ادارة الحزب ، وقرر أيضا أن يكون التطهير من اختصاص اللجان الرسمية التى كونتها أو تكونها الحكومة • كما اجتمع شباب الحزب يوم ٥ سبتمبر ، وقرروا « الاصرار على التمسك بما سبق أن قرره مجلس ادارة الحزب وأعلنه رئيسه فى هذا الشأن »(٢) •

وقد حاول حامد جودة وكيل الحزب السعدى أن يحذو حذو الأحرار الدستوريين ، فأعلن أنه « ليس فى الحزب من يستحق التطهير »(٣) • ولكن أحدا من أعضاء الحزب لم يصدقه فى دعواه الجريئة ، وأكثر من ذلك أنهم رأوا ان حامد جودة نفسه ، هو ورئيس الحزب ابراهيم عبد الهادى ، يستحقان التطهير ! فاجتمعوا يوم ٢٨ أغسطس وأعلنوا بيانا ظريفا ادعوا فيه أن رئيس الحزب ووكيله قد « تنحيا » عن منصبيهما فى الحزب ، وان هيئة جديدة قد تألفت للحزب برياسة محمود غالب ووكالة سامح موسى ، وقرروا وقف صدور جريدة « الأساس » لسان حال الحزب • وقد كان رد فعل هذا البيان مختلفا عند كل من رئيس الحزب ووكيله • أما ابراهيم عبد الهادى ، الذى كان قد أصيب بحالة من « الاضطراب والعصبية » بعد الثورة ، فقد أعلن ترحيبه بما حدث ، وبالقرارات التى صدرت • فأكد بذلك تنحيته عن رئاسة الحزب • ولكن حامد جودة سارع الى نفى ما نسب اليه من التنحى قائلا انه « لم ولن يتنحى عن مركزه فى الحزب أو عن

الاشتغال بالسياسة » ، وأكثر من ذلك أنه سأل سيد مرعى عضو مجلس الادارة الجديد للهيئة السعدية : « ليــه ياسـيد عملتم كده ؟ ليــه تقولوا وتعملوا وتعلنوا فى الاذاعة والصحف حاجات لم تحصل ؟ » ٠ فرد عليــه قائلا : « الحالة التى كان فيها ابراهيم عبد الهـــادى ، واضطرابه وعصبيته جعلتنا نعمل اللى عملناه » ! (٤) ٠ ولم يلبث ابراهيم عبد الهـادى أن عاد فأعلن تراجعه عما سبق أن صرح به من موافقته على تنحيه ٠ وازاء هـــذا الموقف أصدر ســـامح موسى وشوكت التونى بيانا أعلنا فيــه أنه « نظرا لتراجع ابراهيم عبد الهادى وحامد جوده عن سابق موقفهما من التنحى ، ولمـا كان الاستمرار فى مثل هذه الحركات من شأنه أن يفتت الوحدة ويثير الفتن ، فقد رأينا حسم الموقف ، واعتبار كل من ابراهيم عبد الهادى ومحمد حامد جودة مفصولين من الحزب السعدى »(٥) ٠ على أن وحدة الحزب كانت قد تفتت فعلا ، فقد انقسم الى فريق يساند حامد جودة ويرشحه للرياسة ، وفريق ما زال يساند ابراهيم عبد الهادى والهيئة القـديمة ، وفريق ثالث يؤيد هيئة الحزب الجديدة ٠ وازاء هذا الانقسام أعلن محمود غالب استقالته من الرئاسة والحزب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢(٦) ٠

أما الوفد ، فقد قاده خوفه من الاصـــطدام بالثـــورة ، ورغبته فى مصانعتها حتى تعود الحياة النيابية ويعود الى الحكم ، الا اجراء تطهير شكلى فى هيئته تخلص به من بعض المعارضين والمتمردين وبعض من لا يشغلون مركزا هاما فى الحزب ، فأعلن فى يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ ، فصل كل من : عبد اللطيف محمود ، والدكتور حامد زكى ، وحسين الجندى (من الوزراء السابقين) وأحمد قرشى ، وأحمد عثمان حمزاوى ، ومحمود عثمان حمزاوى ، وشحاته متولى ، وسليمان عبد الفتاح ، والدكتور أمين المغربى ، وعبدالرحيم مكاوى ، ويحيى محمود مصطفى ، وحسن السيد فودة ، ومهنا امام قرشى ،

ومهنا شريف قرشي (من الشيوخ والنواب) . ولم يذكر الوفد أسباب فصل هؤلاء الأعضاء بالتفصيل ، ولكنه اكتفى بالقول بأنها « أسباب مختلفة »(٧) .

على أن فصل هؤلاء الأعضاء لم يلبث أن فتح على الحزب بابا لا يسد من الهجوم والتشنيع من الأعضاء المفصولين ، الأمر الذى أضعف مركزه أمام الثورة ، وشغله بالدفاع والهجوم المضاد . فقد هاجم أحمد حمزاوى ، الذى كان قاسيا ، فؤاد سراج الدين ، وطلب الى الرئيس على ماهر والنائب العام التحقيق معه ومع سكرتير الوفد فيما نسبه اليه(٨) . واضطر فؤاد سراج الدين بطبيعة الحال الى الدفاع عن نفسه على صفحات الصحف . وحدث نفس الشيء مع الدكتور حامد زكي ، فقد اتهمه الدكتور محمد صلاح الدين بافشاء أسرار مجلس الوزراء وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة واتخاذ موقف معارض للوفد في القضية الوطنية والاتصال المستمر بالسفير البريطانى وباقى سفراء الدول الأجنبية(٩) . وفى الوقت نفسه أصبحت لجنة التحقيق فى الوفد ميدانا للصراع والتنافس على الزعامة بين الدكتور محمد صلاح الدين وفؤاد سراج الدين وأنصار كل منهما(١٠) . كما وقع صدام خطير بين مصطفى النحاس وعبد السلام فهمى جمعة يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ عندما أخذ الوفد فى النظر فى تقرير لجنة التطهير عن المهندس عثمان محرم(١١) .

وبينما كان الوفد مشغولا بالدفاع والهجوم ، وبينما كانت تتوزعه الخلافات ، أعلن اللواء محمد نجيب أنه « غير راض عن الطريقة التى اتبعها الوفد فى تطهير صفوفه ، وان عناصر الفساد فى الوفد لا تزال موجودة فى القيادة وأنها لم تمس » ! . ونوه بأنه غير راض عن الطريقة التى استجابت بها الأحزاب لطلب تطهير صفوفها من عناصر الفساد « الذى يعد شرطا حيويا

للعودة الى حكومة برلمانية قديرة وأمينة فى مصر »(١٢) . كما أذاع على ماهر فى يوم ١٠ أغسطس بيانا هجوميا حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء ، وقال ان الشعب يضيق بها ذرعا ، وأن الخصومة الحزبية قد وصلت الى حد الجريمة ، وأن الحياة البرلمانية لن تطهر الا بتطهير الأحزاب ، وان هذه الأحزاب بوضعها القائم مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهيار(١٣) .

وعلى هذا النحو ، أفلحت الثورة فى تمزيق الأحزاب ، واظهار ضعفها ، وبث الفرقة فى صفوفها ، بدعوة التطهير التى أطلقتها . وقد صور أحمد أبو الفتح ما اعترى الأحزاب من انهيار بسبب دعوة التطهير تصويرا بليغا فى مقال له بعنوان « الى أين ؟ » تساءل فيه عن حدود كلمة « التطهير » التى انطلقت وكأن بركانا قد قذف بها . وقال ان هذه الكلمة « أصبحت داخل كل حزب مطية للطامع والحاقد والناقم ، فهذا يقول : افصلوا رئيس الحزب ! وهذا يقول : بل ونائب الرئيس أيضا ! وثالث يضيف : بل والسكرتير وأعضاء مجلس الادارة ! وآخرون يقولون : لماذا لا نعزل هيئة الحزب كلها ونتولى نحن زمام الأمر ؟ .. وماجت الأرض بمن عليها ، ورئيس الوزراء يقول : لابد من التطهير . التطهير أو تعمل الحكومة على تنفيذه . يقول رئيس الوزراء ذلك فنقول : آمين . فمن منا لا يريد التطهير يا أيها الناس ؟ . لكن بربك قل لنا : ما هو التطهير ؟ وما هى حدوده ، وما هى معاييره ، وكيف السبيل الى تحقيقه ؟ لم لا تجمع لنا قسم الرأى بمجلس الدولة ليفتينا بمدلول التطهير ؟ ولماذا لا يكتب لنا أصحاب فقه الثورة عن محدودات التطهير ؟ أم أن الأمر هكذا لا يقصد به الا التعجيز ؟ » .

ثم قال احمد أبو الفتح ان الوفد « بدأ يرتكب الأخطاء هو الآخر . اذ اجتمع وقرر وطهر وفصل عددا من الوفديين ، ولم يوضح أسباب فصلهم .

فظن الناس أن من فصلهم الوفد انما هم قد فصلوا بغية التطهير · ولكن هذا الظن تقلقل فى رءوس الناس عندما اطلعوا على الأسماء ، فان بعضها لم يعرف عن أصحابها عدم النزاهة · وراح الوفد يعلن انهم انما فصلوا لأسباب مختلفة ! ما هى الأسباب المختلفة ؟ ومن من هؤلاء فصل بقصد التطهير ؟ · وهل وقف التطهير عند ذلك ؟ · أسئلة ازدحمت فى رءوس الشعب · ورئيس الوزراء يعلن فى ايهام بأن المقصود بالتطهير هو التطهير الحقيقى ! وما هو التطهير الحقيقى ؟ » ·

ثم أخذ أحمد أبو الفتح يدين الوفد لتقاعسه عن تطوير نفسه فقال انه يئس من العثور على مدلول لكلمة التطهير « فرحت أقترح على الوفد أن يتعرف الآن هذه الكلمة ، وأن يعمل على اقرار أسس الديموقراطية داخل الوفد ، فيمنح الهيئة الوفدية حقوقها ، ويمنح لجان الوفد حقوقها · فقيل هذا جميل ، ومن حق الهيئة واللجان الوفدية أن تنال حقوقها ، ومن المعقول ، والوفد حصن الديموقراطية ، أن تنظم صفوفه على أسس ديموقراطية حقة · قال الوفد : سنفعل هذا · وانتظرت ، وبدأت اللجان تجتمع وتنفض ، وكلما استحثثتهم قالوا : اصبر ، فالصبر جميل · وقلت أيضا : ان من حق البلد عليكم أن يضم الوفد الى مجلسه الأعلى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ممن عرف عنهم الصدق والاخلاص والوطنية والامتلاء بالروح الشعبية · فقيل لى: وهذا أيضا جميل ولابد من تحقيقه · ورحت أنتظر هذا وذاك ، والاجتماعات تعقد متباعدة ، والخطى ثقيلة ، ونحن فى عهد طابعه الحزم » ·

« وبينما أنا منتظر ، اذا بحزب ينشق فجأة ، واذا بزعمائه يقال عنهم انهم تنحوا ، واذا بهيئة غير الهيئة ، وجريدة تغلق · فقلت : ما هذا ؟ فقيل : التطهير ! ولم أكد أفكر فى هذا التطهير ، حتى توالت الأحداث ، واذا بنائب الرئيس الذى قيل عنه أنه تنحى ، يعلن أنه لم يتنح · واذا

بالرئيس نفسه يعود فيقول انه على استعداد لئلا يتنحى · واذا باعضاء يمسكون برقاب أعضاء ، واذا بمناقشات ومهاترات ، وينتهى المطاف الى استقالة رئيس الهيئة الجديدة ·· لقد انتهى به اضطراب التطهير ، فأخرجه من عالم العاملين فى ميدان السياسة الى حيز المنزوين ·· فكم من كبائر ترتكب باسمك أيها التطهير ! » ·

ثم يقول أحمد أبو الفتح ان الوفد في تلك الأثناء كان « يجتمع وينفض الاجتماع دون قرارات · بل أكثر من ذلك أنه لا يحدد متى يتخذ القرارات · وبين كل هذا وذاك يزحف أناس هنا وهناك يقولون : لعنة الله على الأحزاب ! يجب حل هذه الأحزاب ! يجب تنظيم هذه الأحزاب بقانون أو بقوانين ! لا انتخابات الا بعد تطهير الأحزاب ! أين أنت أيها الدستور ؟ قل أيها الدستور نحن فى طريقنا الى أين ؟ ··· »(١٤) ·

فى تلك الأثناء كانت الثورة قد سلمت مشروعها بتحديد الملكية لحكومة على ماهر ومجلس الدولة ونشر فى الصحف · وقد فعل هذا المشروع فى الأحزاب ما فعله « التطهير » من الفرقة والانقسام - على نحو ما بينا فى الفصل السابق من هذه الدراسة · وعند ذلك أدركت قيادة الثورة أن خطتها فى التشهير بالأحزاب قد نجحت ، وأنها يمكن أن تنتقل من ذلك الى الخطوة التالية ، وهى توجيه ضربة قوية ومؤثرة اليها ، تمهيدا لتصفيتها تصفية نهائية ·

وجاءت الفرصة حين أخذ على ماهر يجتمع بكبار الملاك ويبدى عطفه عليهم ويشكر لهم « روحهم الطيبة » التى أبدوها فى مذكراتهم التى هاجموا فيها الثورة لمشروع تحديد الملكية ووصفوه بانه « من عمل اللادينيين أصحاب المذاهب الحمراء » ·

وعلى هذا النحو ، ففى نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢ ، اتخذت الثورة الخطوات الهامة التالية فى هدم النظام القديم والاستيلاء على الحكم وهى :

أولا : اقالة على ماهر باشا ، وتأليف وزارة جديدة برياسة محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ·

ثانيا : ضرب الأحزاب ضربة كبيرة باعتقال عدد كبير من أعضائها ، وكان على رأس هؤلاء فؤاد سراج الدين وابراهيم عبد الهادى · وقد بلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصا بعد من أضيف اليهم فى الأيام اللاحقة من الأسرة الملكية وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية · ونشرت الثورة بيانا بعد الاعتقالات أوضحت فيه - بجرأة - أنها قامت بهذه الاعتقالات لتساعد الأحزاب على تطهير صفوفها فى جو لا يسود فيه تأثير هؤلاء المعتقلين !(١٥) ·

ثالثا : اصدار القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ ، بتنظيم الأحزاب السياسية فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد ألزم هذا القانون الأحزاب بايداع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها ، وقضى بعقاب الأمناء على هذه الأموال بالحبس اذا تخلفوا عن ذلك · ونص القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل به ، تعيد تكوينها وفقا لأحكامه ، وتقدم اخطارا بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب ، وفى هذه الحالة يعرض الأمر على محكمة القضاء الادارى(١٦) ·

رابعا : اصدار قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ · ومع أن وزارة على ماهر كانت قد وافقت على مبدأ تحديد الملكية يوم ٦ سبتمبر ، وألفت لجنة فرعية من ستة وزراء لوضع الصيغة

النهائية للقانون ، كما أقرت اجراءات المشروع **بصفة عامة ونهائية**(١٧) . الا أن قيادة الثورة قد قصدت بتصديها لاصدار القانون على يد وزارة اللواء محمد نجيب ، اعلان عزمها على تنفيذ المشروع بنفسها .

وتعتبر الفترة من تاريخ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب السياسية فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، فترة اشتباك حقيقى وسافر بين الأحزاب السياسية ، وبخاصة الوفد ، والثورة . وهو اشتباك كانت الثورة قد تسلحت له من الناحية القانونية بسليمان حافظ ، الذى كان سجله فى مجلس الدولة - كما يقول جورج فوشيه(١٨) - يتيح له أن يزيح عن المسرح السياسى أكثر رجال السياسة وعلى رأسهم زعماء حزب الوفد . وقد عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة محمد نجيب .

وكان أحمد أبو الفتح قد أطلق صيحة الانذار للأحزاب فى تعليقه على القبض على الزعماء السياسيين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، فقد أنذر بأن « **الواجب الوطنى يحتم على الأحزاب أن تسارع الى تطوير نظمها ، والى تكوين قياداتها ، بحيث تكون هذه النظم وهذه القيادات لا قصد ولا اتجاه لها سوى الشعب وغير الشعب ...** » **واستطرد قائلا انه « اذا لم تقم الأحزاب على ذلك ، تدخل الجيش مرة اخرى ، وقد يصل الأمر الى حل الأحزاب . وهذا هو المكروه الذى يبغضه كل محب للديموقراطية »**(١٩) .

وقد سارعت الأحزاب الى اتباع هذه النصيحة ، وأتاح لها قانون تنظيم الأحزاب السياسية هذه الفرصة ، حتى بلغ عدد الاخطارات التى قدمت لوزارة الداخلية ستة عشر ، قدمتها : هيئة الوفد المصرى ، الحزب السعدى ، حزب الأحرار الدستوريين ، حزب بنت النيل ، الحزب النسائى ، الحزب

النسائى الوطنى ، حزب العمال ، حزب العمال والفلاحين ، الحزب الاشتراكى، الحزب الوطنى ، الحزب الوطنى الجديد ، حزب الفلاح الاشتراكى ، حزب الكتلة الوفدية ، الحزب الديموقراطى ، هيئة الاخوان المسلمين ، حزب الله (شباب سيدنا محمد) . وقد قدم فتحى الرملى ، سكرتير عام الحزب الديموقراطى اخطار تكوين الحزب ، متضمنا لائحة الحزب الأساسية وبرنامجه وأسماء الأعضاء المؤسسين وهم : فتحى الرملى ، والمهندس على لبيب ، ومحمد درويش ، ومصطفى محرم ، ومكرم حنا المحامى »(٢٠) .

وقد حرص الوفد على أن يفوت غرض الثورة فى ضرب الحياة الديمقراطية ، وأن يكيف نفسه مع الوضع الجديد والعقلية الجديدة، خصوصا فيما يختص بالاصلاح الزراعى ـ فأعاد صياغة برنامجه الأول الذى أصدره يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، ونشره مرة أخرى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، على أسس تقدمية . فقد وصف نفسه بأنه : « هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية » . ولما كانت الثورة لم تعلن فى ذلك الحين عزمها على الغاء الملكية ، فلذلك اكتفى بتطبيق المبدأ الدستورى القائل بأن « الملك يملك ولا يحكم » . وتخلى الوفد عن دستور ١٩٢٣ ، فرأى وجوب الغائه ، لأنه صدر كمنحة من الملك ، ورأى اصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية . وقد تحدث الوفد فى برنامجه عن اقامة « نظام اشتراكى اجتماعى » ، على الرغم من أن الثورة لم تكن فى ذلك الحين قد رفعت شعار الاشتراكية ، أو أوردته فى أى بيان من بياناتها ، ودعا الى « أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع » . ، وألا يؤدى النظام الاقتصادى الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة » .

ويهمنا هنا أن نورد برنامج الوفد فيما يتصل بالطبقة العاملة ، لأنه يوضح قصارى ما كانت الليبرالية على استعداد لمنحه لهذه الطبقة فى ذلك الحين · ونلاحظ أن الوفد كان هو الحزب الذى نالت الطبقة العاملة على يديه أهم مكاسبها الاقتصادية والسياسية حتى ذلك الحين · وهذا البرنامج يتضمن :

١ ـ استصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال ، وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ·

٢ ـ تعميم هذا النظام فى جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة ·

٣ ـ العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا ، الحكوميين منهم وغير الحكوميين ·

٤ ـ استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ·

٥ ـ استصدار قانون التأمين الصحى للعمال وأفراد أسرهم تيسيرا لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحى بينهم بما يكفل رفع مستوى الانتاج الصناعى ·

وقد حاول الوفد أن يركز على السياسة الخارجية فى مواجهة اهتمام الثورة باعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى الداخلى · فشدد على انهاء الاحتلال من أراضى مصر والسودان ، وتحقيق الوحدة بينهما ، ورفض أى صورة من صور الدفاع المشترك ، وتأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل استقلالها. ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، والتمسك بعروبة فلسطين وجامعة الدول العربية(٢١) ·

وكان من الطبيعى أن يثير هذا التركيز على المسائل الخارجية غضب اسرائيل وبريطانيا · فقد علق راديو اسرائيل على هذا البرنامج قائلا ، ان الوفد قد بذل محاولة كبرى ببرنامجه الجديد للتدليل على أنه غير حزب سراج الدين وصلاح الدين ومن لف لفهما . ولكن البرنامج فى شكله وفى نصه وفى روحه أظهر ان المحاولة لم تنجح ، وان حزب الوفد ما زال حزب التطرف السياسى والتعصب الأعمى فى أكثرية المسائل التى لا تخص المصريين ولا تتعلق بحياتهم وظروف معيشتهم ! » ·

ثم أضاف : « نعم ان حزب الوفد لم يقم بشن حملة مكشوفة على النظام الجديد فى مصر ، ولم يتهجم على سياسة الاصلاح وانعاش الفلاح ، بل انه حاول السير فى التيار فى هذا الصدد ، وربما كان ذلك خوفا من الاعتقال وليس ايمانا بالاصلاح ومقتضياته ـ غير أن هجمته على النظام الجديد جاءت فى شكل كلام مزوق ومعايير منمقة وعواطف جياشة حول التمسك بأمانى مصر القومية والعمل على تغيير الأوضاع فى الديار المقدسة وما شاكل ذلك » ·

كما علقت محطة الشرق الأدنى على برنامج الوفد ، وما أعلنه من رفضه اشتراك مصر فى الدفاع المشترك بأية صورة من الصور ، فقالت ان النحاس يحاول أن يغطى فشله فى السياسة الداخلية ، بتوجيه أنظار الرأى العام الى المسألة الخارجية · وان النحاس فى ذلك لا يعبر الا عن رأى الأقلية المتطرفة فى الشرق العربى · وهذا التعصب لا يفيد مصر لأنه يثير الذعر فى نفوس الأجانب(٢٢) ·

وفى الوقت الذى أعاد الوفد فيه صياغة برنامجه ، أعاد أيضا صياغة تكوينه ، فقد قرر أن تكون جمعيته العمومية مكونة من جميع أعضاء الهيئة الوفدية ، يستوى فى ذلك البرلمانيون ، وغير البرلمانيين ، ويبلغ عددهم

٥٥٠ عضوا ، ويكون من اختصاص هذه الجمعية اختيار الرئيس وهيئة المكتب وأعضاء الوفد الذين سيكونون بمثابة الهيئة التنفيذية(٢٣) ثم حل النحاس الهيئة الوفدية وأعاد تكوينها من الأعضاء القدامى وممن يريد الانضمام اليها من المصريين(٢٤) ، وحتى لا يعطى للثورة مبررا للاعتراض على التكوين الجديد، استبعد من التنظيمات الجديدة « بصفة مؤقتة » فؤاد سراج الدين ، لأنه كان معتقلا في ذلك الحين . وقد قدم فؤاد سراج الدين من معتقله استقالته من الوفد ومن الهيئة الوفدية « نهائية غير مشروطة »(٢٥) .

على ان الثورة كانت – كما ذكرنا – تدبر التخلص من الوفد ومن النظام القديم كله . وقد اتبعت في ذلك الأسلوب التقليدى لضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته . فقد كانت زعامة الوفد على مدى تاريخه تمثل مركز العصب الحساس الذى اذا ضرب شلت جميع الأطراف . وقد بدأت المعركة التاريخية حين أبلغ سليمان حافظ الدكتور محمد صلاح الدين أنه يجب استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل التنظيمات الوفدية الجديدة ، على اعتبار أنه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع » ! وقد فهم الوفديون بطبيعة الحال هذه الاشارة وما تعنيه للحزب ، فاهتزوا فى جميع أنحاء القطر بالاجتماعات والاتصالات التى أسفرت عن نتيجة اجماعية هى : « أن يكون مصطفى النحاس رئيس الوفد ، أو لا يكون هناك وفد »(٢٦) . على أن هذه النتيجة لم تؤثر في قرار سليمان حافظ ! فأعلن الوفد تحديه السافر لهذا الاعتراض ، وقرر فى اجتماع عقده يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، ووقع هذا القرار مع مصطفى النحاس ، عبد السلام فهمى ، وعلى زكى العرابى ، وعبد الفتاح الطويل ، وأحمد حمزة ، ومحمد محمد الوكيل ، ووافق الأعضاء المعتذرون لمرضهم على هذا القرار تليفونيا وهم : محمد محمد المغازى ، وسيد بهنس ، وفهمى ويصا . كما حضر الجلسة بعض الوزراء الوفديين السابقين وهم : محمد صلاح الدين ،

وابراهيم فرج ، وعبد المجيد عبد الحق ، والدكتور عبد الجواد حسين ، واشتركوا فى المناقشة ، ووافقوا بالاجماع على ذلك القرار(٢٧) .

وقد اعتقد الوفد بوقفته السلبية أنه سوف يحمل الثورة على التفكير مرتين قبل أن تقبل منازلته ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فقد ابدى « مصدر رسمى » فى ذلك الحين أسفه لأن يلجأ الوفد الى مثل هذه « المناورة » ، وهذا « التهليل الأجوف » ! لا لشيء الا لرغبته فى استثناء رئيسه وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذى وافقوا عليه » ، وقال انه « كان الأجدر بهم ألا يحتموا من الاتهام وراء الوسائل الرخيصة ! لأن مصر اليوم لا تعرف الاستثناء ولن تعرفه »(٢٨) .

ثم لم يلبث مجلس قيادة الثورة أن تحدى النحاس فى شعبيته فى الوجه البحرى ، وفى بلدته سمنود بالذات ، فقام اللواء محمد نجيب برحلة الى الأقاليم استقبل فيها استقبالا حماسيا لم يحظ به من قبل سوى زعيم الوفد وحده . ثم صرح بعد ذلك بأن هذه الجولة قد أشعرته « بأن الشعب قد سئم الساسة الذين يعدونه ولا يفون بما سكبوا فى سمعه من الوعود » ، واستطرد : « ان الأحزاب السياسية التى رأيناها فيما مضى وخبرناها فى مصر قد ماتت ، ولفظت الأنفاس ، وقامت مكانها رغبة غامرة فى رؤية مصر حرة متخلصة من هذه الأحزاب التى كانت تتنازع السلطان ولا شيء غير السلطان » !(٢٩) .

على هذا النحو كان الوفد يواجه أعظم تحد واجهه فى حياته : قوى ثورية من نوع جديد قدمت للشعب انجازات لم يستطع أن يحققها فى تاريخه : طرد الملك ، قانون الاصلاح الزراعى ، الغاء الرتب والألقاب . ولم ير الوفد مفرا من التراجع ، خصوصا بعد أن حرم من أمواله وقدرها ١٢٠ ألف جنيه وضعها فى أحد البنوك خضوعا لقانون تنظيم الأحزاب

السياسية(٣٠) ، فقرر الرجوع عن قراره السابق بألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، لأن هذا القرار كان يتضمن انهاء وجوده السياسى ، وقدم اخطاره لوزير الداخلية يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، وجعل النحاس رئيسا فخريا له مدى الحياة ، وأصبح اعضاؤه المؤسسون هم : عبد السلام فهمى جمعة رئيسا ، وعبد الفتاح الطويل ، وزكى العرابى ، ومحمد الوكيل ، وأحمد حمزة أعضاء(٣١) • وازاء هذا التراجع الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ الوفد ، قدم كل من أحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت وصلاح الدين محمد تهامى وحسن صبرى غنام استقالتهم من الهيئة الوفدية(٣٢) •

على أن الثورة لم تقبل ما اعتبرته تراجعا صوريا من جانب الوفد ، فاعترضت الحكومة على رياسة النحاس الشرفية ، واستندت فى مذكرتها لمحكمة القضاء الادارى الى ان الوفد ، فى الوقت الذى وصف فيه رياسة النحاس بأنها شرفية ، فانه أعلن أنه « سيستلهم منه التوجيه ، ويستمد من اخلاصه ومن قوته ومن وطنيته وصلابته فى الحق سراجا منيرا ، ويقرر انه سيمضى فى مستقبل أيامه على نهجه الواضح وطريقه المستقيم وخطته القويمة التى رسمها فى تحرير وادى النيل ، معتبرا اياه ركنه الركين وحصنه الحصين ومرجعه فى الملمات » • وقالت المذكرة ان هذا القول « من شأنه أن يضع حضرة الرئيس السابق مصطفى النحاس فى منصب حزبى يعلو فى سلطانه ونشاطه الرئيس الفعلى ، اذ يستلهم منه التوجيه ويقرر أنه الركن الركين والمرجع فى الملمات • كما أنه يبيح له ما لا يجيزه القانون للرئيس الفعلى ، اذ عين مدى الحياة ، فى أن القانون يوجب انتخاب الرئيس الفعلى بطريق الاقتراع السرى ولمدة لا تزيد على ثلاث سنوات » • واستندت المذكرة الى نصوص القانون التى ذكرت أنها تنفى صراحة امكان تعيين رئيس شرفى ، وذلك لما وضعه القانون من شروط لرئيس الحزب وسرية انتخابه

وتوقيت مدة رياسته(٣٣) .

وقد دفع الوفد بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وبطلانه(٣٤) . وحشد فحول محاميه وقانونييه فى القضية التى نظرت أمام محكمة القضاء الادارى وشهدت أعظم مناظرة قانونية بين الوفد والثورة . وقد أثار الوفد فى مذكرته التى قدمها فى هذا الشأن مسألة الخلاف حول قيام دستور ١٩٢٣ وسقوطه فقال ان هذا الموضوع أثير جديا في مستهل حركة الجيش وتناوله رجال الفقه الدستورى وغيرهم من المفكرين بالشرح والتعليق ، وكان فى رأى فريق من هؤلاء ان الدستور قد انهار كله أو بعضه مباشرة فى أعقاب حركة الجيش التى بدأت فى صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وانتهت مساء السبت ٢٦ منه بنزول الملك السابق عن عرشه . ورأى فريق آخر أميل الى الاعتدال ان الثورة بمعناها الدستورى وما ينبنى عليها من آثار ، كانهيار الدساتير القائمة ، لم تستكمل جميع عناصرها الا بعد ذلك التاريخ ، وبعد توالى صدور التشريعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى غيرت أسس المجتمع المصرى تغييرا جوهريا ، وارست الأسس التى يقوم عليها اليوم العهد الجديد . فكانوا يرون ان الدستور لم يعد قائما بعد ذلك التحول . على ان الرأى الرسمى قد ظل حائرا بين هذه الآراء . ومنطق الثورة كان يقتضى من قادتها اعلان سقوط الدستور فى حينه ، ولكن هذا الاعلان تأخر لأكثر مما ينبغى . وأن مسلك الحكومة فى الاستناد الى أحكام دستور ١٩٢٣ يجعل الحكم على ما صدر من تدابير ، لتقصى دستوريتها أو عدم دستوريتها ، انما يكون لزاما بالرجوع الى أحكام دستور ١٩٢٣(٣٥) .

وقد ذهب الدكتور محمد صلاح الدين فى مرافعته الى القول بأن الثورة

« لم تكن ثورة على دستور ١٩٢٣ ، وانما كانت الثورة من أجل هذا الدستور، وانما كانت ثورة على الأوضاع التى اعتدى بها على دستور ١٩٢٣ ، فالذى يهدم هو هذه الأوضاع وليس الدستور . فالثورة الأخيرة لم تكن ثورة الجيش وحده ، لأنه ثار باسم الشعب ، فهى ثورة الشعب كله فى سبيل رد الطغيان ومن أجل عزل الملك لأنه كان يعتدى على الحياة الدستورية . وهذا صريح غاية الصراحة فى بيانات القائد العام » . واستطرد قائلا : « ان الأمر أشبه بتعاقد بين الشعب وبين الجيش ، كان ضمنيا فى أول الأمر ، ثم أصبح تعاقدا صريحا على الاحتفاظ بالحياة الدستورية ودستور ١٩٢٣ بالذات حتى يحل محله دستور جديد »(٣٦) .

وفى أثناء نظر القضية ، تبدى واضحا ان الوفد قد نسى تماما أنه يواجه ثورة عسكرية ، وأنه ما يزال يحكم على الأمور بمعايير ما قبل ٢٣يوليو ١٩٥٢ . فعندما تفوه محامى الحكومة أمام مجلس الدولة بالعبارة الآتية : « اذا حل حزب الوفد ، فهو كشخصية معنوية تئول أمواله .. » ـ قاطعه ابراهيم فرج قائلا فى احتداد : « الوفد لن يحل ـ ولا تستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله . الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة » !(٣٧) .

بيد ان الوفد كان مخطئا فى هذا التصور ، لأن الثورة كانت قد اخذت بالفعل فى هدم أسس النظام القديم . ففى ١٠ديسمبر كانت قد أعلنت سقوط دستور ١٩٥٣ ، وتولى حكومة الثورة جميع مهام السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فى فترة الانتقال وحتى يتم وضع الدستور الجديد . فاستكملت الثورة بذلك كل مقومات مدلولها القانونى(٣٨) . وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت مرسوما بتاليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع دستور جديد « يتفق وأهداف الثورة »(٣٩) . وفى يوم ١٦ يناير أهوت بسيف الحل على عنق أكبر حزب جماهيرى فى البلاد ، وذلك بصدور

مرســـوم بقانون نص على حـل الأحزاب ومصـادرة أموالها لصالح الشعب ، وقيام فترة انتقال لمـدة ثلاث سنوات(٤٠) • وفى يوم ١٨ يناير ، ولحماية الثورة من رقابة القضـاء ، أصدرت الثورة مرســوما بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها « **رئيس حركة الجيش** » لحماية الحركة ونظامها ، « **من أعمـال السـيادة العليا** » (لا تخضع لرقابة القضـاء) اذا اتخذت فى خلال سـنة من تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ بعد أن كانت هذه المـدة سنة أشهر بمقتضى مرسوم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ • وفى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال ١٠٢ ، منهم ٤٨ شـيوعيا ، و١٥ لهم علاقات بالأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وابراهيم طلعت ، و٣٩ صرح وزير الارشاد أنه ثبت اتصالهم بعناصر أجنبية يهمها اثارة الخواطر !(٤٢) •

وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، أكملت الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دسـتور فترة الانتقال ، الذى جعل السـيادة العليا فى الدولة فى يـد « قائد الثورة » ، وبصـفة خاصـة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم • ثم ركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يـد مجلس الوزراء • وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ومحاسبة الوزراء ، من حق **مؤتمر مشترك** من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء(٤٣) •

ولقد كان معنى هذا الدسـتور المؤقت ، الذى نقل أعمال السـيادة العليا من يـد الوصى على العرش ، وهو الأمير محمد عبد المنعم ، الى يـد قائد الثورة ، وجعل السـلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء خاضـعة لرقابة مجلس قيادة الثورة فى المؤتمر المشترك المشـار اليه ـ أن مصر قد وضعت من الناحية الفعلية تحت نظـام جمهورى رئاسى من قبل أن يعلن

هذا النظام رسميا . وفى هذا النظام الذى خضعت له مصر ، تجمعت كل السلطات ، بما فى ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثورى ، فى يد واحدة هى يد قائد الثورة(٤٤) .

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هى الغاء النظام الملكى واسقاط حكم أسرة محمد على رسميا واعلان الجمهورية يوم ١٨ يونية ١٩٥٣ ، مع تولى « **قائد الثورة** » رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت(٤٥) . وبهذه الخطوة التاريخية الهائلة تكون الثورة قد اتمت هدم النظام القديم ، وتغيير أسس المجتمع المصرى ، وتقويض المؤسسات السياسية والدستورية البورجوازية الحاكمة القديمة . ولكن بقيت جماعة المسلمين التى كانت محل معالجة خاصة .

حواشي الفصــل السادس :

(١) تصريح الدكتور محمد حسين هيكل يوم ١٢ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(٢) أنظر قرارات شــباب الأحرار الدستوريين فى المصرى يوم ٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣) تصريحات حامد جودة (المرجع المذكور فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(٤) المصرى فى ٤ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٥) بيان سامح موسى وشوكت التونى (نفس المصدر يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(٦) بيان محمود غالب فى المصرى يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٧) قرارات الوفد المصرى (نفس المصدر يوم ٥ اغسطس) ٠

(٨) بيان أحمد حمزاوى فى المصرى ٨ أغسطس ١٩٥٢ ٠

(٩) تصريحات الدكتور محمد صلاح الدين (نفس المصدر فى ١١ اغسطس ١٩٥٢) ٠

(١٠) أنظر تعليق « المانشستر جارديان » على حركة التطهير فى الوفد (المصرى فى ٧ اغسطس ١٩٥٢) ٠

(١١) الأهـرام فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ٠

(١٢) تصريحات اللواء محمد نجيب فى المصرى يوم ٩ اغسطس ١٩٥٢ ٠

(١٣) الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ٤١ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩) ٠

(١٤) أحمد أبو الفتح : الى أين (المصرى يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢) ٠

(١٥) الرافعى : المرجع المذكور ص ٤٧ ٠

(١٦) نفس المصدر ص ٥٤ ٠

(١٧) الأهـرام فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، أنظر أيضا تصريحات على ماهر للمصرى يوم ٨ سبمتبر ١٩٥٢ ٠

(١٨) جورج فوشيه : جمــال عبد النــاصر فى طريق الوحدة والبناء ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ص ٤٢ (بيروت : منشورات المكتب التجارى) ٠

(١٩) أحمد أبو الفتح : المرجع السابق ٠

(٢٠) المصرى فى ٩ أكتوبر ١٩٥٢ ٠

(٢١) أنظر : برنامج الوفد المصرى ونظام هيئته فى المصرى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٢) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٣) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٤) نفس المصدر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٥) نفس المصدر فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٦) نفس المصدر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٧) نفس المصدر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٢٨) نفس المصــدر ٠

(٢٩) حديث محمد نجيب مع احد المراسلين الأجانب فى المصرى فى ٣ أكتوبر ١٩٥٢ ٠

(٣٠) المصرى فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣١) نفس المصدر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ ٠

(٣١) نفس المصدر فى ٧ أكتوبر ١٩٥٢ ٠

(٣٢) نفس المصــدر ٠

(٣٣) مذكرة الحكومة الى مجلس الدولة عن أخطار الوفد (الأهرام فى ٢ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٤) مذكرة الوفد فى قضية الاعتراض على اخطاره (الأهرام فى ١٠ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٥) أنظر نص مذكرة الوفد السالفة الذكر أيضا فى المصرى ٩ يناير ١٩٥٣ ٠

(٣٦) أنظر مرافعة الدكتور محمد صلاح الدين امام مجلس الدولة فى قضية اخطار الوفد (المصرى فى ١٤ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٧) أنظر محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٥٣ (المصرى فى ١١ يناير ١٩٥٣) ٠

(٣٨) دكتور طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى ص ٢٦٤ — ٢٦٥ (مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩) ٠

(٣٩) الأهــرام فى ١٣ يناير ١٩٥٣ ٠

(٤٠) نفس المصدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ٠

(٤١) أنظر المذكرة الايضاحية للمرسوم (الأهرام فى ١٨ يناير ١٩٥٣) ٠

(٤٢) أنظر تصريحات محمد فؤاد جلال وزير الارشاد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ (الأهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣) ٠

(٤٣) أنظر نص الدستور المؤقت فى الأهرام ١١ فبراير ١٩٥٣ ٠

(٤٤) جورج فوشيه : المرجع المذكور ٠

(٤٥) ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة : العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الأول للثورة ص ١٤ ٠

الفصل السابع

إنشاء هيئة التحرير

وحل جماعة الاخوان المسلمين

الفصل السابع

انشــاء هيئة التحرير وحـل جماعة الاخوان المسلمين

رأينا فى الفصل السابق كيف عدلت الثورة عن فكرة تسليم السلطة للبورجوازية المصرية القديمة الحـاكمة ، وقررت الاسـتمرار فى الحـكم ، وأخذت فى هـدم المؤسسات السياسية والدستورية للبورجوازية ، فاسقطت دسـتور ١٩٢٣ ، وحلت الأحزاب السـياسية ، وأصدرت القوانين اللازمة لحماية تدابير الثورة ، ووضعت السـيادة العليا فى الدولة فى يـد قائد الثورة بمقتضى دسـتور فترة الانتقال ، وأخضعت السـلطة التشريعية التى يتولاها مجلس الوزراء لرقابة مجلس قيـادة الثورة فى المؤتمر المشترك ، ثم ألغت نظام الحـكم الملـكى وأقامت نظام الحـكم الجمهورى مكانه .

وفى ذلك الحين ، كانت الثورة قد أخذت فى اقامة تنظيمها السـياسى ليسـد الفراغ الذى سينجم عن حل الأحزاب السياسية . فانشـات **هيئة التحرير** فى أواخر عام ١٩٥٢ ، واحتفلت بافتتاح فرعها الأول بالمنصورة فى أول يناير ١٩٥٣ ، وتلا ذلك افتتاح المراكز الاقليمية فى مديرية الدقهلية وفى المديريات المختلفة(١) . وفى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ، أى فى اليوم السابق على اذاعة قرار حـل الأحزاب السياسية مباشرة ، أذاعت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثـاقها وأهدافهـا القـومية ومنهـاجها فى السـياسة الداخليـة والخارجية(٢) . وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ أعلنت الثورة ميلاد هيئة التحرير رسـميا فى احتفال أقيم بمناسـبة مرور سـتة أشهر على حركة الجيش ، وكانت جريدة « **المصرى** » قد أعلنت قبل ذلك أنه انضـم الى الهيئة عدد من

الشخصيات المعروفة من المستقلين ورجال الهيئات والأحزاب المختلفة وأساتذة الجامعات المصرية الثلاث(٣) كما ذكرت «**الأهرام**» ان الهيئة اتصلت بالأحزاب العمالية الثلاثة ،وبكثير من نقابات العمـال وهيئاتهم لتوحيد صفوف العمال فى كتلة واحدة داخل الهيئة(٤) ٠

وبمقتضى التنظيم الداخلى لهيئة التحرير انقسم الأعضاء الى «منضمين» و « عاملين » و « منتسبين » ، وأدرج الفتيان الذين هم أقل من ١٨ عاما فى منظمات باسم منظمات الشـباب ٠ وانتخب جمـال عبد النـاصر سكرتيرا عاما للهيئة ، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق ، وحسن ابراهيم مراقبا عاما ، وابراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا ، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات ، وأحمد صبيح لادارة التنظيم ، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب ٠ وفى خلال عام ١٩٥٣ بلغ عـدد فروع الهيئة نحو ١٢٠٠ فرعا فى أنحـاء المديريـات والمحافظات(٥) ٠

وقد تضمن برنامج هيئة التحرير أن أغراضها التحرر من جميع أنواع الاسـتعمار ، واجـلاء القوات الأجنبية عن وادى النيـل ، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خـارجى ، ودعم الصـلات مع الشعوب العربية للوصـول الى تحقيق التعـاون الفعال بينها فى شـتى الميـادين ، وتعزيز ميثاق جـامعة الدول العربية ٠ وبالنسبة للميـدان الداخلى تضمن البرنامج « توجيه النظام الاقتصـادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسـائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشييد الصـناعات على نطاق واسع وتشـجيع اسـتثمار رءوس الأموال فيها » ، و« كفالة الحقوق والحريات الأسـاسية من النـاحيتين السـياسية والاجتمـاعية » ، و« تـامين المـواطنين ضـد البطـالة والمرض والعجـز والشيخوخة »(٦) ٠

ونلاحظ ان البرنامج كان متواضعا جدا بالنسبة لما استطاعت الثورة أن تنجزه بالفعل فى المجالين الخارجي والداخلي ، وعلى نحو يثير الدهشة ! فلا نجد فى البرنامج شيئا عن فلسطين ولا عن سياسة باندونج ولا عن قناة السويس ، بل ولا عن الثوره الاجتماعية ممثلة في الاصلاح الزراعى ، كما لانجد برنامجا محددا للعمال والفلاحين ٠ أى انه كان على العكس تماما من برنامج الوفد الذى نشره يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، والذى تحدث عن كل هذه الشعارات - كما مر بنا - فقد وصف الوفد نفسه فى برنامجه بأنه « هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية » ، وتحدث عن اقامة نظام اشتراكى اجتماعى » ، « ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية » - حتى ليكاد يصدق القول بأن الثورة كانت تطور أثناء حكمها برنامج الوفد وليس برنامج هيئة التحرير !

وهذا القصور فى برنامج هيئة التحرير مبعثه عدة أمور : **أولها** ، أن الثورة قامت بدون نظرية كما ذكرنا من قبل ، وظلت لفترة طويلة تعتمد على التجريب فى ممارسة الحكم ٠ **ثانيا** : أنها تحاشت عند تاليفها هيئة التحرير أن تكون هذه الهيئة شبيهة بالأحزاب القديمة ٠ فعندما سال احمد أبو الفتوح جمال عبد الناصر قبل قرار حل الأحزاب : لماذا تكونون هيئة التحرير ؟ الا ترى أن هذه الهيئة قد تدعو الأحزاب الى الشعور بأنها تقوم لتنافسها أو لتحل محلها ؟ ٠ أجاب عبد الناصر قائلا : « ان هيئة التحرير لا تعدو كونها هيئة يراد بها تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن » !(٧) ٠ ومعنى ذلك أنها لم تقم لتعبر عن مصالح طبقة معينة - وهو أساس تاليف الأحزاب - وبالتالى فلم تستهدف ببرنامجها أن يكون برنامج حكم ، وانما برنامج تعبئة ٠ **ثالثا** : أن الثورة فى ذلك الحين لم تكن قد اتقنت صنع الشعارات التى تطلقها الأحزاب لاجتذاب الجماهير حولها حتى

ولو كانت لا تنوى تحقيقها ، وانما كانت الثورة تخطو خطواتها فى الحقل التجريبى حسبما تتطلبه ظروف استمرارها فى الحكم ٠

على كل حال ، فيعتبر قصور برنامج هيئة التحرير فى مواجهة البرامج الليبرالية والاسلامية والاشتراكية الموجودة من قبل على المسرح السياسى المصرى فى ذلك الحين ، مسئولا لحد كبير عن موقف الجماهير أثناء الثورة المضادة التى كانت تتجمع نذرها فى تلك الأثناء ، والتى قادتها البورجوازية المخلوعة ٠

فى تلك الأثناء كانت سياسة الثورة فى الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم تقوم على التخلص أولا من حزب الوفد الذى كان يلح فى طلب استعادة الحكم ، ثم التحول بعد ذلك لتصفية اليسار واليمين ممثلا فى الشيوعيين والاخوان المسلمين ٠ ولقد رأينا كيف تم تنفيذ المرحلة الأولى بنجاح ، أما بالنسبة للمرحلة الثانية ، وفيما يختص باليسار ، فان الثورة قد اعتقلت فى يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ ، أى بعد ثلاثة أيام من حل الأحزاب ، ٤٨ شيوعيا من بينهم فتحى الرملى ومحمود سامى العدوى واسماعيل الهنيدى(٨) ٠ ثم مضت فى خطة اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم خلال عام ١٩٥٣(٩) ٠ وفى يوم ٢ مارس ١٩٥٤ وجهت ضربة كبرى للحزب الشيوعى المصرى باعتقال ٤١ من أعضائه فى طنطا وكفر الزيات وشبرا الخيمة(١٠) ٠

أما بالنسبة للاخوان ،ونظرا لما كانوا يتمتعون به من ضخامة التنظيم وقوته وتغلغله فى أعماق الريف ، بل وفى صفوف الجيش ، فان الأمر كان يتطلب معالجة من نوع آخر ٠ فقد عملت الثورة على تحييدهم عن طريق ابداء رغبتها فى اشتراكهم معها فى الحكم ، وحانت الفرصة لذلك حين تقرر اسناد رئاسة الوزارة الى اللواء محمد نجيب خلفا لعلى ماهر ، فقد عرضت الثورة

على المرشـد أن يشترك الاخوان في الوزارة الجديدة بثلاثة أعضـاء ، فقبل المرشد من جانبه هذا العرض ورشح ثلاثة هم : منير دلة ، وحسن العشماوي، ومحمود أبو السعود • كما اقترح حسن العشماوى اسم الشيخ أحمد حسن الباقورى ، وقد قبله عبد النـاصر وتحمس له • على أنه كان على المرشـد العام حسن الهضيبي أن يعرض الأمر على مكتب الارشـاد ، الذى له وحده حق البت فى هذه الأمور • ولكن المكتب رأى أن اشتراك الاخوان بهذا العدد القليل يقوى الثورة ويضعف الاخوان ، فقرر عدم الاشتراك في الوزارة(١١) •

رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الوزارة ، ولكن البـاقورى قبل الاشتراك فيها ، فاتخذ المكتب قرارا بفصله من هيئة الاخوان ، واكتفى بهذا الفصل ، فلم يهاجم الثورة ، والتزم موقف الحياد — وهو المطلوب • على أن الثورة مضت فى سياستها خطوة أخرى ، وذلك عن طريق ابعاد الاخوان عن المسرح السـياسى وحصر نشـاطهم في مجال الدعوة الاسـلامية والشئون الدينية وحـدها • فحين طلبت الثورة من الأحـزاب أن تقدم اخطـارات اعادة تكوينها ، قدم الاخـوان اخطارهم بوصـفهم حزبا سـياسيا • ولكن عبد النـاصر نصح لهم بالعدول عن ذلك والاكتفاء بممارسة دعوتهم الاسلامية بعيدا عن الحزبية والمعارك السياسية • وقد قبل الاخوان ذلك بعد خلافات داخلية ، وتم الاتفاق على أن تطلب وزارة الداخلية منهم تفسيرا عما اذا كانوا سيعملون على تحقيق أهدافهم عن طريق الحـكم والاشتراك فى الانتخابات ، على أن يكون رد الجماعة بالنفى ، حتى لا ينطبق عليها القانون(١٢) • وقد اعتقدت الثـورة أنها نجحت بذلك فى ابعاد الاخوان عن السـياسة وتوجيه نشاطهم الى الوجهة الدينية البحتة • ولكن هذا الظن لم يلبث أن خاب سريعا وعلى نحو أوجب الصدام •

فحين وجهت الثورة ضربتها الكبرى للاحزاب فى يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ ،

بقرار الحل ، واعتقلت الشيوعيين بعد يومين - أحس الاخوان المسلمون أن فرصتهم قد دنت ، اذ لم يبق من مؤيد للثورة فى الميدان غيرهم · لذلك ففى صبيحة يوم صدور قرار الحل ، وكما يقول بيان مجلس قيادة الثورة فى هذا الشأن ، حضر الى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى ومنير الدلة ، ودار بينهما وبينه حديث مير بدأه الاثنان بقولهما : « الآن ، وبعد حل الأحزاب ، لم يبق من مؤيد للثورة الا هيئة الاخوان · ولهذا فانهم يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من أن يردوا على كل أسباب التساؤل ! » وقد سألهما عبد الناصر عما هو الوضع المطلوب ، فأجابا بأنهما يقصدان الاشتراك فى الوزارة · فرد عليهما عبد الناصر قائلا : « اننا لسنا فى محنة ، واذا كنتم تعتقدون أن هذا الظرف هو ظرف المطالب وفرض الشروط ، فأنتم مخطئون » · فاقترحا عليه حلا آخر يشركهم فى الحكم من وراء ستار ، ويقضى بأن تتكون لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها ، واعتبرا هذا الحل « هو سبيلنا لتاييدكم ان أردتم التأييد »· ولكن جمال عبد الناصر اجابهما بأنه قد سبق أن قال للمرشد : « اننا لن نقبل الوصاية » ، وأنه يكررها اليوم مرة أخرى « فى عزم واصرار »(١٣) ·

وقد كان ذلك نقطة التحول فى موقف الاخوان ، فقد أدركوا بما لا يدع مجالا للشك ، أن الثورة تنوى الاستئثار بالحكم لا شريك لها فيه ، وأن الآمال التى عقدوها على توجيه مركب الثورة نحو تحقيق أهدافهم هى آمال خائبة لا سبيل لتحقيقها · فاخذوا عن طريق تصريحات المرشد يهاجمون الثورة وحكومتها فى الصحافة الخارجية والداخلية ، كما صدرت التعليمات شفويا الى هيئات الاخوان بأن يظهروا فى المناسبات التى يعقدها رجال الثورة بمظهر الخصم والتحدى ، ثم دفعوا بنشاطهم داخل قوات الجيش والبوليس ، كما صدرت التعليمات للعمال المنضمين للجماعة بالتغلغل فى

نقابات العمال والسيطرة عليها · حتى اذا ما كان يوم ١٢ ينـاير ١٩٥٤ ، عمدوا الى استعراض قوتهم داخل الجامعة بمناسبة الاحتفال بذكرى شـهداء القناة ، فحضروا ومعهم « نواب صفوى » الزعيم الايرانى ، حيث وقع صدام خطير بينهم وبين منظمات الشباب التابعه لهيئة التحرير ، أسفر عن عـدة اصابات وحريق سيارة · وعند هذا الحد قررت الثورة « ألا نكرر فى مصر مأساة رجعية باسم الدين » ، فأصدرت فى يوم ١٤ ينـاير ١٩٥٤ قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين ، واعتقلت فريقا كبيرا منهم على رأسه المرشد العام وزعماء الاخوان فى القـاهرة والأقاليم(١٤) ·

وبقرار حل جماعة الاخوان ، تكون الثورة قد ألبت عليها كافة القوى السياسية فى مصر : الوفد ، والأحزاب الصغيرة ، والشيوعيين ، والاخوان المسلمين · ولمـا كانت الليبرالية تهيىء لهذه القوى المناخ المناسب لممارسة نشاطها الذى منعت من مزاولته ، فلذلك سرعان ما تكتلت للدفاع عنهـا · وفى ذلك الحين كانت الظروف تهيىء لها القيام بثورة مضادة ناجحة ، بعد وقوع الانقسام بين الضباط الأحرار ، وتمرد اللواء محمد نجيب على الدور الذى كان يلعبه كواجهة لمجلس قيادة الثورة · وبذلك أصبح مصير الثورة مهددا بالفناء ·

حواشي الفصــل السابع :

(١) الأهــرام فى اول يناير ١٩٥٣ ·

(٢) نفس المصدر فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ·

(٣) المصرى فى ١٠ يناير ١٩٥٣ ·

(٤) الأهــرام فى ١٤ يناير ١٩٥٣ ·

(٥) أحمد عطية الله . قاموس الثورة المصرية ١٩٥٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٤) ·

(٦) أنظر برنامج هيئة التحرير (المصرى فى ٢٣ يناير ١٩٥٣) ·

(٧) حديث احمد ابو الفتوح مع جمــال عبد النــاصر فى المصرى ٩ يناير ١٩٥٣ ·

(٨) الأهــرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣ ·

(٩) فوشــيه ، جورج : جمــال عبد النــاصر فى طريق الوحدة والبناء ، تعريب نجدة هاجر وسعيد العز ص ١٤٠ (بيروت · منشورات المكتب التجارى ١٩٦١) ·

(١٠) المصرى فى ٧ مارس ١٩٥٤ ، الأهــرام فى ٨ مارس ١٩٥٤ ·

(١١) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ ·

(١٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٧٧ ·

(١٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل الاخوان المسلمين (الأهرام فى ١٥ ينــاير ١٩٥٤) ·

(١٤) نفس المصــدر ·

الفصل الثامن

إنقســـام الـــثـــورة

الفصل الثامن

انقســـام الثـــورة

تعتبر الانقسامات والصراعات الداخلية التى تعرضت لهـــا ثورة ٢٣ يوليو ، من الأمور المعتادة فى الثورات • وقد اعترف بها فى مناسبات عديدة كل من الرئيس الراحل جمـــال عبد النـــاصر ، والرئيس أنور السادات • ويرجع السبب فى هذه الانقسامات الى عاملين رئيسيين : العـــامل الأول ، ما قرره عبد الناصر من أن « الأفكار السياسية عند الضباط الأحرار كانت تختلف وتتفاوت وفقـــا لاختلاف الوسطين الاجتماعى والعائلى اللذين خرج منهما الضباط ، ثم وفقا لمزاج كل منهم الخاص »(١) • أما العامل الثانى ، فهو ان الضباط الصغار ، باعتبارهم قوة وطنية نبعت من أصول اجتماعية مختلفة تغلب عليهـــا البورجوازية الصغيرة بعـــد معاهدة ١٩٣٦ ، كانت تتوزعهم نفس التيارات والتنظيمات السياسية الوطنية الرئيسية التى كانت تتوزع القوى الوطنية فى الأربعينيات وهى : الليبرالية ، والاســـلامية ، والاشتراكية العلمية • وكان من الطبيعى أن تنشأ داخل محيط الضـــباط الصغار تشكيلات أو مجموعات تمثل هذه التيارات والتنظيمات • وعندما بدأ جمال عبد الناصر فى تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، قاده عدم انتمائه لأى حزب أو تنظيم معين خارج الجيش ، الى عدم التعصب لتيار فكرى أو سياسى معين ، كما قادته رغبته فى الاستفادة من كافة العناصر الثورية المخلصـــة بين المجموعات ، الى تكوين تنظيمه من عنـــاصر تنتمى لمختلف التيارات ، فكان تنظيم الضباط الأحرار على هذا النحو بمثابة جبهة(٢) •

على أنه بعد نجاح الثوره أخذت الايديولوجيات المختلفـة التي ينتمي اليها الضباط الاحرار ، تدفع بأصحابها نحو أهداف متشعبة . وقد بدأ أول خلاف - حسب روايه الرئيس السادات نفسه - حول نظام الحكم ، وهل يكون ديموقراطيا أو دكتاتوريا . وقد وقفت الغالبيه الساحقه من الضباط (٧ : ١) الى جانب الدكتاتوريه ، بينما أصر عبد الناصر على الديموقراطية ، وأعلن تنحيه عن رئاسه الهيئه التأسيسيه ثم رضخ لحكم الأغلبية بحكم علاقات القوى(٣) .

وفي الحقيقه أنه بعد قيام الثورة وخلع الملك كان هناك رأيان : أحدهما يرى دعوة البرلمان الوفدى المنحل ليباشر سلطته الشرعية . والآخر يرى عدم دستوريه هذا الاجراء . وقد استقر الرأى على استفتاء قسم الرأى بمجلس الدوله مجتمعا لهداية مجلس قيادة الثورة الى التصرف الدستورى السليم . فأفتى بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رأفت ، بعدم دستورية دعوة البرلمان(٤) . وكانت هذه الفتوى القانونية أخطر الفتاوى القانونية فى تاريخ مصر المعاصر ، لأنها حولت مسار ثورة ٢٣ يوليو ، ووضعتها على طريق الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار فى الحكم .

ومنذ ذلك التاريخ ، أخذت الأفكار السياسية والاجتماعية المتباينة للضباط الأحرار تتشعب بكل فريق الى وجهة مختلفة . ويمكن تمييز عدة مجموعات فى ذلك الحين ، أولاها وأقواها مجموعة عبد الناصر ، التى فرضت اتجاهها على المجموعات الأخرى ، وقادت الثورة وسط مختلف العقبات والعراقيل . وكانت الفكرة الأساسية فى ذهن عبد الناصر ومجموعته ، بعد أن نجحت في شق صفوف الأحزاب حول مسألتى التطهير والاصلاح الزراعى ، هو أن الوقت قد حان لهدم البناء القديم كله ، وتشييد بناء سياسى

واجتماعى واقتصادى حديث ينقل مصر لعهد جديد · ومن المحقق أن احساس عبد الناصر الغامض بأن دورا بطوليا ينتظره فى عملية بناء مصر الحديثة ، كان يقوده ويوجه خطوانه ويساعده على التغلب على جميع التيارات التى كانت تعالب مركب الثورة وتريد لها أن تنقلب على عقبيها · وقد أشار عبد الناصر الى هذا الاحساس فى كتابه « فلسفة الثورة » ، بقوله :

« لست أدرى لماذا أذكر دائما قصة مشهورة للشاعر الايطالى الكبير « لويجى بيراندللو » أسماها : ست شخصيات تبحث عن ممثلين · ان ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه · وان ظروف التاريخ أيضا مليئة بأدوار البطولة المجيدة التى لم تجد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه · ولست أدرى لماذا يخيل الى دائما ان فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به ·· »(٥) ·

أما المجموعات الأخرى داخل مجلس قيادة الثورة ، التى انقلب موقفها مع الخوف من قيام دكتاتورية عسكرية ، ومع تزايد المقاومة الشعبية للثورة ، فكانت ترى أنه يمكن احداث التغيير الاجتماعى ، واعادة البناء ، فى ظل الليبرالية ، ومع عودة القوى السياسية القديمة · ومن أجل ذلك وقفت هذه المجموعات تساند الليبرالية في وجه النزعة الدكتاتورية ، التى أخذت تقود غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة تحت تأثير المصالح الجديدة التى تأسست لهم في الادارة والحكم · واذا كان موقف رشاد مهنا من الليبرالية مفهوما ، لصلة النسب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، حتى لقد دفعه ذلك لمعارضة الاصلاح الزراعى(٦) ، فان موقف مجموعة الضباط اليساريين (يوسف صديق وخالد محيى الدين) كان متشابكا لحد كبير ، فقد تحمس خالد محيى الدين للنظام الليبرالى ، حتى لقد دعا الى أن يضمن الدستور لجميع المواطنين

« حرية الرأى والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين مع اخطار السلطات قبل ذلك بوقت كاف » . ولكنه فى الوقت نفسه هاجم المضمون الاقتصادى للنظام الليبرالى فكتب يقول : « ان النظام الاقتصادى الذى كان شعاره : « اتركه يعمل ، اتركه يمر » ، هذا النظام فى طريقه الآن الى الانقراض ، ويزحف بدلا منه نظام اقتصادى موجه ، أو اقتصاد منهجى يتوقى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة ، هذه الديموقراطية التى تحتم أن يكون الانتاج من الجميع وللجميع » . ثم أخذ يدعو الى « اخضاع الجهاز الاقتصادى الصناعى لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات الفردية الجشعة التى تتجه نحو الاحتكار »(٧) . والتناقض الأساسى هنا هو أن النظام الليبرالى ليس نظاما سياسيا فحسب ، وانما هو نظام اقتصادى فى الأساس يقوم على الحرية الاقتصادية ، وهو ما يتناقض مع الاقتصاد الموجه الذى تفرضه الاشتراكية ، كما يتناقض مع وجود الجيش فى الحكم .

ونعتقد أن هذا الموقف المؤيد لليبرالية من جانب الضباط اليساريين ، مسئول عن حرمان الثورة فيما بعد من عناصر كانت كفيلة باخصابها ، لأن عبد الناصر كان عليه أن يتخلص من كل من يوسف صديق وخالد محيى الدين مع عزمه على البقاء فى الحكم ، وهو ما قام به بالفعل .

ويعتبر موقف اللواء محمد نجيب من الليبرالية ذا طابع شخصى بالدرجة الأولى ، بمعنى انه يتصل بالصراع على السلطة بأكثر مما يتصل بالخلافات الايديولوجية . وقد كتب اللواء نجيب قصة حياته فى كتاب بعنوان : « مصير مصر » ذكر « مايلز كوبلاند » رجل المخابرات الامريكى ، - ان حقا أو باطلا - أنه كتب بقلم أحد الامريكيين هو « ليه وايت » ، بعد

أن حصل على موافقة نجيب على مشروع الكتاب ومكث فى القاهرة سنة من الزمن يمضى أثره فى أوقات طعـــامه ويشاركه فى العـديد من اجتماعاته ويخوض معه فى أحاديث ومناقشات طويله · وقد وصف « كوبلاند » الجانب الفلسفى من الكتاب بأنه لم يكن يعبر عن نجيب وانما كان يعبر بدون أى التباس عن « ليه هوايت » الذى كان يبدو وكأنه ليبرالى أصيب بخيبة أمل ولم يجد مصرفا لطاقاته منذ انتهاء الحرب الأهلية الأسبانية · وقد ذكر أن « ليه هوايت » حاول مره أن يجر اللواء نجيب الى احـــدى مقطوعات حكمه البالغه وسرعان ما ظهرت له الحقيقة وهى أن نجيب ليس لديه « حتى فكرة بسيطة عما كان يتكلم فيه » !(٨) ·

وكان هناك سبب هام دفع عبد الناصر وزملاءه الى اختيـــار نجيب ، هذا السبب هو أن نجاح الثورة كان يتطلب وجود قائد كبير معروف عـــلى رأسها يمكنه أن يحظى بولاء الضـــباط الكبار الآخرين القائمين عـلى فرق الجيش والوينه المختلفة · وبعد نجـــاح الثورة برزت مشكلتان : المشـكلة الأولى ، وهى خاصـــة بالضباط الأحرار ، مشـكلة التخلص من نجيب · والمشكلة الثانية ، وهى خاصة باللواء نجيب ، مشكلة التخلص من الضباط الأحرار · وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فلم يكن الأمر بالسهولة المطلوبة ، بعد أن انقلب اللواء نجيب بين يوم وليلة الى بطل قومى وطنى يحظى بعبادة الجماهير له كما يحظى باحترام العالم الخـــارجى ، ثم ان الأمر كان يتعلق بتماسك الثورة أو تفككها · أما بالنسبة للأمر الثانى فهناك دليل قوى على أن حاجة الضباط الأحرار للتخلص من نجيب قد نشأت كرد فعـل لحاجـة نجيب الى التخلص من الضباط الأحرار · فقد قبل عبد النـــاصر وزملاؤه زعامة نجيب وأولوه احترامهم وتقديرهم واعتبروه أبا ، وأصدروا تعليماتهم الى الصحف بعدم ذكر اسم أى واحد منهم حتى تظل الأضواء مسلطة عـــلى اللواء نجيب وحده · ولكن جملة عوامل دفعت باللواء نجيب الى تصـــفية

الثورة :

أولا : ان الضباط الأحرار فى مجلس قيادة الثورة كانوا هم حكام مصر الفعليون ، فقد كان مجلس قيادة الثورة هو الذى يتخذ القرارات باغلبية الأصوات ، وهو الذى يبسط هيمنته على البلاد . بينما كان اللواء نجيب يمارس زعامته من الناحية الشكلية وحدها .

ثانيا : ان اللواء نجيب ، باعتباره رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ، كان بحكم هذه المناصب الخطيرة يتحمل المسئولية عن كل قرار يتخذه الضباط ، بينما كانت مشاركته فى صنع القرار أقل بكثير من المستوى العظيم للمسئولية المترتبة على صدوره .

ثالثا : ان اللواء نجيب ، وقد أدهشته عبادة الجماهير له ، لم يلبث أن اعتقد أنه الزعيم الحقيقى للثورة ، فأراد أن يلبس الشكل المضمون ، ويستولى على الصلاحيات التى تمكنه من ممارسة الحكم ممارسة فعلية . ولما كانت مثل هذه الصلاحيات على النحو الذى تضمنه الدستور المؤقت وقوانين حماية تدابير الثورة ، تجعل من الرجل على الفور دكتاتورا فعليا ، وهو أمر كانت تنكره عليه بقية المجموعة فى مجلس الثورة ، فلذلك رأى اللواء نجيب أن البديل الوحيد هو عودة الديموقراطية الليبرالية ، حيث كان يمكنه فى ظل هذا النظام أن يحظى بتأييد جميع زعماء العهد القديم ويبقى رئيسا للجمهورية لأى عدد من السنين .

وهذا هو السبب في أن اللواء نجيب انقلب من مهاجم شديد الوطأة على الأحزاب في الأشهر الأولى للثورة ، حتى اعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » ، الى مدافع عنها شديد البأس فى مارس ١٩٥٤ . كما أن هذا هو السبب فى أنه أصبح يستقطب اليه كافة القوى السياسية القديمة التى

رأت أنها تستطيع بواسطته تحطيم سلطة مجلس قيادة الثورة ، وتصفية الثورة ، وسارعت الى اتخاذه مرتكزا قويا للثورة المضادة .

وقد برزت مشكلة التخلص من اللواء نجيب فى مجلس قيادة الثورة منذ منتصف عام ١٩٥٣ ، عندما اقترح - على حد قوله فى كتابه : « مصير مصر » - « أن يفسح لى جمال عبد الناصر المجال كيما أصرف الأمور لسنوات معدودة الى أن يكتسب الخبرة الضرورية له كيما يخلفنى فى الحكم . ولقد أكدت له أننى سوف أستقيل عند ذلك لمصلحته بكل سرور ، والا - كما قلت له - فاننى مضطر الى الاستقالة فى الحال ، حتى ولو تسبب ذلك فى احداث أزمة » .

وكانت الطلبات التى تقدم بها اللواء نجيب - حسب بيان مجلس قيادة الثورة فى شأن استقالته - أن تكون له سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجتمع عليه أعضاء المجلس ، وأن يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم . أى انه طالب اجمالا بسلطة فردية مطلقة(٩) .

وكان رد مجلس قيادة الثورة على هذه الطلبات أن أخذ يباعد بين اللواء نجيب وبين السلطة عن طريق التجاهل المتعمد(١٠) . وعند ذلك آثر اللواء نجيب أن ينتقل الى المعسكر الآخر : معسكر القوى السياسية المضروبة والمعادية للثورة .وكان عربون التقارب الطبيعى هو تبنى قضية الديموقراطية الليبرالية . فقد اكتشف اللواء نجيب ضرورة عودتها فى ذلك الحين ، بعد أن كان قد وافق على ارجائها لمدة ثلاث سنوات فى يناير عام ١٩٥٣ . وسنحت الفرصة له للضغط على مجلس قيادة الثورة حين اتخذ المجلس قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٥ يناير ١٩٥٤ ، وهو القرار الذى

صدر دون استشارته كما يقول « فوشيه »(١١) ٠ فقد تدعم المعسكر المعادى للثورة بهذا القرار وأصبح يضم كافة القوى السياسية فى مصر ٠ وعنـــد ذلك ، وبعد شهر واحد ، وضـــع اللواء نجيب مجلس قيادة الثورة بـين خيارين : اما عودة الحياة النيابية ، واما قبول استقالته ٠ وقد قبل مجلس قيادة الثورة التحدى ، وقبل استقالة اللواء نجيب فى جلســة عاصفة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة ٠

حواشى الفصل الثامن :

(١) فوشيه المرجع المذكور ص ٧ — ٨ ٠

(٢) أنظر المحاولة الجديدة لكتابة قصة الضباط الأحرار لأحمد حمروش « قصة عبد الناصر مع الضباط الأحرار » (روز اليوسف فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧١) ٠

(٣) خطاب الرئيس أنور السادات يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ (الأهرام فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ ٠ أنظر أيضا للرئيس السادات : « يا ولدى هذا عمك جمال » ، حديثى مع خالد محيى الدين يوم ١٤ فبراير ١٩٧٥ ٠

(٤) أنظر حديث القائمقام يوسف صديق المصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ٠

(٥) جمال عبد الناصر : فلسفة الثوره ص ٦١ — ٦٢ (سلسلة اخترنا لك عدد ٣ مايو ١٩٥٣) ٠

(٦) صلاح سالم . « من هو رشاد مهنا » (التحرير فى ٢٥ فبراير ١٩٥٣) ، « لماذا عين رشاد مهنا وصيا على العرش » (١١ مارس ١٩٥٣) ٠

(٧) أنظر خالد محيى الدين « الأمة مصدر السلطات » (مجلة التحرير فى ١٤ يناير ١٩٥٣) ، « الطريق الى ديموقراطية اقتصادية » (نفس المصدر فى ١١ مارس ١٩٥٣) ، « النقابة مدرسة السياسة » (نفس المصدر فى ٨ ابريل ١٩٥٣) ٠

(٨) مايلز كوبلاند . لعبة الأمم ، تعريب مروان خير (بيروت الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠) ٠

(٩) بيان مجلس قيادة الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ (الأهرام فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤) ٠

(١٠) توم ليتل : المرجع المذكور ٠

(١١) فوشيه ٠ المرجع المذكور ص ١٤١ ٠

الفصل التاسع

معركة الليبرالية الأخيرة

(الجولة الأولى)

الفصل التاسع

معركة الليبرالية الأخيرة

الجـــولة الأولى

قدم اللواء محمد نجيب استقالته تحت شعار عودة الحياة الديموقراطية فهل كانت الثورة ترفض عودة الحياة الديموقراطية اطلاقا · أم كان الخلاف حول نوع هذه الحياة الديموقراطية التى تعود الى مصر ؟! · يبدو أن مجلس قيادة الثورة كان ، منذ أن أخذ يتزايد ضغط اللواء نجيب عليه فى أواخر عام ١٩٥٣ ، قد بدأ يفكر جديا فى اعادة الحياة الديموقراطية ، ولكن بشكل يختلف عما كان سائدا قبل الثورة · ففى خلال الأشهر الثلاثة السابقة على الأزمة ، أجرى المجلس اتصالات موسعة مع عدد كبير من السياسيين القدامى بلغ عددهم نحو سبعين · وعندما أثار أحد المراسلين مسألة هذه الاتصالات مع صلاح سالم بعد استقالة نجيب ، وساله عن حقيقـــة أسبابها ، أجاب بأنها كانت « بشأن تشكيل لجنة استشارية تضم عددا كبـــيرا من رجالات البلد لتقديم المشورة فى الخطوات التى تتبع لاعادة الحياة النيابية والموضوعات الأخرى الحيوية التى تهم البلاد » · وأضاف صلاح سالم أن جدول أعمـــال جلسة المؤتمر المشترك يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ١٩٥٤ ، كان يشـــمل بحث هذا الموضوع وبقية الخطوات التى تسبق اعادة الحياة البرلمـــانية · وأنه لولا الظروف المؤلمة (استقالة نجيب) التى حدثت ، لتقرر فى هذه الجلسة كل الموضوعات المذكورة(١) ·

ولمـا كانت الاستقالة التى قدمها اللواء نجيب هى خاصة بعودة الحياة

البرلمانية ، وكان جدول أعمال جلسة المؤتمر المشترك فى ذلك اليوم يشمل بحث هذا الموضوع ، فيبدو أن سبب قبول استقالة محمد نجيب فى ذلك اليوم هو أن الخلاف كان يدور فى الحقيقة حول نوع الحياة البرلمانية التى تعود : هل هى تلك الحياة النيابية نفسها التى كانت سائدة قبل الثورة ، أم أنها نوع صورى يكفل عدم رجوع القوى السياسية القديمة ، ويضمن استمرار مسيرة الثورة ـ نوع كذلك الذى اتخذه مجلس قيادة الثورة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد ضرب القوى الديموقراطية والتقدمية (تشكيل مجلس وطنى استشارى) أو نوع كذلك الذى قام فى مصر على أساس دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ .

على كل حال ، فان تقديم اللواء نجيب استقالته تحت شعار عودة الليبرالية ، كان بمثابة اشارة البدء للقوى الليبرالية المضادة للتحرك والعمل . وكانت هذه القوى تنقسم الى قسمين :

١ ـ الأحزاب الليبرالية ، وتضم الوفد وأحزاب الأقلية ، وكانت المحنة قد علمتها كيف تنسى خلافاتها وتتضافر ضد الثورة فى جبهة متحدة .

٢ ـ الشيوعيون ، وكانوا ينقسمون فى ذلك الحين الى أربعة تجمعات رئيسية :

(أ) الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حديتو) .

(ب) العمال والفلاحون .

(جـ) الحزب الشيوعى المصرى .

(د) نواة الحزب الشيوعى المصرى .

٣ ـ الاخوان المسلمون : وكان الموقف التقدمى الذى اتخذه الاخوان من المسألة الزراعية وتحمسهم لمشروع الاصلاح الزراعى ، وتنديدهم

بالملكيات الكبيرة « التى أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وصيرتهم الى حال أشبه بحـال الأرقاء » قـد دعمت شعبيتهم وقربتهم من الشيوعيين ٠ وان كان كل من الطرفين المتباعدين أيديولوجيا يعتقد أنه الوريث الوحيـد للقوى الليبرالية القديمة التى قامت الثـورة بتصفيتها لصالحه ٠ وكانا قد دخلا فى مرحلة تحالف تكتيكى ضـد الثورة ٠ وسنرى أن هـذين الطرفين كانا أسبق فى التحرك ضد الثورة من القوى البورجوازية القديمة ! ٠

وقد بدأ أول رد فعل لاستقالة اللواء نجيب من جانب الفريق المؤيد لعودة الليبرالية داخل مجلس قيادة الثورة ٠ واستطاع الجنـاح اليسارى منه ـ دون خوض فى تفصيلات كثيرة(٢) ـ أن يحرك القـوات الموالية له فى سلاح الفرسان ويهدد الثورة بأكبر خطر واجهته الى ذلك الحين ٠ ولكن عبد النـاصر استطاع بفضل دهائه أن يخمد هذه الفتنة قبل أن تتحول الى قتال مسلح ، فقد سارع بنفسه ليحاج الضباط ويسعى لاقناعهم بأن القوى السياسية القديمة سوف تعود حتما لتولى الحكم وستخون مبادىء الثـورة وتصفى انجازاتها ٠ ولكن الضباط تحت خوف انحراف الثورة الى دكتاتورية عسكرية تحل محل أوتوقراطية فاروق تمسكوا بضرورة عودة اللواء نجيب الى رئاسة الجمهورية وعودة الحيـاة النيابية ٠ ولـما كان التمسك بالرأى المضاد يهدد بتحويل النزاع الى قتال مسلح كـما ذكرنا ، فقـد استجاب عبد الناصر لهذين المطلبين ، بصفة المناورة أغلب الظن ، حتى يملك الوقت الكافى لاستعادة قيادة الثورة ٠

فقد أعلن لضـباط سلاح الفرسان ان مجلس قيادة الثورة قرر عودة محمد نجيب ، وتنحى مجلس قيادة الثورة ، وعودة الضباط الى ثكناتهم ، وتولى خالد محيى الدين رياسة الوزارة ، وعودة الحياة النيابية ٠

على أن نبأ تصفية الثورة أثار ثائرة ضباط الصف الثانى من الضباط الأحرار ، فاجتمعوا تحت قيادة البكباشي أحمد أنور ، قائد البوليس الحربى، والصاغ مجدى حسنين ، وقائد الجناح وجيه أباظة ، واليوزباشية كمال رفعت ، وحسن التهامي ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى ، والصاغ سعد زايد . وتوجه بعض ضباط المدفعية المضادة للدبابات ، وحاصروا سلاح الفرسان، وقلبوا الموقف رأسا على عقب ، وبدلا من أن يواجه خالد محيى الدين مهمة تاليف الوزارة ، وجد نفسه يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال أو الابعاد خارج القطر ، بينما كان محمد نجيب يواجه الاعتقال أيضا .

على أنه فى ذلك الحين كانت تتحرك جموع شعبية هائلة من الاخوان المسلمين والوفديين والشيوعيين والاشتراكيين ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية ، بينما كان ضباط الاسكندرية يدلون بأصواتهم فى صف اللواء محمد نجيب . فعادت كفة الميزان تترجح لصالح الليبرالية ، واضطر عبد الناصر الى الموافقة على اصدار بيان فى السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه : **أن المجلس قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة الى رياسة « الجمهوريه البرلمانية المصرية » . وقد رد اللواء نجيب على هذه الدعوة بكتاب وجهه الى مجلس قيادة الثورة قال فيه : « قبلت رياسة الجمهورية البرلمانية »(٣) . وهذا يوضح مدى الخطأ الذى وقع فيه جمهرة الكتاب والمؤرخين دون استثناء الذين عالجوا هذه النقطة ، سواء أكانوا مصريين أم اجانب(٤) .**

وفى خطاب محمد نجيب فى ميدان عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ذكر أن الاتفاق بينه وبين مجلس الثورة قام على أساس النقاط الآتية :

١ ــ تاليف جمعية تاسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة تؤدى وظيفة البرلمان مؤقتا وتراجع نصوص الدستور بعد أن يتم وضعها .

٢ — اجراء انتخابات بعد ذلك لاعادة الحياة النيابية فى مدى أقصاه نهاية فترة الانتقال(٥) وكانت فترة الانتقال قد أعلنت فى ١٧ يناير ١٩٥٣ لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦(٦) ٠

ويعتبر غلبة عناصر الاخوان المسلمين على عناصر الوفد واحزاب الأقلية فى هذه المظاهرات التاريخية ، التى وقعت فى يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ دليلا على أن الضربة التى أصابت البورجوازية الزراعية الكبيرة ، والخوف الذى كانت تحس به الرأسمالية المصرية ، وحل الأحزاب التقليدية واعتقال قادتها وتقديمهم للمحاكمة — كل ذلك كان له تأثيره فى شل مقدرة هذه القوى على العمل ، وجعل اشتراكها فى الجولة الأولى من الثورة المضادة محدودا للغاية ٠

يدل على ذلك المقارنة بين عدد المعتقلين المنتمين لمختلف الأحزاب فى مظاهرات ٢٨ فبراير ١٩٥٤ — فقد بلغ عدد المعتقلين من الاخوان ٤٥ ، ومن الوفد ٥ ، ومن الشيوعيين ٤ ، ومن حزب أحمد حسين الاشتراكى ٢٠(٧) ٠ أى أن عدد المعتقلين من الوفديين كان يساوى تقريبا عدد المعتقلين من الشيوعيين ، وكان يعادل ربع عدد المعتقلين من حزب أحمد حسين الاشتراكى، كما كان يعادل ١ : ٩ من الاخوان المسلمين ٠ وهو أمر لا يتناسب مع الحجم الفعلى لجماهير الوفد بالمقارنة مع جماهير الأحزاب الأخرى ٠

ومن المحقق أن التنظيم الدقيق الذى كانت تتمتع به جماعة الاخوان المسلمين وجماعات الشيوعيين كان له تأثيره فى سرعة تعبئتها لجماهيرها والدفع بهم فى مواجهه الثورة عندما سنحت الفرصة ٠ فمع أن عدد الشيوعيين — كما وصفهم جمال عبد الناصر فى ذلك الحين — « لم يكن كبيرا ! » ، الا انهم كانوا — على حد قوله — « منظمين تنظيما جيدا »(٨) ٠

وكان التقارب بين الاخوان المسلمين والشيوعيين قد وقع لأول مرة فى معسكرات الاعتقال قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وأصبح كثير من الشيوعيين على مودة مع بعض قادة الاخوان المسلمين · وظهر هذا التقارب فى أعقاب الثورة · فقد وقف سيد قطب فى مؤتمر الاخوان الصحفى بشأن المسجونين السياسيين فى أغسطس ١٩٥٢ يطالب للشيوعيين « بالحرية كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان » · ووصفهم فى هذا المؤتمر بأنهم « من الشرفاء الذين ينبغى أن نقارعهم الرأى بالرأى والحجة بالحجة ، ولا نلقاهم بالحديد والنار »(٩) ·

على أن حوادث كفر الدوار ، التى وقعت بعد ثلاثة أيام فقط من مؤتمر الاخوان المسلمين ، لم تلبث أن انتكست بالعلاقات بين الفريقين · فقد تملكت الريبة الاخوان فى أن الشيوعيين كان لهم ضلع فى هذه الحوادث التى قام بها العمال ، فسارع سيد قطب الى كتابة مقال نشر بجريدة « الأخبار » القاهرية هاجم فيه أولا الرجعية ممثلة فى « الاقطاعيين » و « المستغلين » و « الاستعماريين » ، ثم انتقل الى مهاجمة الشيوعيين متهما اياهم بأنهم « انضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » · وقال ان دعاة الشيوعية « لا يعنيهم أن يصل الخير الى الشعب · وانما يعنيهم أولا وبالذات أن تنتصر الشيوعية · وهم كانوا يجدون فى عهد الطغيان والفساد تربة صالحة لنمو البذرة الخبيثة ، لأنها لا تنبت الا فى المستنقعات · فما أن بدا أن عهدا من التطهير والاصلاح والعدالة قد طلع فجره ، خافوا على البذرة الخبيثة ألا تجد المستنقع ، فانضموا الى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد » · ثم استطرد قائلا انه « لم يكن غافلا عن طبيعة الفكرة الشيوعية ، ولا عن اتجاهها الأصيل ، ولكنى كنت أحترم الضمير البشرى عن أن يكون من الدنس الى حد أن يحارب عهدا كالعهد الذى أشرق فجره منذ أيام ··

ولكن كم يخطىء الانســان فى تقدير مدى الدس الكامن فى بعض قلوب الناس » !(١٠) ٠

على أن تطور العلاقات بين الاخوان المسلمين والثورة لم يلبث أن دفع بالاخوان وبضميرهم البشرى الى الوقوع فى نفس « الدس » الذى اعتقد سـيد قطب أن الشـيوعيين وقعوا فيه : « دس » محاربه العهد الجديد وبلغت محاربة الاخوان المسلمين دروتها على النحو الذى أدى بالثورة الى اصــدار قرارها بحــل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤ ٠ وعند ذلك عادت العلاقات بين الاخوان المسلمين والشيوعيين الى مرحله التقارب من جديد ٠

ففى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ أدلى القائمقام يوسف صديق ، المعروف بميوله الماركسية بحديث للصحف أبرز فيه تصريحا أدلى به « الهضيبى » قال فيه « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين ، وانه لا مانع لديه من أن يكون لهم حزب ظاهر ، وان الاسـلام كفيل بضمان سـلامة الطريق التى تسلكها البلاد » ٠ وقد ساق القائمقام يوسف صديق هذا الحديث للتدليل على أن « الشيوعيين » الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا أردنا الهرب من الواقع ، وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين »(١١) ٠

على كل حال ، فقد نجحت المظـاهرات والاضـطرابات التى أطلقتها جبهة الاخوان والشيوعيين والاشتراكيين والوفديين ، لمناصرة اللواء نجيب ، وما أثارته من ردود فعــل فى البورجوازية الكبيرة بجميع أجنحتها ، فى تثبيت النصر الذى أحرزه اللواء نجيب بصــفة مؤقتة ٠ ففى يوم ٤ مارس ١٩٥٤ ، اجتمع مجلس قيــادة الثورة حيث قرر اتخاذ الاجراءات « الفورية » لعقــد جمعية تاسيسية « تنتخب عن طريق الاقتراع العــام المباشر » على أن تجتمع

خلال شــهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمان : الأولى ، مناقشــة مشروع الدستور الجديد واقراره • والثانيه ، القيام بمهمة البرلمــان الى الوقت الذى يتم عقــد البرلمــان الجديد وفقا لأحــكام الدســـور الذى ســـتقره الجمعيــة التأسيسية • وحتى تجرى الانتخابات للجمعيه التأسيسيه فى جو تسوده الحرية التامة ، قرر مجلس قيــادة الثورة أن تلغى الأحــكام العرفيه قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر • كما قرر أيضا الغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من يوم ٦ مارس ، فيما عــدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى • ثم أعلن جمــال عبد النــاصر أنه قد تحدد يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ لعقد الجمعية التأسيسية(١٢) •

كانت هذه القرارات تمثل تنازلا من الثورة للمطالب الجماهيرية أكبر مما أعلنه محمد نجيب يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٣ • فقد نصت على أن تكون الجمعية التأسيسية عن طريق «الاقتراع العام المباشر» ، بينما كانت النقاط السابقة التى أعلنها اللواء محمد نجيب تقضى « بتأليف » جمعية تأسيسية تمثل كافة هيئات الشعب المختلفة • كما حددت القرارات الأخيرة موعد اجتماع الجمعية التأسيسية فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، ولم تنص النقاط السابقة على موعد محدد • كذلك أغفلت القرارات الأخيرة ذكر الموعد الذى حددته النقــاط الســابقة كحد أقصى لعودة الحيــاة النيابية ، وهو « نهاية فترة الانتقال » • ذلك أن فترة الانتقــال كانت تنتهى فى ١٦ يناير ١٩٥٦ — أى بعد عامين من ذلك التاريخ — ولعل بسبب طول هذه الفترة الباقية أن كان هذا الاغفال •

على أن أخطر التنــازلات التى قدمتها الثورة ، والتى تضــمنتها هذه القرارات ، هو قرارها بالغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عــدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى ، ووعدها بالغاء الأحــكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية (حددت لهذا الالغاء يوم ١٨ يونية

١٩٥٤) . فقد هيأ هذا القرار لجميع القوى السياسية في مصر الفرصة كاملة لكشف مواقفها واتجاهاتها المعادية للثورة بشكل سافر وصريح لا مواربة فيه . ولكنه ، من جانب آخر هيأ للثورة نافذة عريضة نطل منها على القوى المعارضة لها بعد أن نزعت عن وجهها نقاب النفاق والخوف ، وأخذت تجاهر بالخصومة والعداء في معركة كانت تحس بأنها المعركة الأخيرة .

وعلى كل حال ، فقد بدا أن الثورة قد ألقت عصا الاستسلام ، حين اجتمع المؤتمر المشترك (المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء) يوم ٨ مارس ١٩٥٤ ، ورأى أن التعديلات التي طرأت على منصب كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والتي كانت ثمرة الأحداث التي اجتازتها البلاد في الأيام القليلة السابقة ، قد وجب أن يزال كل أثر لها بعد أن انطوت صفحة هذه الأحداث . « ولهذه الأسباب » - كما صرح صلاح سالم في البيان الذي ألقاه في هذا الشأن - « قدم رئيس مجلس الوزراء البكباشي جمال عبد الناصر الى مجلس قيادة الثورة رغبته في أن تعود الأوضاع الى سابق عهدها . وعلى ذلك قرر مجلس قيادة الثورة اسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، بجانب منصب رئاسة الجمهورية.. الى اللواء أركان حرب محمد نجيب »(١٣) .

وبعودة جميع السلطات ليد اللواء محمد نجيب الذي أصبح مرتكزا لجميع القوى السياسية الديموقراطية والتقدمية ، بدأت الجولة الثانية في معركة الليبرالية الأخيرة .

حواشي الفصـل التاسع :

(١) أنظر تصريحات صلاح سالم في الأهرام ٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢) فوشسيه . المرجع المذكور ص ١٤٢ وما بعدها ، ولتن وين : عبد الناصر ، قصة البحث عن الكرامة ص ١١٩ وما بعدها (بيروت دار العلم للملايين) ٠

(٣) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة والكتب المتبادلة بينه وبين اللواء محمد نجيب بشأن عودته الى رياسة الجمهورية (الأهرام في ٢٨ فبراير ١٩٥٤) ٠

(٤) على سبيل المثال ، فان فوشسيه (ص ١٤٥) يعتقد أن اللواء نجيب قد فاجأ عبد الناصر وأحرجه حين وعد في خطابه يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ في ميدان عابدين بعودة الحياة النيابية ، وانه لم يكن في استطاعة عبد الناصر أن يحتج على هذا الوعد ! ٠ كما أن « توم ليتل » قد أورد معلومات غير صحيحة عن المصالحة لا تتفق مع ما ورد في بيان مجلس قيادة الثورة بخصوص دعوة نجيب الى رئاسة الجمهورية وما جاء في خطاب اللواء نجيب يوم ٢٨ فبراير بخصوص نقاط الاتفاق التي عاد على أسسها الى الحكم ٠ فقد ذكر أن اللواء نجيب تلقى بلاغين من مجلس قيادة الثورة للتوقيع عليهما فوقع عليهما معتقدا ان شروطه قد قبلت ، ولم يعلم الا بعد اذاعة بلاغ مجلس قيادة الثورة مع رسالتيه من راديو القاهرة في صباح ٢٨ فبراير بأن هذه الشروط لم تقبل كاملة فيما يختص برئاسة الوزارة التي كان يشترط اسنادها الى خالد محيي الدين ٠ وهذا الكلام يتناقض مع ما ذكره « ولتن وين » من انه كان من شروط عودة محمد نجيب أن يكون عبد الناصر رئيسا للوزراء ، وأن محمد نجيب قبل هذا الشرط بسرور (ص ١١٩) ٠ أما ما أورده الرافعي في معالجته لهذه النقطة فهو غير دقيق وناقص وحافل بالأخطاء (ثورة ٢٣ يوليو ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ص ١١٧ — ١١٨ — مكتبة النهضة ١٩٥٩) ٠

(٥) خطاب اللواء نجيب في عابدين يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٤ (الأهرام أول مارس ١٩٥٤) وقد ذكر فيه أن هذه القرارات هي « أساس » الاتفاق بينه وبين مجلس قيادة الثورة ٠

(٦) أنظر الأهرام ١٧ يناير ١٩٥٣ ٠

(٧) المصري في ٣ مارس ١٩٥٤ ٠

(٨) تصريحات جمال عبد الناصر لوكالة « أنسا » للأنباء الايطالية (المصري في ٢٢ مارس ١٩٥٤ ٠

(٩) سيد قطب : « حركات لا تخيفنا » مقال بجريدة الأخبار القاهرية في ١٥ أغسطس ١٩٥٢) ٠

(١٠) نفس المصدر ٠

(١١) حديث للقائمقام يوسف صديق المصري يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(١٢) بيان جمال عبد الناصر عن قرارات مجلس قيادة الثورة (الأهرام ٦ مارس ١٩٥٤) ٠

(١٣) أنظر بيان صلاح سالم وزير الارشاد يوم ٨ مارس ١٩٥٤ (الأهرام ٩ مارس ١٩٥٤) ٠

الفصل العاشر

معركة الليبرالية الأخيرة

(الجولة الثانية)

الفصل العاشر

معركة الليبرالية الأخيرة
الجولة الثـانية

كان على أثر صـدور قرارات مجلس قيـادة الثورة فى ٤ مارس ١٩٥٤ ان أخذت القوى السياسية والاجتماعية القديمة تتأهب لاسـتلام السلطة ، كما أخذ مجلس قيـادة الثورة أيضا من جانبه يعد نفسه لمواجهة الحيـاة السياسية الجديدة فى ظل الحيـاة النيـابية • ولمـا كانت الثورة قد حلت الأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ ، كما صادرت أموالها ، فقد كان واضـحا بعد قرارات مجلس الثورة بعـودة الديمـوقراطية الليبرالية ، ان الأحزاب القديمة سوف تعود الى الظهور من جديد ، وهـذا ما فهمته هذه الأحزاب على كل حال • فعلى الرغم من أننا لا نجد فى البيانات التى ألقاها جمـال عبد النـاصر أو صلاح سالم أو محمد نجيب أثناء الأزمة اشارة ما الى السـماح بعودة الأحزاب ، الا أن أحمد أبو الفتح ، عندما كتب يرحب بقرارات مجلس قيـادة الثورة ، أدرج هذه المسـألة بين القرارات ، فكتب يقول : « أعلن المسـئولون عن : اطلاق حرية الصحـافة ، ورفع الرقابة على الصحف ، وانتخاب جمعية تاسيسية تراجع الدسـتور وتعتمده ، وأن الأحزاب السياسية ستعود ، وأن الحياة الديموقراطية الصحيحة بات من الحق عودتها »(١) •

على أن المشـكلة التى برزت فى ذلـك الحين هى كيفية اعادة الحيـاة الحزبية • هل تعود الأحزاب باسمائها القديمة وبأشكالها القديمة وبتشكيلاتها

القديمة ، أم تتكون أحزاب جديدة تماما ، أم تعود الأحزاب القديمة وتتكون الى جانبها أحزاب جديدة ؟ • حول هذه المسألة دارت مناقشات ممتعة اشترك فيها أطراف من قيادة الثورة ومن رجال القانون ومن الأحزاب وغيرهم •

فقد كان من راى **خالد محيى الدين** أن الأحزاب القديمة « قد أدت رسالتها ، وانتهت مهمتها ، وأن الشعب الآن يريد أحزابا تتقدم له ببرامج جديدة » • وانطلاقا من هذه الفكرة فلم يكن يرى أى خطر من عودة هذه الأحزاب التى - كما كان يعتقد - قد فقدت جماهيرها • وكان من راى خالد أن « رجال الثورة سيكونون أكثر شعبية من الزعماء القدامى ، لأن الحائل الوحيد الذى كان بينهم وبين الشعب ، وهو ما ظنه الشعب من ان اتجاهاتهم دكتاتورية ، قد تلاشى ، ولهذا فسيمنحهم الشعب ثقته(٢) •

اما **الدكتور السنهورى والدكتور السيد صبرى** ، فقد أبديا رأيهما بضرورة تكوين أحزاب جديدة تماما • على أن الخلاف دار بينهما حول الأساس الذى تقوم عليه هذه الأحزاب ، هل يكون أساسا سياسيا أم اقتصاديا ؟ فبينما كان الدكتور السنهورى يرى أن تتألف ثلاثة أحزاب على النحو الآتى : الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وحزب الأحرار الديموقراطى ، وحزب اليمين (والأساس الغالب هنا سياسى) - فقد اعترض الدكتور السيد صبرى على هذا الرأى « لعدم ضبط الفوارق بين أهداف هذه الأحزاب » ، ورأى أن تقوم هذه الأحزاب الجديدة على النحو الآتى : حزب يمين ، ويمثل الاتجاه الرأسمالى ، وحزب يسار ، ويمثل الاتجاه الاشتراكى ، وحزب الوسط ، ويمثل الطبقة الوسطى ، ويماثل - فى رأيه - حزب الأحرار فى النظام الانجليزى(٣) •

على أن الأحزاب القديمة لم تكن من رأى اجراء أى تغيير أو تجديد فى سس قيامها ، أو فى أهدافها ، أو فى تشكيلاتها . فقد أعلن عبد السلام همى جمعة أنه « لا بد من عودة الأحزاب »(٤) . ومعنى ذلك أن نعود كما كانت . كما كان هذا أيضا رأى رجال حزب الأحرار الدستوريين ، الذين شغلوا أنفسهم باختيار مقر جديد مؤقت لحزبهم بدلا من المقر القديم الذى كانت الثورة قد حولته الى مدرسة !(٥) . وكذلك كان من نفس الرأى الحزب لوطنى . ومن الطريف أن حافظ رمضان كان قد دعا فى ٢١ مارس الى عدم قيام الحياة النيابية ، بحجة أن البلاد المحتلة لا يجوز أن يكون فيها لا حزب واحد ورأى واحد(٦) ـ فلما أثار هذا الرأى الاستياء الشديد بين لأحزاب ، اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ٢٦ مارس برياسة حافظ رمضان نفسه ، وحضور عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على وفكرى اباظة وعلى منصور وعبد المقصود متولى ، وفسرت تصريحات حافظ رمضان أن « الحزب الواحد » يعنى « الجبهة الوطنية » ، وقررت أن موقف البلاد ما يحف به من ملابسات خارجية وداخلية ، يستدعى توحيد جهود الأمة ى جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والهيئات لصيانة الهدف الأعلى ، وهو تحقيق الجلاء بدون قيد ولا شرط ، كما قررت « دعوة الأحزاب والهيئات جميع المشتغلين بشئون هذا البلد الى الاجتماع والتشاور فى تحقيق وحدة وما يستتبعه ذلك من تنظيم وتنسيق للخطى الواجب اتخاذها(٧) .

على أن هذه الدعوة الى تكوين « جبهة وطنية » كانت فى ذلك الحين تمضى الفعل فى طريق التنفيذ . فقد كشفت الأهرام أن طائفة من رجال الأحزاب لنحلة أخذت فى تنظيم اتصالات بينها للاتفاق على خطة موحدة . وفى يوم ٢' مارس أعلنت الأهرام ان هذه الاتصالات قد انتهت الى الاتفاق على

تأليف جبهة من رجال الأحزاب القديمة تتفق على رأى فى المسائل العامة ، وتخوض المعركة الانتخابية المقبلة ببرامج معينة وترشيحات معينة(٨) .

وعلى هذا النحو كانت الأحزاب تتشبث بموقفها ، ولا تتحرك تنظيميا الا فى اطار ما يضمن تماسك صفوفها وتكتل جهودها . ومن الطريف أن بعض الآراء قد اتجهت في ذلك الحين الى احتواء الثورة ذاتها فى الوفد ، بل ودعوتها الى الذوبان فيه . ففى مقال كتبه أحمد الألفى عطية تساءل : « لو أعيد تنظيم الوفد — الوفد الذى يرعاه روحيا الرئيس مصطفى النحاس — لو أعيد تنظيمه ، وبين أعضائه نلمع أسماء جمال عبد الناصر وصلاح سالم ومن اليهما من رجال الثورة ، ويستبعد منه من فسد من أعضائه القدامى ، فماذا يكون الحال ، وكم تكون فرحة البلد وتأييدها الخالص العميق ؟(٩) .

وقد دار نقاش هام حول قيام حزب شيوعى فى مصر فى العهد الليبرالى الجديد . وكان الدكتور وحيد رأفت قد أبدى رأيه فى حديث صحفى بأنه وان كان « لا يمكن الحجز على حريات الأفراد والجماعات فى تكوين الأحزاب السياسية التى تلائمهم لتعبر عن مقاصدهم وبرامجهم » الا أنه لا يجب أن يسمح بقيام حزب شيوعى . لماذا ؟ لأن مصر ليست دولة شيوعية ، بل ان الأمر على النقيض من ذلك . ومن ثم « فعلينا أن نهتدى فى هذا الصدد بما فعلته دول غيرنا ، كدول أوروبا الغربية ، فلقد تسامح بعضها فى تمثيل الشيوعيين فى برلماناتها ، ثم عادت فندمت على ما فعلت . وما دام النشاط الشيوعى ما زال معتبرا مهددا لأمن الدولة ، فلا نفهم كيف يمثل أصحاب هذا النشاط الآن فى البرلمان ؟ ورأى الدكتور وحيد رأفت أن الذى يمكن السماح به هو تمثيل الاشتراكية الوطنية فى البرلمان ، على أساس أنها ممثلة فعلا فى المجالس التابعة لدى غيرنا(١٠) .

على أن هذا الرأى لم يوافق عليه القائمقام يوسف صديق . فقد ذكر أن « الشيوعيين الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها ، الا اذا أردنا الهرب من الواقع . وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين . وان انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون ، وفى الأولى حزب معترف به » . ثم استشهد يوسف صديق بحديث الهضيبى - مرشد الاخوان المسلمين - الذى وصفه بأنه « يمثل أكبر معسكر اسلامى فى الشرق ، صرح فيه قائلا : « ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف وبالقوانين ، وانه لا مانع لديه من ان يكون لهم حزب ظاهر ، لأن الاسلام كفيل بضمان سلامة الطريق التى تسلكها البلاد »(١١) .

فى ذلك الحين ، كان مجلس قيادة الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول اليه هذا المجلس فى ظل النظام الليبرالى الجديد . وقد استقر الرأى على أن يكون هذا الشكل هو حزب باسم : « الحزب الجمهورى » ، أو « الحزب الاشتراكى الجمهورى » . وقد أعلن الباقورى أنه سينضم الى هذا الحزب الجديد عند تاليفه ، وانه سيرشح نفسه عن دائرة الخليفة . وقال ان هذا الحزب هو حزب الثورة ، وان على كل مؤيد لمبادىء الثورة أن ينضم الى هذا الحزب ، لأنه مظهرها الحقيقى(١٢) . وفى يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ أعلنت الأهرام أن العمل فى اعداد مشروع برنامج الحزب قد أوشك على الانتهاء . ووصفت البرنامج بأنه يختلف عن برامج الأحزاب التى عرفتها مصر فى الماضى ، فى أنه مبنى على « مبادىء اشتراكية معتدلة » تتفق الى أبعد مدى مع ظروف البلاد ومصالحها . وأنه يتضمن أهدافا واضحة وواقعية فى السياستين الخارجية والداخلية تتمشى مع أهداف الثورة وروح العصر الحديث ومطالب التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى تنشده البلاد . وذكرت أن مذكرة تفسيرية اضافية لشرح كل بند من بنود البرنامج ، قد أعدت لتعرض على

البكباشي جمال عبد الناصر في وقت قريب • وكشفت ان هذا البرنامج من وضع الدكتور راشد البراوى يعاونه في ذلك البكباشي سمير حلمى والبكباشي محمد صدقي سليمان من رجال المجلس الدائم للانتاج القومى ، ولفيف من كبار المدنيين المشتغلين بالأبحاث السياسية(١٣) • ومن هذا الخبر الذى أوردته الأهـرام ، يتضح أن الثورة كانت تستعد لمواجهة الحياة الليبرالية الجديدة على أساس برنامج نظرى تقدمى يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادىء الاشتراكية المعتدلة » ـ كما قالت الأهـرام •

على أن خطوات تأليف هذا الحزب الاشتراكى الجمهورى الجديد لم تلبث أن توقفت فجأة يوم ٢٣ مارس • فقد أعلن اللواء محمد نجيب فى ذلك اليوم ـ وكان ذلك بعد أربعة أيام فقط من نشر الخبر السابق فى الأهـرام ـ أنه « ليس فى نيته انشاء حزب جديد »(١٤) • وفى اليوم التالى ، أى فى يوم ٢٥ مارس ، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا رسميا بعدم تأليف حزب(١٥) •• ولكن ذلك يرتبط بتطور الأحداث التى حملت الثورة الى مرحلة جديدة •

فمنذ أن تنازل جمال عبد الناصر عن رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء للواء محمد نجيب ، ورفعت الرقابة على الصحف ابتداء من ٦ مارس تنفيذا لقرارات مجلس قيادة الثورة ، أخذت **القوى الوطنية الديموقراطية ، ممثلة فى الوفديين ، وقوى اليسار واليمين ممثلة فى الشيوعيين والاشتراكيين والاخوان المسلمين ، وبالارتكاز على اللواء محمد نجيب** ـ تتصرف على أساس أنها قد حققت انتصارا حاسما يهيىء لها الفرصة لطرد الثورة من الساحة السياسية كلها ، فلا يبقى من آثارها الا ما يمثله اللواء نجيب • وقد أرادت أن يبدو الأمر فى صورة هزيمة صارخة منيت بها الثورة ، حتى لا تتهيأ لها الفرصة للعودة للمشاركة فى

الحياة العامة فى ظل النظام النيابى الجديد الذى كانت تزمع اقامته · وحتى يتحقق هذا الهدف ، رفعت الشعارات الآتية :

أولا : عودة الجيش الى ثكناته · والجيش فى ذلك الحين كان مرادفا لكلمة الثورة ، وبالتالى فان المعنى الحقيقى لهذا الشعار هو انسحاب الثورة من الحياة العامة وليس مجرد انسحاب الجيش · وقد شجع اللواء محمد نجيب القوى السياسية السالفة الذكر على اطلاق هذا الشعار عندما بدأ هو نفسه باطلاقه · ففى يوم ٦ مارس دعا الشعب الى التمسك بالحياة النيابية ، زاعما أن « الوصول الى الحياة الدستورية الكاملة كان وما زال سياستى التى ظللت أعمل لها فى الفترات الماضية ، ولم اغفل عنها يوما واحدا ، ايمانا منى بأن اشراك الشعب فى أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان »(١٦) ـ ولم يكن ذلك صحيحا كما رأينا من تتبع مواقف اللواء نجيب السابقة ، فقد هاجم الأحزاب علنا واعتبرها « قد ماتت ولفظت الأنفاس » ـ ثم دعا اللواء نجيب ، فى المؤتمر الكبير الذى عقد فى نادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس ، ضباط الجيش الى ترك السياسة « لاخوانكم » فانهم يسعون للهدف الذى تسعون اليه ونسعى اليه جميعا ، وهو تحقيق عزة البلاد وحريتها »(١٧) ·

وقد سارع الوفد الى المناداة بتحقيق ذلك فورا · ففى مقال لأحمد أبو الفتح يوم ١٥ مارس كتب يقول : « فى اعتقادى أن حركة الجيش لن تؤتى ثمارها ، ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة ، الا يوم أن تجرى فى مصر انتخابات حرة نزيهة ، مكفول للشعب فيها كافة حقوقه ، دون أن يكون عليه أى قيد أو حتى شبه قيد · وفى اعتقادى أن حركة الجيش ستكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد

انتهت ، وان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة الطليقة(١٨) .

وقد توالت الصيحات بعودة الجيش الى ثكناته ، واشتد الهجوم على صفحات الجرائد المعارضة ، حتى بلغ الأمر أن كتب القائمقام أحمد شوقى ، الذى كان من الضباط الأحرار وأكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب ، يتهم الثورة بالانحراف عن مبادئها قائلا : « هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكتم الأفواه وتقييد الحريات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين الجانى منهم والبرىء فى السجون وأن تملأ المعتقلات ؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة وفى كل مرفق من مرافق البلاد ؟ وأليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهد بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط الى النهوض بجيشنا المفدى لكى يتمكن من القيام برسالته .. اذن عودوا الى صفوفكم فى الجيش(١٩) .

ثانيا ـ اعادة الحياة النيابية فورا :

وقد اتخذت هذه الدعوة شكل المطالبة باجراء انتخابات « للبرلمان » ، لا « لجمعية تاسيسية » . وقد أطلق هذه الدعوة من المثقفين الليبراليين احسان عبد القدوس فى مقال يوم ١٦ مارس ١٩٥٤ تساءل فيه : لماذا تنحصر كل الجهود فى تكوين جمعية تأسيسية منتخبة ؟ ولماذا لا ننتخب برلمانا كاملا ؟ ثم قال ان قانون الانتخابات للجمعية التأسيسية هو نفسه يصلح لانتخاب البرلمان . واذا كانت مهمة الجمعية التأسيسية تنحصر فى اقرار الدستور الجديد ، فان البرلمان المنتخب يستطيع أن يقوم بنفس المهمة : مهمة اقرار الدستور أو تعديله !(٢٠) . وسرعان ما تبنى الوفد هذه الدعوة . ففى تصريحات عبد السلام فهمى جمعة يوم ٢٠ مارس ١٩٥٤ ،

طالب بأن تكون الانتخابات التى تجرى ، « للبرلمان » وليس « لجمعية تأسيسية »(٢١) • وفى يوم ٢٥ مارس وعلى الرغم من ان الأحزاب لم يكن قد سمح بعودتها بعد ، الا أن جريدة « المصرى » نشرت تصريحا لمن وصفته بأنه « مصدر يستطيع أن يتحدث باسم الوفد » أبدى فيه رأيه فى الموقف القائم ، وقد أعلن تمسك الوفد بالنظام الجمهورى البرلمانى ، والاصلاح الزراعى ، وعودة الحياة النيابية فورا ، حتى تستقر الأوضاع » • وفى هذا التصريح وصف « المصدر » السالف الذكر اللواء محمد نجيب بأنه : « يستحق تقدير الوطن ، فقد عمل لصالح مصر الكثير(٢٢) •

وقد أفلحت هذه الدعوة فى احداث التأثير المطلوب فى مجلس قيادة الثورة • ففى التصريحات التى أدلى بها اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، صرح بأن « ما وعدنا به من قيام الجمعية التأسيسية فى تاريخ غايته ٢٣ يولية القادم ، لتراجع الدستور وتتولى أعمال البرلمان - هو أقل صور الحياة النيابية التى ستصل اليها البلاد حتى ذلك التاريخ ، أى الجمعية التأسيسية • وان كان ثمة تغيير فالى الأحسن ، **وقد يكون ذلك بقيام برلمان مباشرة** • ونحن جميعا نعمل فى دراسة متواصلة لتحقيق هذا الغرض »(٢٣)•

ثالثا - اسقاط وزارة الثورة وتأليف وزارة مدنية :

وكان القائمقام يوسف صديق هو الذى أطلق هذه الدعوة يوم ٢٣مارس ١٩٥٤ • **فقد اقترح اقامة وزارة ائتلافية برياسة الدكتور وحيد رافت تمثل التيارات السياسية المختلفة القائمة فعلا فى البلاد ، وهى : الوفد ، والاخوان المسلمون ، والاشتراكيون ، والشيوعيون** ، على أن تكون مهمة هذه الوزارة « اجراء الانتخابات للبرلمان الجديد » • وقد بنى اختياره لوحيد رأفت على أنه كان العضو الوحيد فى قسم الرأى بمجلس الدولة الذى أفتى بدستورية عودة البرلمان الوفدى القديم المنحل ليباشر سلطته الشرعية فى أعقاب

قيام الثورة ، بينما أفتى تسعة ضده بعدم دستورية دعوة ذلك البرلمان ٠ وكان رأى القائمقام يوسف صديق هو : اما دعوة البرلمان الوفدى المنحل لتولى حقوقه الشرعية ، أو تأليف الوزارة الائتلافية السالفة الذكر(٢٤) ٠

على أنه لما كانت عودة البرلمان الوفدى القديم أمرا متعذرا فى ذلك الحين ، اذ سبق أن رفضه قسم الرأى بمجلس الدولة بأغلبية ٩/١ ، فقد تبنت نقابة الصحفيين فكرة تأليف الوزارة القومية لاجراء الانتخابات ضمن مطالبها المشهورة التى قررتها يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤(٢٥) ٠

رابعا ـ الافراج عن المعتقلين :

وكان عبد الناصر قد أعلن يوم ٥ مارس أنه ينوى الافراج عن المعتقلين بعد بحث سريع لحالاتهم ، وأن المحكوم عليهم من محكمة الثورة سيعاد النظر فى الأحكام التى صدرت ضدهم ، أما الذين لم يحاكموا بعد فلن يقدموا للمحاكمة(٢٦) ٠

وفى ذلك الحين كان قد صدر عفو صحى عن **ابراهيم عبد الهادى** ، وكان يقيم فى منزله ٠ كما كان **فؤاد سراج الدين** يقيم بمستشفى الدكتور مجدى بناء على قرار مجلس الثورة(٢٧) ٠ وكان قد أفرج عن **البكباشى مصطفى راغب** الذى سبق أن قررت محكمة الثورة الحكم عليه فى قضية القائمقام رشاد مهنا بالسجن ١٥ سنة ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الله المحكوم عليه بخمس سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى سعد عبد الحفيظ المحكوم عليه بـ ٧ سنوات ، كما أفرج عن اليوزباشى محمد عبد الخالق المحكوم عليه بـ ١٥ سنة فى هذه القضية ٠٠ وقد ذكرت « الأهرام » أن هؤلاء الضباط كانوا من الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة الجيش ثم اتهموا بأنهم حاولوا احداث انقلاب ٠ وكان قد سبق ذلك الافراج عن **الصاغ عبد العزيز**

هندى بعد أن أمضى مــدة العقوبة وهى ســنة ٠٠ ولم يكن قد أفرج بعد عن **البـكباشى ابراهيم حافظ عاطف والصــاغ السيد ابراهيم والمـلازم محيى الخولى**(٢٨) ٠

وفى ذلك الحين كان ما يزال فى الاعتقال **مصطفى النحــاس** ، **واحمد حسين ورشاد مهنا**(٢٩) كما كانت تجرى محاكمة **السيدة زينب الوكيل**(٣٠) ٠ وكان **الهضيبى** وكبار رجال الاخوان المسلمين ما يزالون بعــد فى الاعتقال ٠ كما أعلن عن محاكمة **اليوزباشى مصطفى كمال صدقى** وآخرين أمام المحـكمة العسكرية العليا فى قضية الشيوعية التى اتهموا فيها ٠ وكانت محكمة الثورة قد أرسلت ملف التحقيق الى نيابة أمن الدولة(٣١) ٠

وفى يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ اجتمع **مجلس نقابة الصحفيين** واتخذ قراراته التاريخية التى طالب فيها بالغاء الأحــكام العرفية فورا ، والغاء الأحــكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى ، والافراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضــاء نقابة الصحفيين(٣٢) ٠ ثم عقد المحامون جمعيتهم العمومية فى نفس اليوم ، **وقرروا الاضراب يوم ٢٨ مارس** استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمســجونين ، كما قرروا تســجيل هذا الاحتجاج فى محاضر الجلســات بالمحاكم(٣٣) ٠ وفى يوم ٢٧ مارس اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وأصدرت بيانا طالبت فيه بالغاء الأحــكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير واجراءات اســتثنائية فورا ، وحل مجلس قيــادة الثورة « منذ اليوم » ، وتاليف وزارة مدنية تتحمل المســئولية عن رئيس الجمهورية لحين اجتماع الجمعية التاســيسية(٣٤) ٠ وفى اليوم التــالى اجتمع مجلس ادارة جمعية التدريس فى كل من جامعتى القــاهرة وابراهيم (عين شمس حاليا) واتخذ قرارات بالغــاء الأحــكام العرفية ، واطــلاق الحريات فورا ، وعودة الحيــاة الدستورية(٣٥) ٠ وهكذا بلغت معركة الليبرالية أشدها ٠

خامسا : فى ذلك الحين كان التحدى من جانب بعض الضباط الأحرار لدور جمال عبد الناصر قد بلغ مبلغه • ففى حديث **للقائمقام يوسف صديق** نشرته « المصرى » كشف عن أنه كان « على راس الضباط الأحرار » يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنه قام بالدور الرئيسى الذى مكن للضباط الأحرار من تنفيذ سياستهم • ثم قال ان دوره يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ « سيتركه للتاريخ » ، « وان كان الرئيس اللواء محمد نجيب لم يبخل على الحق فى مذكراته التى نشرها على الناس حين قال اننى كنت الشرارة الأولى التى اندلعت فى هذا التاريخ » • واستشهد يوسف صديق بجمال عبد الناصر ، فقال انه يفضل أن يسأل أيضا البكباشى جمال عبد الناصر عن هذا الدور ، وأنا راض بتقريره (٣٦) • أما **القائمقام أحمد شوقى** ، فقد أعلن أنه كان أكبر الضباط رتبة بعد محمد نجيب « عندما قام معهم بتنفيذ الحركة »(٣٧) •

وقد أفاد ابراز كل من يوسف صديق وأحمد شوقى لدوريهما على هذا النحو ، فى التقليل من دور عبد الناصر ، الذى كان قد عرف فى ذلك الحين بانه كان الرأس المدبر وراء الحركة • وربما كان ذلك ردا على ما أوردته مجلة « لايف » الأمريكية ، التى كانت قد نشرت خمس صفحات عن عبد الناصر باعتباره الزعيم الحقيقى للثورة ، وقالت انه كان يحكم مصر بالفعل منذ عزل فاروق ، من خلال الشخصية التى اختارها لتقف فى الصف الأول ، وهى شخصية اللواء محمد نجيب •

سادسا : وفى يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤ خاضت البورجوازية المصرية المالية المعركة ضد الثورة بالخطاب الخطير الذى القاه « **على الشمسى** » رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى ، فى ذلك اليوم ، والذى كان قاطعا فى ابراز عجز السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الثورة عن قيادة التقدم الاقتصادى فى البلاد • فقد أبرز حالة الركود الاقتصادى الذى أخذ يسود البلاد منذ قيام

الثورة ، ونسبه الى الخوف من تدخل الدولة المتعاقب ، والقلق ، والخوف من وقوع انكماش ، وقال ان الانعاش الاقتصادى يتطلب جوا من الطمانينة على مستقبل الاستثمار ، كما ان النمو الاقتصادى يصعب تحقيقه اذا ظلت رؤوس الأموال معطلة • وتحدث عن نتائج تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، فأعطى صـــورة قاتمة قائلا : « لقد أســفر الاصـــلاح الزراعى فعــلا عن تخفيض الايجارات الزراعية • ولهذا أثر لا ينكر من ناحية العدالة الاجتماعية ، ولكن مما يؤسف له ان البطــالة المزمنة بين العمــال الزراعيين آخذة فى الازدياد ، هذا الى أن الظروف الاقتصـــادية السائدة ، وبعض العوامل المترتبة على تنفيذ الاصـــلاح الزراعى ، قد أدت الى زيادة طلاب العمل ، ونتج عن ذلك انخفاض فى مستوى الأجور الزراعية » ثم قال ان الجمود النسبى فى ايراد المشتغلين بالزراعة يؤدى الى الحـــد من مقدرتهم الشرائية ويعوق التقدم »(٣٨) •

حواشى الفصـل العاشر :

(١) أنظر مقال احمد ابو الفتح فى المصرى يوم ٧ مارس ١٩٥٤ ·

(٢) تصريحات خالد محيى الدين لجريدة « فرانس سوار » الفرنسية ، وقد نقلته المصرى فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ ·

(٣) أنظر حول تكوين الأحزاب المصرية : الأهرام فى ١٥ ، ١٨ مارس ١٩٥٤ ·

(٤) تصريحات عبد السلام فهمى جمعة فى المصرى ٢٠ مارس ١٩٥٤ ·

(٥) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ·

(٦) تصريحات حافظ رمضان فى الأهرام ٢١ مارس ١٩٥٤ ·

(٧) قرارات الحزب الوطنى (المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤) ·

(٨) الأهـرام فى ٢٢ مارس ١٩٥٤ ·

(٩) مقال أحمد الألفى عطية فى (الأخبار فى ٢٣ مارس ١٩٥٤) ·

(١٠) حديث الدكتور وحيد رأفت للمصرى فى ١٢ مارس ١٩٥٤ ·

(١١) حديث القائمقام يوسف صديق للمصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ·

(١٢) الأخبار والمصرى فى ١٨ مارس ١٩٥٤ ·

(١٣) الأهـرام فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ ·

(١٤) الأخبـار فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ·

(١٥) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ·

(١٦) المصرى فى ٧ مارس ١٩٥٤ ·

(١٧) المصرى فى ١٠ مارس ١٩٥٤ ·

(١٨) المصرى فى ١٥ مارس ١٩٥٤ ·

(١٩) المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ ·

(٢٠) المصرى فى ١٦ مارس ١٩٥٤ ·

(٢١) المصرى فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ ·

(٢٢) المصرى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٣) المصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٤) نفس المصــدر ٠

(٢٥) نفس المصدر فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٦) تصريحات البكباشى جمــال عبد النــاصر (المصرى فى ٦ مارس ١٩٥٤) ٠

(٢٧) المصرى فى ٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٨) الأهــرام فى ٧ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٩) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤

(٣٠) نفس المصــدر فى ٥ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣١) الأهــرام فى ٢١ مارس ١٩٥٤ ، المصرى فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣٢) أنظر قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣٣) قرارات مجلس نقابة الصحفيين يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ (نفس المصدر) ٠

(٣٤) بيان هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية (نفس المصدر فى ٢٨ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣٥) بيان مجلس ادارة هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وكذا بيان مجلس ادارة هيئة التدريس بجامعة ابراهيم (عين شمس) (نفس المصدر فى ٢٩ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣٦) حديث القائمقام يوسف صديق للمصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣٧) حديث القائمقام أحمد شوقى للمصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ ٠

(٣٨) خطــاب على الشمسى رئيس مجلس ادارة البنــك الأهــلى (المصرى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤) ٠

الفصل الحادى عشر

سقوط الليبرالية فى مصر

الفصل الحادى عشر

سقوط الليبرالية فى مصر
٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤

فى ذلك الحين كان جمال عبد الناصر يرقب قوى الديموقراطية الليبرالية وهى تحقق أعظم انتصاراتها على الثورة ، يراها وهى تسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبى الذى حصل عليه بقراراته التى أطلق بها حرية الصحافة ووعد فيها باعادة الحياة النيابية والغاء الأحكام العرفية ، وكان يتصور ما تعنيه عودة الليبرالية فى ذلك الوقت من عودة عقارب الساعة الى الوراء ، ومن رجوع كل القوى الاجتماعية والسياسية القديمة الى مواقعها السابقة · وكان يحس بالتالى بأخطار تهدد الآمال الكبيرة التى كان يزدحم بها صدره فى بناء مصر جديدة تنفض عنها تراب القديم · وكان ، وهو أعرف بطاقاته الكامنة ، يرى هذه الثورة المضادة وهى توشك أن تلتهم كل ما بنته الثورة ، وكل ما يمكن أن تبنيه · ولم يكن بغريزته المقاتلة العنيدة ينوى الاستسلام · ولم يخف نواياه فى أحرج الظروف · ففى المؤتمر الوطنى الكبير للقوات المسلحة الذى عقد يوم ٩ مارس ١٩٥٤ ، والذى وقف فيه اللواء نجيب يدعو الضباط الى ترك السياسة والعودة الى ثكناتهم ، وقف عبد الناصر بعده يقول فى عبارات خطيرة :

« لقد أشاع المغرضون أن وحدتنا قد تفككت ، وأذاع المضللون أن قوتنا

قد تحللت . فخرجت الرجعية من جحورها يسندها الاستعمار ، متحدين متكاتفين ضد الوطن العزيز وأبنائه ، وضد الثورة وأهدافها . قام الرجعيون يضللون ويخادعون ويطالبون بالاستبداد ، ويناشدون الاستغلال ، ويتهمون هذه الثورة بالزور والبهتان ، ولكنكم أنتم يا رجال الجيش تؤمنون ايمان قويا بأهداف الثورة ، وتحسون احساسا قويا بآلام الشعب ، وتعلمون يقينا آمال الشعب ، وأنتم الذين قمتم بثورة ٢٣ يوليو ، وأنتم الذين سترغمون الرجعية على النكوص على أعقابها ، والانزواء فى جحورها ، وتحطمون الاستعمار وتقضون عليه .. واذا كانت الرجعية تحطم الأشخاص ، فانها لن تقوى أبدا أن تحطم المبادىء السليمة والأهداف العظيمة والمثل العليا . لن تستطيع الرجعية ذلك أبدا ما دمتم مؤمنون بها . ان أمامنا رسالة صعبة تحتاج منا جميعا جهدا جبارا نقاوم به الرجعية التى تزعم زورا وبهتانا أنها تنادى بالحق ، وما هو الا الباطل ، ولهذا فان الرجعيين لن يخدعوكم أنتم أيها الرجال ، واننى فى هذا المكان المقدس أعاهدكم أننى لن أضلل ، ولن أخادع ولن أستخذى مهما قالوا ، لأنى أؤمن ايمانا قويا بالمبادىء والأهداف والمثل العليا التى لا بد أن تنتصر . سأحارب الرجعية والاستعمار بكل ما أوتيت من قوة ، وستحقق الثورة باذن الله وبقوة ارادتكم الأهداف العظيمة كلها كاملة طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين ، وطالما أنتم تقدرون الأمور .. قالوا ان الثورة تصفى أعمالها . ولكنى أقول ان الثورة تسير فى طريقها بقوة وشجاعة وحزم وعزم ، وان هذه الثورة ممثلة فيكم ، وستحقق كل شىء ، ولن نخاف أبدا ولن نرهب أحدا ، واننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى »(١) .

بهذه العبارات الخطيرة لم يخف عبد الناصر نواياه . ولكن لأنه ضابط عسكرى ، وقد سبق أن قام بحركته بواسطة الجيش ، فان تقديره لفكرة

المقاومة لم يكن يبعد كثيرا عن الجيش الذى كان يراه الأداة الوحيدة القادرة على ضرب الثورة المضادة ، والذى كان يرى أن الثورة ممثلة فيه ، ومن هنا فقد حذر الضباط من الانخداع بكلام الرجعيين ، وأعرب عن يقينه بأن الثورة تستطيع تحقيق أهدافها « طالما كنتم متحدين وغير مخدوعين وطالما أنتم تقدرون الأمور » ٠

ولقد أزعج هذا الخطاب القوى السياسية القديمة كل الازعاج - خصوصا بعد أن أخذت جريدة الجمهورية ، لسان حال الثورة ، تعزف على نفس النغمة ٠ فكتب أحمد أبو الفتح مقالا تحت عنوان : « سيادة الشعب » ، قال فيه : « منذ بات معروفا أن الجمعية التأسيسية على وشك التكوين عن طريق الانتخاب المباشر ، وهناك نوع من « الواغش » من الكتاب يحاول التشكيك فى مقدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه ٠ تارة يشككون باسم «الرجعية» ، وتارة باسم « سماسرة الاستعمار » ، وتارة باسم « الاقطاعيين » ٠٠ ان الأمر من اليوم متروك للشعب يصرفه وفق رغبته الحرة الطليقة »(٢) ٠ على أن اللواء محمد نجيب لم يكن من رأى عبد النحاصر فى مفهوم كلمة « الرجعية » أو « الرجعيين » ، فبينما كان الأخير يعنى بها جميع القوى السياسية والاجتماعية القديمة التى تسعى لاعادة عقارب الساعة الى الوراء ، فقد أعلن اللواء نجيب أنه حين يتحدث عن الرجعية والرجعيين « فانما أقصد عددا قليلا ، هم المفسدون فى حق هذا البلد »(٣) ٠

على كل حال ، فلما كانت سيطرة اللواء محمد نجيب والضباط الأحرار الموالين له شبه كاملة على الجيش فى ذلك الحين ، فقد كان ذلك كافيا لبث اليأس فى قلب عبد الناصر من احتمال استخدام الجيش فى الثورة على الثورة المضادة ٠ وقد بدا أنه لم يبق مفر من القاء عصا المقاومة ، وهو ما حدث يوم ٢٥ مارس ، وتمثل فى حدثين خطيرين :

الأول : الافراج عن الهضيبى وعبد القادر عودة وجميع المعتقلين من الاخـوان(٤) • وقد حدث هـذا الافراج بعد أقل من أسـبوع على تصريح لعبد النـاصر لوكالة « انسـا » للأنباء الايطالية ، قال فيه ان « اعادة هذه الجماعة لا تفكير فيها فى البرهة الحاضرة ، وعندما نسـمح لها بذلك ستكون حرة فى اختيار الشكل الذى تفضله ، سـواء كحزب اسـلامى ، أو جمعية اسـلامية »(٥) • وكان للملك سـعود الذى كان يزور القـاهرة منذ يوم ٢١ مارس دور فى التسوية • ففى حديث لعبد الرحمن عزام لجريدة المصرى فى يوم ٢٥ مارس صرح بأن « الملك سـعود هو الذى تكلم مع البـكباشى جمـال عبد النـاصر شخصيا ، وقال له : ان مصر ، وهى زعيمة الدول العربية والاسـلامية ، لا يجدر أن يكون الاخوان المسلمون فيها فى المعتقلات، وألا يباشروا نشـاطهم(٦) ولذلك ففى اليوم التالى أعلنت جريدة «الجمهورية» أنه « قد تقرر اعادة جماعة الاخوان المسلمين ، وزوال كل أثر لقرار حـل الجماعة الصادر فى يناير الماضى »(٧) •

ثانيا : أما الحـدث الخطير الثانى ، فهو ان مجلس قيـادة الثورة اجتمع فى نفس اليوم ليقرر تصـفية الثورة بالقرارات الآتية :

١ ـ يسـمح بقيام الأحزاب •

٢ ـ مجلس قيـادة الثورة لا يؤلف حزبا •

٣ ـ لا حرمان من الحقوق السـياسية حتى لا يكون هنـاك تأثير على حرية الانتخابات •

٤ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، بدون أن يعين أى فرد وتكون لها السـيادة الكاملة والسـلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلـان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة •

٥ ـ حل مجلس قيـادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، **باعتبار الثورة قد انتهت** ، وتسلم البلاد لممثلى الأمة .

٦ ـ تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها(٨) .

على هـذا النحو انتهت ثورة الجيش أمام هجـوم الثورة الليبرالية المضادة ، وبدا لعبد النـاصر أن عقارب الساعة قد دارت الى الوراء بالفعل . ولكن هل كان ذلك واضحا فى عين السواد الأعظم من الشعب فى ذلك الحين ؟

للاجابة على هذا السـؤال نقول ان المعركة من أولها الى آخرها كانت تحكمها العناصر الثلاثة الآتية :

العنصر الأول : الضباب الأيديولوجى الكثيف الذى كان يلف الثورة فى ذلك الحين . لقد قامت بلا أيديولوجية ـ باعتراف عبد النـاصر نفسه كما أوضحنا . وحتى مارس ١٩٥٤ لم تكن قد صاغت أيديولوجيتها بعد . وفى غياب مثل هذه الأيديولوجية ، فان اجراءات تصـفية القوى الاجتمـاعية والسياسية القديمة كانت تبدو بالمنظار الليبرالى اجراءات تقوم بها دكتاتورية عسكرية . وتلك مأساة الثورة فى ذلك الحين .

اما العنصر الثانى : فهو وضوح أيديولوجية القوى السـياسية التى خاضـت المعركة ضـد الثـورة ، وهى : الوفـد ، والاخوان المسـلمون ، والشيوعيون . وهو وضوح كان يستقطب اليه بالحتم ولاء جماهير من كافة الطبقات الاجتماعية .

اما العنصر الثالث فى المعركة ، فيكمن فى ان الليبرالية التى كانت تمثل المناخ الوحيد فى ذلك الحين لتعايش جميع القوى السياسية السالفة الذكر ، بعد أن عجزت الثورة عن توفير المنـاخ البديل لهذه القوى بغموضها الأيديولوجى ـ هذه الليبرالية كانت تهيىء المناخ الوحيد أيضا للبورجوازية

الزراعية الكبيرة الحاكمة القديمة للانقلاب على كل منجزات الثورة الديموقراطية واعادة عقارب المجتمع المصرى الى الوراء · وتلك هى مأساة القوى التقدمية التى ارتبطت بالليبرالية فى ذلك الحين ·

فى خضم هذه المعركة المحتدمة ، كانت هناك قيادات عمــالية ترقب الصراع التاريخى الدائر بين الليبرالية والثورة ، وتدرك بحسها البروليتارى الخطر الذى يمكن أن يتعرض له كفاحها ونضالها ومكاسبها لو نجحت الثورة المضادة وعاد عهد سيطرة أصحاب الشركات · وقد كانت الفرصة التاريخية التى تهيأت لها هى ان وقوفها الآن الى جانب الثورة قد يحقق لها النصر ، وقد يضمن لها ميزة الحليف أو الشريك ، بينما أن وقوفها الى جانب القوى الليبرالية لن يهيىء لها هذه الميزة ، لأن البورجوازية التجارية والصناعية لن تدعها تشــاركها مغانم النصر ، اذ سيتغلب عنصر التناقض على عنصر التحالف فى علاقاتهما ·

ويتضــح من التحقيق التاريخى الذى أجريته لهذه الحركة باتصالاتى بالقيادات العمــالية التى لعبت الدور الرئيسى فيها ، وبالرجوع الى المصادر الأصلية ، ان التســابق على كسب القوى البروليتارية كان قائما بين قوى الديموقــراطية الليبرالية وقوى الثورة المؤيــدة لعبــد النــاصر · فطبقــا لمــا ذكره الصاوى أحمد الصاوى ، رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك، الذى نفــذ اضراب واعتصــام ٢٦ مارس المؤيد لاســتمرار الثورة ، فان القائمقام يوسف صديق قد اتصــل به مرتين ، وتم لقاؤه به مرتين فى أعقاب كل اتصــال ، وكانت المقابلة الأولى فى اللواء السابع مشــاة بالعباسية ، حيث كان يجتمع حينذاك ببعض الضباط بينهم خالد محيى الدين · أما المقابلة الثانية فتمت فى بيت يوسف صديق نفســه بضاحية الزيتون · وكان الاتفاق على أن يقوم عمــال النقل المشترك باضراب مؤيد لتصــفية الثورة عند حلول

ساعة الصفر . على أن هذه الاتصالات كانت خاضعة لرقابة جماعة عبد الناصر . ففي صباح اليوم التالي للمقابلة الأولى ، كان الضابط عبدالعظيم شحاتة يزور الصاوى أحمد صاوى ليستفسر منه عن أسباب ذهابه الى اللواء السابع . أما بعد المقابلة الثانية ، فكان الصاوى هو الذى ذهب - على حد قوله - الى هيئة التحرير ليبلغ كلا من الصاغ ابراهيم الطحاوى ، السكرتير العام المساعد للهيئة ، والصاغ عبد الله طعيمة ، مدير النقابات ، بنبأ هذه المقابلة !(٩) . وعلى كل حال ، فقد كان معروفا لدى القيادات العمالية الأخرى، ان موقف اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو مؤيد لتصفية الثورة ، وان هذا الاتحاد سوف يشترك في الاضراب الذى قررت نقابة المحامين القيام به يوم الأحد ٢٨ مارس استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين . وقد لعبت الظروف دورها في انتقال هذا الاتحاد من فريق الليبرالية الى فريق الثورة في آخر لحظة(١٠) .

وقد تهيأت الفرصة للقيادات العمالية الموالية للثورة للعب دورها في المعركة الناشبة بين الليبرالية والثورة ، عندما اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات يوم ٢٥ مارس بتصفية الثورة . فقد استدعى الصاغ أحمد عبد الله طعيمة هذه القيادات الى هيئة التحرير يوم ٢٦ مارس ، لابلاغها بهذه القرارات . ولعل الغرض من هذا الاستدعاء هو جس نبض القيادات فيما يمكن أن تقدمه لمساندة الثورة . على أنه من الثابت - لو كان هذا الاستنتاج صحيحا - أن ذلك قد تم بمبادرة من كل من طعيمة والطحاوى دون اشتراك عبد الناصر فيه . فلم يكن عبد الناصر في ذلك الحين يعتقد في امكانية نجاح هذه الحركة لو تمت ، بل كان يرى أنها قد تعرض فاعليها لأخطار لا يستطيع دفعها عنهم . لقد كان عبد الناصر ، كما ذكرنا ، يعتقد - بعقليته العسكرية - ان الجيش وحده هو الأداة التى يمكنها هزيمة القوى اللبرالية .

وفى الواقع ان تقدير القيادات العمالية نفسها ، لنجاح الحركة التى قامت بها ، لا تتجاوز نسبة ١٠٪ ـ كما قال لى كامل العقيلى !

على كل حال ، ففى هيئة التحرير فى ذلك اليوم ٢٦ مارس ولدت فكرة الاضراب والاعتصام تأييدا لاستمرار الثورة • ويقول محمد محمد أحمد العقيلى الشهير بكامل العقيلى ، وهو رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات ، أنه كان صاحب الفكرة • وكما ذكر محمد نوح ، رئيس نقابة مستخدمى ترام القاهرة فى ذلك الحين ، فقد كان الاتجاه العام داخل القاعة بين القيادات العمالية مؤيدا لاستمرار الثورة ومضادا لقرار عودة العسكريين الى ثكناتهم » ، « لايمان الجميع » ـ كما قال ـ « بأن الثورة سوف ترفع مستوى العمال وسوف نستجيب لمطالبهم • ولذلك فعندما أبلغ الصاغ أحمد طعيمة القيادات العمالية بقرار تصفية الثورة أبدوا اعتراضهم على الفور ، واقترح كامل العقيلى عمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة • وقد أعجبت الفكرة طعيمة، ووافق على الفور(١١) • على أنه عندما نقل الى عبد الناصر **هذه الفكرة** ، **أبدى هذا معارضته الصريحة لها • وطلب اليه ابلاغ القيادات العمالية بالا تقدم على شيء ، « لأن محمد نجيب » ـ على حسب قوله ـ « فى اوج مجده ، وسيشنقكم فى ميدان التحرير دون أن أستطيع أن أعمل لكم شيئا » !** على ان الصاغ طعيمة رد قائلا : « لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورءوسنا على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك سوى أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا » !(١٢) •

وقد كانت الخطوة التالية هى مناقشة كيفية تنفيذ الفكرة • وقد دارت مناقشات طويلة لتحديد من يتزعم الاضراب ، ومكان تنفيذ الاعتصام • وقد استبعد سيد خلاف ، رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية ، من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب ، كما استبعد كامل

العقيلى لقلة فاعلية اضراب سيارات التاكسى ونقل البضائع وغيرها • واختير الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك لتزعم هذا الاضراب، كما اختيرت دار الاتحاد مكانا للاعتصام ، وكانت أسباب هذا الاختيار (**أولا**) ان اتحاد النقل المشترك يسيطر على شريان القاهرة الحيوى وهو المواصلات ، (**ثانيا**) الرغبة فى احتواء الاتحاد نظرا لما كان شائعا من أنه سوف يشترك فى اضراب ٢٨ مارس المزمع عقده تأييدا لتصفية الثورة •

وقد ذهب بالفعل كل من كامل العقيلى ، وسيد خلاف ، وزكى مخيمر (رئيس نقابات عمال الترام) الى جراج بولاق ، الذى كان يموج بالاضطراب فى ذلك اليوم نظرا لمعارضة العمال فى نقل جراجهم الى مصر القديمة ، وأخطروا الصاوى بقرار القيادات العمالية بتزعمه الحركة واختيار دار الاتحاد مقرا للاعتصام ، فوافق ، وتوجه الجميع الى دار الاتحاد حيث بدأ الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وتم استدعاء مجالس ادارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب والاعتصام ، وبذلك دخلت الحركة فى دور التنفيذ الفعلى •

وطبقا للتنسيق الذى جرى مع هيئة التحرير ، فقد أخذت دار الاذاعة المصرية فى اذاعة قرارات النقابات بالاضراب حتى من قبل اتخاذها فعلا ! وقد تضمنت هذه القرارات نصا شبه موحد ، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام ، وعن العمل ، والاعتصام ، حتى تجاب المطالب الآتية :

١ ـ عدم السماح بقيام الأحزاب •

٢ ـ استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر •

٣ - قيـام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحـادات والروابط والجمعيـات والمنظمات الى جانب مجلس قيادة الثورة ، بمثابة جمعية وطنية ! تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى اصدارها ·

٤ - عـدم الدخول فى معارك انتخابية(١٣) ·

على ان عمـال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة ، واستمروا فى عملهم بشـكل طبيعى وعادى · على الرغم من أن رئيس النقـابة ، زكى مخيمر ، كان بين المعتصمين بدار الاتحـاد · ويرجع السبب فى ذلك الى تشـجيع القيادات العمـالية الأخرى للعمـال على الاسـتمرار فى العمل · وكان على رأس هؤلاء محمود فرغلى ، المـاركسى الذى كان يتخذ بطبيعة الحال نفس موقف القيادات الماركسية الأخرى من التورة - وهو ضرورة تصفيتها باعتبارها دكتاتورية فاشـية تريد فرض حـكمها العسكرى على البـلاد · وكان من الضرورى ايقاف مركبات الترام بالقوة ، وهو ما تم عن طريق الاعتـداء على هذه المركبات بواسـطة جماعات عمـالية نظمت لهذا الغرض ، كما ضرب محمود فرغلى ضربا مبرحا بواسـطة عناصر عمـالية وبوليسية · وفى الساعة الثامنة صباحا كان الشلل قد شمل جميع وسائل المواصلات ·

على هذا النحو حققت الحركة نجاحها الذى كان نقطة تحول فى ثورة ٢٣ يوليو ، وهو نجاح يجب أن نعترف بأنه لم يكن ليتحقق لولا ما تم مسبقا من تنسيق هيئة التحرير · ولقد رأينا ان الحركة كانت قاصرة على العاصمة ، كما أنها اقتصرت فى بدايتها على الطليعة العمـالية المؤيدة للثورة دون الطبقة ، وقد اتخذت دون أية تعبئة للقواعد العمالية ، اذ لم يكن ثمة وقت لذلك ، وكان من الممكن فى مثل هذه الحالة أن تنفصل الطبقة العاملة عن قياداتها ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لعمـال الترام بالذات ·

على أن ذلك لا ينفى الحقيقتين الآتيتين : **الأولى** : ان الحركة قد نجحت بوصفها حركة قامت بها الطبقة العمالية وليست بوصفها حركة طلبة أو مثقفين أو أى فئة أو طبقة أخرى ·

ثانيا : انه لولا هذه الحركة لقضى على الثورة قضاء مبرما ، ولعادت الحياة النيابية الى مصر من جديد ، ولتغير وجه تاريخ مصر ·

على كل حال، فقد كان على يد هذه الحركة نهايه الديموقراطية الليبراليه، **فقد شجعت الحركة ضباط الأسلحة الموالين لعبد الناصر على التحرك ، كما شجعت الضباط المترددين على حسم موقفهم واعلان ولائهم لعبد الناصر** ، وقد اجتمع هؤلاء يوم ٢٧ مارس (اليوم التالى لاضراب العمال) واتخذوا قرارات بالغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ، وبالاعتصام فى ثكناتهم الى أن تلغى هذه القرارات ، وحملوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من حوادث اذا لم تجب مطالبهم !(١٥) · أما الضباط الموالون لمحمد نجيب وللثورة المضادة ، فبعضهم لاذ بالفرار ، مثل القائمقام أحمد شوقى الذى لجأ الى قصر الطاهرة حيث يقيم الملك سعود ضيف مصر فى ذلك الوقت للاحتماء به(١٦) ·

وفى هذه الظروف ارتدت كثير من الفرق السياسية القديمة المعادية للوفد الى أصولها الأولى ، فأعلن حافظ رمضان ان الثورة يجب أن تستمر حتى تحقق ما وعدت به(١٧) · أما الاخوان المسلمون ، الذين كان عبد الناصر قد اشترى تاييدهم للثورة فى مقابل الافراج عن زعمائهم يوم ٢٥ مارس كما ذكرنا ، فقد انقلبوا على الليبرالية ، ففى المؤتمر الكبير الذى عقدته الجماعة يوم ٣٠ مارس ، وقف المرشد العام ، الهضيبى ، خطيبا قائلا :

« اننى أهنئكم أيها الاخوان بعودة داركم اليكم وبمباشرة نشاطكم على صورة أوسع وأكثر تفانيا · وان كنتم من قبل عامين لم يؤخركم

مؤخر ، ولم ينتكم من عزمكم أحـد ٠٠ **لقد ظهر راى ينادى بعودة الأحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى ، واننى لفى عجب شديد من هذه الجراة وهذا المنطق !** ان الأحزاب والهيئات النيابية السـابقة عانت منها الدول أشـد العنـاء ، فقد كان والدهم الفسـاد والمحسـوبية وتفشى فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ولكن كان عملا لوجه الشـيطان » ٠ ثم استطرد الهضيبى يقول : « **أفهم ان شخصا ينادى بعودة الحيـاة النيابية ، ولكن لا ينـادى بعودة الأحزاب القديمة كى تباشر دهامها ٠٠ فنحن اذ نطالب بالحياة النيابية فانما نطالب بحيـاة نيابية نظيفة طاهرة سـليمة مكفولة فى ظلها حرية الصـحافة وحرية الاجتماع وحرية القول** »(١٨) ٠

ولم يسـأل الهضيبى نفسه : كيف يمكن لدكتاتورية عسـكرية ان تفرز حياة نيابية نظيفة طاهرة تكفل فى ظلها الحريات العامة ــ كما كان يتوهم؟ وكيف تعود الحياة النيابية دون أن تعود الأحزاب القديمة وتطرح نفسها على الشعب فى انتخابات حرة نظيفة لكى يقرر بنفسه بقاءها أو فنائها ؟

والمهم هو ما ثبت من عجز الأحزاب القديمة ، وعلى رأسها الوفد ، عن تحريك أى قوة جماهيرية للدفاع عنها، فأثبتت افلاسها السياسى الكبير٠ولقد كانت جريدة «**المصرى**» هى التى تصدت يوم ٢٨ مارس لادانة حركة ٢٦ مارس كحركة سـلطوية ، وحملت مجلس قيـادة الثورة مسئوليتها ٠ فكتب محمود عبد المنعم مراد تحت عنوان : « حقيقة الموقف » يقول :

« ان جميع أعضـاء مجلس قيـادة الثورة مسئولون أدبيا وتاريخيا عن احترام قرارات يوم الخميس الماضى (قرارات تصفية الثورة) والمحافظة عليها والعمل على تنفيذها ٠ فما الذى حدث ؟ حدث ان منشورات كثيرة وزعت بان تستمر الثورة ولا تلغى الأحـكام العرفية ولا تجرى انتخابات ٠ وحدث أن قامت بعض المظاهرات التى اشترك فيها أشخاص معينون يهتفون ببقاء الثورة

واستمرارها وعدم تنفيذ القرارات التى اتخذها المجلس ورحبت بها جميع طوائف الشعب ، وحدث أن اندس بعض العمال المأجورين وحرضوهم على الاضراب ، فتعطلت السيارات الامنيبوس بعض الوقت ، ثم فطن العمال الى حقيقة الأمر وهاجوا على أولئك الذين دفعوهم الى الاضراب • كل هذا لا يمكن أن يحدث الا اذا كانت هناك بعض العناصر التى تعارض فى قرارات مجلس قيادة الثورة ، وتريد الاخلال بالأمن **واحداث الفتنة بين صفوف الجيش والشعب** ، بدعوى ان البلاد سنسلم للأحزاب ، مع ان الواقع ان البلاد **ستسلم لممثلى الأمة الذين سيختارهم الشعب فى انتخابات حرة** »(١٩) • وفى نفس العدد تساءلت المصرى : « لماذا كل هذه الفتن ؟ ان القرارات التى اتخذها مجلس قيادة النورة ، اتخذها بمحض اخنياره ورغبته ، والا فما هى القوة التى أرغمته على اتخاذها ؟ ما هى القوة التى أجبرت مجلس قيادة الثورة على تقرير **منح الشعب حريته ؟** » •

على أن هذه الكلمات كانت صيحة فى واد ونفخة فى رماد • ففى يوم ٢٩ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر ما يلى :

١ ــ ارجاء تنفيذ القرارات التى صدرت فى ٥ مارس و٢٥ مارس ١٩٥٤ ، حتى نهاية فترة الانتقال •

٢ ــ تشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة •

وفى يوم ١٥ ابريل اجتمع المجلس مرة أخرى لاتخاذ الاجراءات التنفيذية لتصفية القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، فقرر :

١ ــ محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية •

٢ - تطهير الصحافة .

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

٤ - البحث فى اصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .

وفى نفس اليوم **قرر أن يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس ادارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات كل من سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ الى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ - أى في السنوات العشر السابقة على الثورة - وكان منتميا الى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى** . أما من لم يكن منهم منتميا الى هذه الأحزاب ، فلا يحرم الا بقرار من مجلس قيادة الثورة .

وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من :

(أولا) الوزراء الوفديون : مصطفى النحاس ، على زكى العرابى ، عبد السلام جمعة ، مكرم عبيد ، احمد نجيب الهلالى ، فؤاد سراج الدين ، مصطفى نصرت ، احمد حمزة ، عبد المجيد عبد الحق ، محمد محمد الوكيل ، عبد الفتاح الطويل ، عثمان محرم ، محمد صلاح الدين ، محمود سليمان غنام ، حسين الجندى ، ابراهيم فرج ، عبد الفتاح حسن ، عبد اللطيف محمود ، حامد زكى ، يسين أحمد ، عبد الجواد حسين .

(ثانيا) من الوزراء الدستوريين : محمد حسين هيكل ، احمد على علوبة ، رياض عبد العزيز سيف النصر ، عبد المجيد ابراهيم صالح ، على عبد الرازق ، أحمد عبد الغفار ، أحمد رمزى ، عباس أبو حسين .

(ثالثا) الوزراء السعديون : ابراهيم عبد الهادى ، محمود غالب ،

ممدوح رياض ، على أيوب ، عبد الرازق السنهورى ، احمد مرسى بدر ، الدكتور نجيب اسكندر ، عبد المجيد بدر .

وفى نفس اليوم ١٥ ابريل ، قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين ، بحجة أنه ثبت ان سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثنى عشر عضوا تقاضوا فى العهد الماضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية ، وان أقلام بعض الصحف اشتد حقدها على الثورة وظلت تعمل بكل الوسائل للتشكيك فيها ، وأنها عندما رفعت الرقابة على الصحف أخذت تؤلب الجمهور على الثورة وهبت تحاربها(٢٠) .

وقد كانت تلك فى الحقيقة هى نهاية الدور السياسى للطبقة البورجوازية المصرية الكبيرة . فمن الثابت تاريخيا أن الحكم قد انتقل من يدها نهائيا منذ ذلك التاريخ الى يد العناصر البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية ، وعلى يد هذه العناصر تغير وجه المجتمع المصرى تغيرا جذريا ، وتغيرت معه الحياة السياسية المصرية كل التغيير ، كما تغيرت علاقات مصر الدولية ، وانقلبت علاقاتها بالقوى العظمى ، وتغيرت أيضا علاقاتها بشعوب المنطقة العربية ، وانتقلت الى مستوى جديد .

حواشي الفصل الحادي عشر :

(١) خطاب عبد الناصر فى مؤتمر القوات المسلحة الذى عقد بنادى القوات المسلحة يوم ٩ مارس (المصرى ١٠ مارس ١٩٥٤) ٠

(٢) أحمد أبو الفتوح : « سيادة الشعب » (المصرى فى ١٥ مارس ١٩٥٤) ٠

(٣) تصريحات اللواء محمد نجيب للمصرى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ٠

(٤) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٥) تصريحات عبد الناصر لوكالة « انسا » للأنباء الايطالية (المصرى فى ٢٢ مارس ١٩٥٤) ٠

(٦) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٧) الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٨) المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ٠

(٩) أنظر الملحق رقم ١ ٠

(١٠) أنظر الملحق رقم ٢ ٠

(١١) نفس المصدر ٠

(١٢) أنظر الملحق رقم ٣ ٠

(١٣) نفس المصدر ٠

(١٤) نفس المصدر ، أنظر أيضا كلمة محمد محمد أحمد العقيلى فى الجلسة الثالثة عشرة من جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الصادرة تحت عنوان : «الطريق الى الديموقراطية » ص ٤٨٨ (كتب قومية عدد ١٥٠) ٠

(١٥) الرافعى : ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ص ١١٣ - ١٢٤ ٠

ومن الطريف أن الرافعى اعتقد أن قرارات ضباط الجيش يوم ٢٧ مارس باستمرار الثورة، هى بداية الحركة ، وبنى على ذلك أن هذه القرارات تعتبر ثورة على قرارات ٥ و٢٥ مارس ، وبالتالى فهى استمرار لثورة الجيش فى ٢٣ يولية ٠ وقد أورد اضراب عمال النقل فى المقام الثانى ٠ ومن الواضح أن هذا الكلام لا يتفق مع الحقائق التاريخية التى أوردناها فى المتن ٠ كما أن عبارة عبد الناصر التى سجلها فى دفتر زيارات اتحاد عمال النقل المشترك يوم ٢٩ مارس قاطعة فى اعتباره أن ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو قد انتهت وبدأت ثورة جديدة ٠

(١٦) الجمهورية فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(١٧) نفس المصدر ٠

(١٨) نفس المصدر فى ٢١ مارس ١٩٥٤ ٠

(١٩) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ ٠

(٢٠) الرافعى : المرجع المذكور ١٢٦ - ١٢٩ ٠

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)
رواية الصاوى احمد صاوى عن
احداث أزمة مارس ١٩٥٤*

كانت لنا علاقة بالقائمقام يوسف صديق منذ قيام الثورة · وبعد قرارات مجلس قيادة الثورة يوم ٥ مارس ١٩٥٤ ، أرسل مندوبا لاستدعائى لمقابلته فى اللواء السابع بالعباسية ، وأذكر ان ذلك كان يوم ١٠ مارس · وقد ذهبت ومعى سكرتير النقابة للقائه · وهناك وجدت حركة كبيرة داخل اللواء ، وكان هناك اجتماع موجود به يوسف صديق وخالد محيى الدين · وقابلت يوسف صديق ، فأخبرنى أنه قد جهز كل شىء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف ، ولم يبق غير العمال ، وطلب الى التعاون بعمل اضراب ساعة الصفر ، فوافقت · ولكن فى صباح اليوم التالى عند ذهابى الى الجراج، وجدت البكباشى عبد العظيم شحاته منتظرنى ، وسألنى عن أسباب ذهابى الى اللواء السابع ، فانكرت وقلت اننى كنت فى مدينة العمال لحل بعض المشاكل العمالية - وكنت هناك فعلا ولكن قبل ذهابى الى اللواء السابع - ولم أعترف بشىء ·

وبعد أيام ، وأذكر ان ذلك كان يوم١٧ مارس ، أرسل القائمقام يوسف صديق فى استدعائى مرة أخرى لمقابلته فى بيته فى الزيتون ، فذهبت حذرا ، وكان موجودا عنده بعض الضباط ، وطلب الى أن أكون على استعداد

---

* دار الحوار يوم ١٥/١١/١٩٧٤ ·

لعمل اضراب مؤيد لتصفية الثورة وعندما قلت ان الاضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال ، قال أنه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة ، قال انه سيتألف حزب للعمال وسيكون لنا فيه النصيب الأوفى . على أننى بعد أن عدت الى بيتى وفكرت فى المسألة ، قررت أن أخبر الصاغ طعيمة بما جرى ، فذهبت ليلا الى هيئة التحرير بعابدين ، وقابلت الطحاوى وطعيمة ، وأعلمتهما بالمقابلة ، فشكرانى واتصلا بجمال عبد الناصر وأخبراه بما قلت لهما ، فطلب اليهما أن أستمر فى التظاهر بالعمل مع جماعة يوسف صديق . وفى يوم ٢٦ مارس أعلنا الاضراب تأييدا للثورة .

س - من طلب اليك اعلان الاضراب ؟

ج - نحن اجتمعنا مساء يوم ٢٦ وقررنا الاضراب والاعتصام تأييدا للثورة وأرسلت فى دعوة مندوبى ٦٤ نقابة تابعة للاتحاد لاتخاذ القرار أيضا .

(لم تسفر المناقشة الطويلة مع الصاوى عن تحديد من طلب اليه اعلان الاضراب أو صاحب الفكرة فى هذا الاضراب) .

س - لماذا أيدتم الثورة ولم تؤيدوا جماعة محمد نجيب ؟

ج - أيدنا الثورة لما رأيناه من ظلم أصحاب الشركات . وكنا نخشى اذا انتهت الثورة أن تعود سيطرة أصحاب الشركات من جديد .

س - هل تحقق أملكم بعد عودة عبد الناصر الى الحكم فى ٢٩ مارس ؟

ج - نعم ، بعد هذا الاضراب أصبح الاتحاد صاحب سيطرة على أصحاب الشركات ، وأصدرت الثورة القوانين تباعا التى ترد الى العمال حقوقهم وتؤمن حياتهم .

(انتهت المناقشة)

ملحق رقم (٢)

رواية محمد نوح عن دوره في

ازمة مارس ١٩٥٤*

توجهت يوم ٢٦ مارس الى مكتب السيد/طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير ، وكان هناك جميع النقابيين تقريبا : أعضاء الاتحاد العام ورؤساء النقابات · وكانت « هيئة التحرير » قائمة على قدم وساق بمناسبة قرار عودة العسكريين لثكناتهم ، واذا بأحمد طعيمة دخل القاعة وتأكد من حضور جميع النقابيين ، وأبلغنا بقرار مجلس قيادة الثورة تصفية الثورة · وكان الجو العام داخل القاعة معاد لهذه الفكرة لايمان الجميع بأن الثورة سترفع من مستوى العمال وستستجيب لمطالبهم ، فأبدى أعضاء الاتحاد العام معارضتهم لعودة العسكريين لثكناتهم ، واقترح كامل العقيلي رئيس اتحاد عمال السيارات عمل اضراب لتبيان شعور العمال وعدم رضاهم عن هذا القرار وتمسكهم بالثورة · فأعجبت الفكرة طعيمة جدا ووافق النقابيون بالاجماع ·

وبدأت دراسة كيف ينفذ الاضراب ، وحصلت مناقشات طويلة وصلت في النهاية الى تكليف اتحاد عمال النقل العام بتزعم حركة الاضراب ، حيث ان اتحاد النقل في يده شريان البلد الرئيسي وهو المواصلات · واستبعد سيد خلاف رئيس اتحاد نقابات عمال المحلات التجارية من تزعم الحركة نظرا لعدم امكانية تنفيذ مثل هذا الاضراب ·

كان رئيس اتحاد نقابات عمال النقل المشترك هو صاوي أحمد

---

* دار الحوار يوم ١٩٧٤/١١/٢٣ ·

صاوى ، فارسل فى استدعائه ، وذهب كل من كامل العقيلى وسيد خلاف بعربة من العربات لاحضاره وهو لا يعلم عن دوره شيئا ، وأسند اليه الدور ٠

وفى هذه الليلة حضر مندوب الاذاعة ، وأخذ يذيع قرارات الاضراب من مجالس ادارة النقابات كلها ٠

س — لماذا أيدتم قرار الاضراب والاعتصام ؟

ج — كنا نؤمن بالثورة ، فقد كانت تستجيب لجميع المشاكل العمالية الجماعية والفردية ، لذلك نفذنا الاضراب والاعتصام عن ايمان ٠

س — قلت ان كامل العقيلى اقترح فكرة الاضراب ٠ فما أدراك أنه كان على اتفاق مسبق مع الصاغ طعيمة على الفكرة قبل طرحها فى هذا الاجتماع ؟

ج — يسأل كامل العقيلى عن ذلك وهو حى يرزق ٠

(انتهت المناقشة)

ملحق رقم (٣)

رواية كامل العقيلى عن دوره فى اضراب ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤*

فى يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ استدعينا الى هيئة التحرير لنبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش الى الثكنات وانتهاء الثورة . وقد عارضنا الفكرة وطالبنا ببقاء الثورة ، وعرضنا فكرة عمل اضراب واعتصام تأييدا للثورة . وقد دار نقاش حول مكان الاعتصام ، فاقترحت أن يكون دار اتحاد النقل المشترك . وانتقلت أنا وسيد خلاف رئيس اتحاد المحلات التجارية وزكي مخيمر رئيس نقابة عمال الترام الى جراج بولاق لاحضار الصاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد النقل المشترك . وكان فى ذلك الجراج تجمهر فى ذلك اليوم بسبب معارضة العمال فى نقل جراجهم من بولاق الى مصر القديمة . وقد أبلغنا الصاوى بقرار القيادات العمالية ، فوافق ، وذهبنا به الى الاتحاد ، وبدأنا الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وبدأنا الاتصالات التليفونية ببقية القيادات العمالية ، وأخذت الاذاعة تذيع بياناتها حتى نجح الاضراب فى الساعة الثامنة صباحا .

س - من استدعاكم الى هيئة التحرير ؟ وكيف تم الاستدعاء ؟

ج - استدعانا الصاغ أحمد عبد الله طعيمة تليفونيا .

س - من الذى اقترح فكرة الاضراب والاعتصام المؤيد لاستمرار الثورة ؟

---

* دار الحوار يوم ٢٧/١١/١٩٧٤ .

ج ـ أنا صاحب الفكرة ٠

س ـ هل أوعز أحد بها اليك ؟

ج ـ كلا ، وانما الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال دفعتني للتمسك بالثورة ٠

س ـ هل سبق ذلك اتفاق بينك وبين الصاغ طعيمة أو أحد آخر من ضباط هيئة التحرير ؟

ج ـ للأمانة والتاريخ لم يكن هناك اتفاق سابق قبل عرض هذه الفكرة ٠ وانما اقترحت الفكرة عرضا ٠

س ـ ما سبب ورود الفكرة بذهنك ؟

ج ـ كنا قد عرفنا قبل أن نذهب الى هيئة التحرير أن مظاهرة مؤيدة لمحمد نجيب سوف تخرج من الجامعة يوم الأحد ٢٨ مارس وسيشترك فيها عمال اتحاد النقل المشترك ٠ ومن هنا وردت الفكرة بذهنى لعمل اضراب مؤيد لاستمرار الثورة ، كما أن هذا هو السبب فى اختيار مقر اتحاد النقل المشترك لتنفيذ الاعتصام وقيادة الاضراب ليكون تحت سيطرتنا ٠

س ـ ماذا كان رد الفعل لدى الصاغ طعيمة عندما اقترحت عليه الفكرة ؟ وماذا كان رد الفعل لدى جمال عبد الناصر ؟

ج ـ لقد رحب الصاغ طعيمة بالفكرة ٠ ولكنه عندما تحدث تليفونيا مع جمال عبد الناصر ليبلغه بالفكرة ، طلب منه عبد الناصر ألا نعمل أى شىء لأن محمد نجيب فى أوج مجده ، واذا فعلنا شيئا فقد يشنقنا فى ميدان التحرير ، ولن يستطيع هو ـ أى عبد الناصر ـ أن يعمل لنا شيئا ٠ وقد رد طعيمة قائلا : لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورؤوسنا

على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك إلا أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا .

س - هل كنتم ضامنون نجاح الاضراب والاعتصام ؟

ج - كلا . كانت نسبة نجاح الحركة ١٠ فى المائة فقط ، وكانت مخاطرة كبيرة .

س - ما الذى دفعك وزملائك لتاييد الثورة فى هذا الوقت ؟

ج - الشعارات المطروحة عن أنها ثورة عمال وفلاحين .

(انتهت المناقشة)

المراجـــع

اولا - مصـادر أصـلية

١ - وثائق رسـمية :

ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة - جمهورية مصر فى عامها الأول ·
(مطبعة التحرير ١٩٥٤)

ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة - العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العـام الأول للثورة ·
(القاهرة - مطبعة لاباترى ١٩٥٤)

بيان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للاصلاح الزراعى فى مجلس الأمة يوم ١٩٥٧/٨/٥ ، الاصلاح الزراعى فى خمس سنوات ·
(القاهرة - دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة (اخترنا لك : مايو ١٩٥٤) ·

جمهورية مصر - الاصـلاح الزراعى : قانون الاصـلاح الزراعى من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ ، الجزء الأول ·
(دار النيـل للطباعة)

جمهورية مصر - المجلس الدائم للانتاج القومى ·
(مطبعة مصر ١٩٥٥)

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : زيادة السكان فى الجمهورية

العربية المتحدة وتحدياتها للتنمية .

(القاهرة - المطابع الأميرية ١٩٦٦)

الدستور المصرى وقانون الانتخاب ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ .

(المطبعة الأميرية ١٩٣٠)

كتشنر ، فيكونت : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٥٣ .

(القاهرة - مطبعة المقطم ١٩١٤)

اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية ، اقليم مصر .

(المطبعة الأميرية ١٩٦١)

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : الطريق الى الديموقراطية . (كتب قومية عدد ١٥٠)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به .

(المطبعة الأميرية ١٩٣٨)

قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

(المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى التاسع عشر ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

محمد فهيم : الموسوعة العمالية الحديثة .

(مكتبة نـدا بالقاهرة ١٩٥٥)

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ،

القسم الثالث ، والرابع .

(القاهرة - مصلحة الاستعلامات)

الميثاق ، وقانون الاتحاد الاشتراكى .

(الدار القومية للطباعة والنشر)

نيازى حسب الله - مجموعة قوانين الضرائب .

(الاسكندرية - مطبعة عابدين ١٩٥٠)

وزارة الشئون الاجتماعية - الادارة العامة للعمل : تقويم النقابات والاتحادات العمالية فى جمهورية مصر .

(دار الجمهورية للطباعة ١٩٥٦)

٢ - وثائق تاريخية :

أحمد قاسم جـودة : المكرميات (خطب وبيانات حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم) .

ماركس وانجلز : بيان الحزب الشيوعى .

(موسكو - دار التقدم ١٩٦٨)

محمد خطاب : المسحراتى .

(المكتبة السعيدية)

المؤتمر الوفدى : مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس وأقطاب الوفـد المصرى .

(عدد خاص من جريدة الحوادث عن المؤتمر الوفدى سنة ١٩٤٣)

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادى الأول .

(١٨ - ٢١ ابريل ١٩٤٦)

٣ ـ مذكرات :

أنور السادات : قصة الثورة كاملة ٠ (كتاب الهلال)

أنور السادات : يا ولدى هذا عمــك جمــال ٠ (كتاب الهلال)

٤ ـ احاديث شخصية :

حديث شخصى مع الصاوى أحمد صاوى يوم ١٩٧٤/١١/١٥ ٠

حديث شخصى مع محمد نوح يوم ١٩٧٤/١١/٢٣ ٠

حديث شخصى مـــع محمد محمد أحمد العقيلى (كامل العقيلى) يوم ١٩٧٤/١١/٢٧ ٠

٥ ـ صحف ومجلات :

الاثنين ١٩٤١ ٠

الأخبار ١٩٥٤ ٠

الأهرام ١٩٤١ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٧١ ٠

التحرير ١٩٥٣ ٠

الجمهورية ١٩٥٤ ٠

التحرير ١٩٥٣ ٠

روز اليوسف ١٩٧١ ٠

الطليعة ١٩٦٩ ، ١٩٧١ ٠

الفجر الجديد ١٩٢٥ ، ١٩٤٦ ٠

المصرى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ٠

الوفـد المصرى ١٩٤١ ٠

الوقائع ١٩٤٥ ٠

ثانيـــا - دراســـــات

١ - نشرات اقتصادية :

ادارة التعبئة العامة ، نشرة ادارة التعبئة العامة ، ابريل ١٩٦٢ ٠

البنك الأهلي المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أكتوبر ١٩٤٨ ٠

بنك مصر : شركات بنك مصر ٠

٢ - دراسات وبحوث :

ابراهيم الخطيب : نهضة الشعب المصرى الشقيق ، ترجمــة ابراهيم الخطيب (اسم المؤلف لم يرد) ٠

ابراهيم عامر : الأرض والفلاح ٠
(القاهرة - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨)

ثورة مصر القومية ٠ (القاهرة - دار النديم ١٩٥٧)

ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية واثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ٠ (القاهرة - مطبعة التوكل ١٩٤٥)

أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر ٠
(القاهرة - دار القرن العشرين)

أحمد صادق موسى : تاريخ الدين العام المصرى المـالى والسياسى ٠
(القاهرة - المطبعة الفخرية ١٩٤٤)

أحمد عطية الله : قاموس الثورة المصرية ٠
(الأنجلو المصرية ١٩٥٤)

البرت شقير : الدستور المصرى والحـكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن ٠ (القاهرة ١٩٢٤)

أنور عبد الملك : مصر ، مجتمع جديد يبنيه العسكريون ·
(بيروت — دار الطليعة ١٩٦٢)

بارتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد
(دار الكاتب العربى ١٩٧٠)

جمال الدين محمد سعيد ، الدكتور : الطريق الى الاشتراكية ·

حافظ عفيفى ، الدكتور : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية
(القاهرة — دار الكتب المصرية ١٩٣٨)

حسن ربيع : مصر بين عهدين ، بحث اقتصادى واجتماعى وسياسى ، الجزء الأول · (القاهرة ١٩٥٤)

حسين خلاف ، الدكتور : تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة ·
(معهد الدراسات العربية ١٩٦٦)

حسين الرفاعى ، الدكتور : الصناعة فى مصر ·
(القاهرة — مطبعة مصر ١٩٣٥)

خالد محيى الدين : أثر التراث الاشتراكى فى التكوين الفكرى للضباط الأحرار ، مقدمة كتاب رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ·

دوين وارينر : الاصلاح الزراعى والانماء فى الشرق الأوسط ، تعريب خيرى حماد · (اخترنا لك عدد ١٥٩)

ريجين برنو : البورجوازية فى شتى مراحلها ، تعريب انعام الجندى ·
(بيروت — منشورات حمد)

سيد قطب : الاسلام والرأسمالية ·

سيد مرعى : الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى .
(كتب قومية ١٩٥٨)

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦
(الدار المصرية للكتب ١٩٥٧)

صادق سعد : مشكلة الفلاح . (دار القرن العشرين)

صبحى وحيدة ، الدكتور : فى أصول المسألة المصرية .
(الأنجلو المصرية ١٩٥٠)

طعيمة الجرف ، الدكتور : موجز القانون الدستورى .
(مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٩)

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١ .
(النهضة المصرية ١٩٤٧)

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات .
(النهضة المصرية ١٩٥٩)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر
١٩١٨ - ١٩٣٦ . (دار الكاتب العربى)

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتى ، رسالة جامعية .
(القاهرة - مصطفى البابى الحلبى)

فوشيه ، جورج : جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء ، تعريب
نجدة هاجر وسعيد الغز . (بيروت منشورات المكتب التجارى)

لينين : الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية .

ماوتسى تونج : الديموقراطية الجديدة .

مريت غالى : الاصلاح الزراعى .

(القاهرة - دار الفصول للنشر ١٩٤٥)

مايلز كوبلاند : لعبة الأمم ، تعريب مروان خير .

(بيروت - الانترناشيونال سنتر ١٩٧٠)

محمد رشيد رضا : تاريخ الامام الشيخ محمد عبده .

محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق .

(دار الكاتب العربى ١٩٦٧)

محمد عبد المعبود الجبيلى وشهدى عطية الشافعى : أهدافنا الوطنية .

(القاهرة - مطبعة الرسالة ١٩٤٥)

مؤسسة الثقافة الشعبية : المحاضرات العامة التى القيت فى دار الجمعية الجغرافية الملكية ١٩٤٨ . (المطبعة الأميرية ١٩٤٩)

يوسف نحاس ، الدكتور : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية .

(القاهرة - مطبعة المقتطف ١٩٢٦)

Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1953 (Oxford University Press 1962).

The Cambridge Medieval History Vol. II. (Cambridge at the University Press 1929).

Little, Tom Egypt (London 19).

Lloyd, Lord G; Egypt Since Cromer Vol. II (London 1934).

Lutsky, V.; Modern History of the Arab Countries (Moscow, Progress publishers 1969).

Pirenne, H.; Medieval Cities (Prinston University Press 1925).

كتب وأبحاث للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليـــو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيليه في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) ٠
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) ٠

١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى ٠
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) ٠

١١ - الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهـاء الحروب الصليبية ٠
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) ٠

١٢ - حرب آكتوبر فى محكمة التاريخ ٠
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) ٠

١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر ٠
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) ٠

١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ (مجلدان) ٠
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) ٠

١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة ٠
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) ٠

١٦ - مصر فى عصر السادات ٠
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) ٠

١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) ٠

١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التـاريخ ، (القاهرة - الهيئـة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) ٠

١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) ٠

٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، الجزء الثانى ، تحقيق (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) ٠

مع آخرين :

١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق ٠
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) ٠

٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د٠ يونان لبيب رزق و د٠ رءوف عباس ٠
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) ٠

٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د٠ يونان لبيب رزق و د٠ رءوف عباس ٠
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) ٠

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تاليف جون مارلو ٠
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) ٠

فهـرس

مطبعة اطلس
imprimerie atlas
LE CAIRE · 11-13 RUE SOUK EL TEWFIKIEH, R.C 100731, TEL 747797
القاهرة : ١١ - ١٣ شارع سوق التوفيقية س.ت ١٠٠٧٣١ ت ٧٤٧٧٩٧

رقم الايداع : ١٦٢ / ٨٩
الترقيم الدولى : ٦ - ١١١ - ١٣٣ - ٩٧٧